الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الانسانية
شعبة التاريخ

اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية فيما بين الحربين العالميتين (1919– 1939م)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:
– سميحة عبد العالي

إشراف الدكتور: صالح بوسليم

اللجنـة المناقشـة

د / سعيـــــود إبراهيـــــم	رئيســـــــاً
د / صالـــــــح بوسليـــم	مشرفاً ومقرراً
أ ة / آل سيد الشيخ سعاد	عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 1433–1434هـ/ 2012–2013م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الانسانية
شعبة التاريخ

اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية فيما بين الحربين العالميتين (1919– 1939م)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:
– سميحة عبد العالي

إشراف الدكتور: صالح بوسليم

اللجنـة المناقشـة

د / سعيـــــود إبراهيـــــم	رئيســـــــاً
د / صالـــــــح بوسليـــم	مشرفاً ومقرراً
أ ة / آل سيد الشيخ سعاد	عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 1433–1434هـ/ 2012–2013م

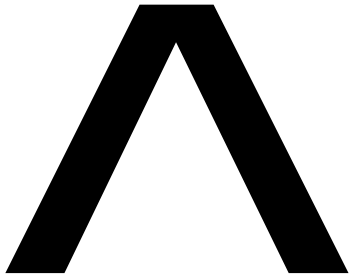

الإهداء

إلى أعز وأغلى ما في الوجود

الوالدان الكريمان

جزاهما الله عنا كل خير

إلى الإخوة الأعزاء

إلى جميع الأهل والأقرباء

إلى جميع الأصدقاء والزملاء

والى كل طالب للعلم والعلا

أهدي عملي المتواضع هذا

شكـــر وعـــرفان

أولا وقبل كل شيء نشكر الله تعالى ونحمده

على أن وفقنا على هذا،

ثم نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور الفاضل

صالح بوسليم

على إشرافه ومساعدته بتوجيهاته وإرشاداته،

التي كان لها بالغ الأثر على هذا العمل،

وكذلك إلى من ساعدنا

من قريب أو من بعيد ولو بالدعاء .

المختصرات

الرمز	المعنى
ص	صفحة
ص ص	صفحات متتالية
ط	طبعة
ب ط	بدون سنة طبع
ج	جزء
م	مجلد

مقدمـــــة

يعدّ موضوع اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين العالميتين، من المواضيع الهامة في تاريخ الجزائر المعاصر، والتي ساهمت في ظهورها مجموعة من العوامل والأسباب المتداخلة فيما بينها سواءً ما تعلق منها بالعوامل الخارجية والمؤثرات الوافدة، أو ما اتصل بالظروف الداخلية التي مرت بها الجزائر منذ أواخر القرن 19، كل ذلك شكّل مناخاً مناسباً لظهور، وتبلور العمل السياسي.

وبناءً على هذا فقد جاء عنوان هذه الدراسة : اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين العالميتين 1919 – 1939م ، والتي ظهرت كرد فعل على الاحتلال الفرنسي للجزائر ، خاصة بعد أن فشلت المقاومة الشعبية في تحقيق هدفها، هذه الأخيرة كوّنت صورة واضحة، خاصة لدى النخبة المثقفة، بضرورة التحول إلى النضال السياسي الذي عبّرت عنه الحركة الوطنية الجزائرية ،فكان كفاحها منظماً تجلى في تشكيل وظهور أحزاب سياسية، تنتمي إلى اتجاهات مختلفة منها الاتجاه الليبرالي الذي مثلته النخبة الجزائرية المثقفة ثقافة فرنسية والداعية للاندماج، والاتجاه الاستقلالي الذي مثلته في البداية حركة الأمير خالد الحسيني في الجزائر ونجم شمال افريقيا في فرنسا، ليأخذ الراية بعد ذلك حزب الشعب، هذا الأخير والذي ساهم بثوريته وعناصره الوطنية في السير نحو ثورة أول نوفمبر 1954م والاتجاه الاسلامي الاصلاحي الذي تزعّمته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأخيراً الاتجاه العالمي الذي مثله الحزب الشيوعي الجزائري، الذي ورغم انفصاله عن الحزب الشيوعي الفرنسي إلا أنه بقي تابعاً له.

أما عن دوافع اختياري لهذا الموضوع فهي عديدة نذكر منها:

- محاولة التعرف على بدايات تبلور الفكر والوعي القومي والوطني، ومعرفة أسباب وعوامل التحول من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي؛
- تعتبر هذه الفترة من الفترات الحاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر، فهي فترة انتقالية ساهمت في وضع أسس وهياكل الدولة الجزائرية؛
- كذلك مما دفعني للبحث في هذا الموضوع، هو رغبتي في فهم وادراك واقع الحركة الوطنية من خلال أحزابها السياسية وجمعياتها الاصلاحية، لكونها منعرجاً حاسماً في تاريخ المقاومة الوطنية والنضال السياسي؛

- محاولة إزالة بعض اللبس والغموض عن بعض الأحزاب السياسية التي اختلفت الكتابات التاريخية في تحديد اتجاهها، خاصة الكتابات التاريخية العامة والبعيدة عن التخصص، وذلك بالاعتماد على بعض آراء ومؤلفات المؤرخين من ذوي التخصص، ومن هذه الأحزاب نجد حركة الامير خالد والحزب الشيوعي الجزائري؛
- و كان موضوع هذه المذكرة من اقتراح الاستاذ المشرف عليّ، ورغبة منّي للبحث في الموضوع المطروق.

وأما عن الهدف من هذه الدراسة، فيكمن في محاولة التعرف على واقع الحركة الوطنية الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين أي من 1919م إلى 1939م، وهي مرحلة هامة بالنسبة لتاريخ المقاومة، والنضال السياسي في الجزائر.

وقد حَدّدت فترة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939م) كإطار زمني لموضوع دراستي هذه وذلك نظراً لأهمية هذه المرحلة من تاريخ الحركة الوطنية من خلال التطور السياسي، والنمو الثقافي والوعي القومي، كذلك هذه المرحلة تعتبر بمثابة فترة انتقالية من مرحلة لها مميزاتها وأهدافها، إلى مرحلة أخرى أكثر تنظيم ونضج ،وضعت أسس ووضحت ملامح الطريق أمام الشعب الجزائري.

أما عن الاشكالية العامة لهذه الدراسة فقد تبلورت حول: ماهي اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين العالميتين؟ وما هي الأحزاب السياسية والحركات الاصلاحية التي مثلت الحركة الوطنية خلال هذه الفترة؟ وهل حققت الحركة الوطنية من خلال اتجاهاتها في هذه الفترة ما كانت تهدف إليه؟. وكيف ساهمت هذه الاتجاهات في الحياة السياسية من خلال برامجها وأهدافها؟ وكيف نظر كل اتجاه من اتجاهات الحركة الوطنية إلى مطلب الاستقلال؟ وهل سعت اتجاهات الحركة الوطنية إلى تجسيده من خلال برنامجها؟ وما هي رد فعل الادارة الفرنسية اتجاه نشاط اتجاهات الحركة الوطنية خلال هذه المرحلة؟

أما عن الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع خاصة ما تعلق بالفصل الأول، الذي تطرقت فيه إلى الاتجاه الاندماجي، والفصل الثالث الذي تناولت فيه بالدراسة الاتجاه الاصلاحي، نجد رسالة ماجستير لبوعبد الله عبد الحفيظ، حول فرحات عباس بين الاندماج والوطنية 1919-1939م ورسالة ماجستير لعز الدين معزة ،حول فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985م، ورسالة ماجستير لنفيسة دويدة ،حول تطور فكرة الوطنية الجزائرية عن فرحات

عباس 1927- 1955م، ورسالة ماجستير لمحمد حمزة حول مواقف ابن باديس السياسية من خلال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1940م، ورسلة ماجستير أخرى لسعيد بورنان حول نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936-1954م.

أما عن المنهج المتبع للإنجاز هذه الدراسة فهو المنهج التاريخي الوصفي التحليلي باعتباره مناسبا لوصف الاحداث والحقائق التاريخية وطرحها طرحا تاريخيا موضوعياً بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع.

أما فيما يخص الخطة المعتمدة لهذه الدراسة فقد قسّمت إلى أربعة فصول ، مثل كل فصل اتجاه معين من اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين العالميتين، إضافة إلى فصل تمهيدي عن الموضوع، فجاءت الخطة كالتالي:

استهلت بمقدمة وتلاها مدخل عام عن الموضوع وأربع فصول.

الفصل الأول: فعنوانه الاتجاه الليبرالي الاندماجي، وقد قسّمت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث.

ففي المبحث الأول :تعرضت فيه إلى ميلاد الاتحادية ،وتطورها (1919-1938م)، وتناولت في هذا المبحث تأسيس اتحادية الجزائر للمنتخبين الاهالي، ونشاطها ثم فشلها، والصراعات التي ظهرت بين أعضائها حتى آلت في النهاية إلى الحل ثم لتعوض باتحادية النواب المسلمين الجزائريين القسنطينة بزعامة كل من "ابن جلول وفرحات عباس" ، بعد ذلك تطرقت الى الاتحاد الشعبي الجزائري الذي ظهر نتيجة للخلاف الذي كان بين "فرحات عباس وابن جلول" هذا الاخير الذي واصل نشاطه الاندماجي عن طريق التجمع الفرنسي الاسلامي الجزائري .

وفي المبحث الثاني :فقد تطرقت فيه إلى نشاط الاندماجيين من خلال مشروع بلوم فيوليت والمؤتمر الاسلامي الجزائري الأول والثاني.

أما المبحث الثالث :فقد تعرضت فيه إلى علاقة الاتجاه الاندماجي، من خلال جماعة النخبة والنواب باتجاهات الحركة الوطنية (جمعية العلماء والاتجاه الاستقلالي أنموذجا) .

أما الفصل الثاني: فقد تناولت فيه بالدراسة الاتجاه الاستقلالي، وقد قسمت هذا الفصل إلى أربع مباحث، فهي:

المبحث الأول: تطرقت فيه إلى حركة "الأمير خالد" ونضاله السياسي الذي قسمه الباحثين إلى ثلاث مراحل من 1919-1930م، ورغم أن حركة الأمير كانت مطالبها بصفة عامة أواخر 1919م اصلاحية لم تخرج عن إطار المساواة، ولكن الكشف عن العريضة التي قدمها "الأمير خالد" للرئيس الامريكي "ويلسون" تجعلها على رأس الاتجاه الاستقلالي للحركة الوطنية .

أما المبحث الثاني :فقد تناولت فيه نجم شمال افريقيا، وهو الحزب السياسي الثاني الذي مثّل الاتجاه الثوري الاستقلالي من خلال هيكلته وبرنامجه ،ونشاط النجم في فرنسا ،من خلال علاقته بالحزب الشيوعي الفرنسي، وموقفه من بعض المشاريع الاصلاحية ثم نشاطه في الجزائر.

أما المبحث الثالث: فقد تطرقت فيه إلى حزب الشعب الجزائري الذي خلّف نجم شمال افريقيا هذا الأخير الذي تّم حله خلال 1937م، وقد تعرضت في هذا المبحث إلى ظروف تأسيس الحزب ووسائل نضاله وهيكله وبرنامج عمله، ثم تعرضت إلى النشاط السياسي لحزب الشعب الجزائري وموقفه من مشروع "بلوم-فيوليت" ، والمؤتمر الإسلامي الجزائري.

أما المبحث الرابع: فقد تعرضت فيه إلى موقف الإدارة الفرنسية من هذا الاتجاه، وذلك من خلال المصاعب والعراقيل التي لجأت إليها السلطات الفرنسية بقصد إضعاف هذا الاتجاه.

أما الفصل الثالث: فقد تطرقت فيه إلى الاتجاه الاصلاحي، والذي مثّلته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد ضّم أربعة مباحث:

المبحث الأول :تعرضت فيه إلى ميلاد جمعية العلماء المسلمين، وأهدافها، ومبادئها، ووسائلها.

أما المبحث الثاني :فقد تعرضت فيه إلى نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين 1931-1939م، أولاً في الجزائر من خلال نشاطها الثقافي والتعليمي والديني ثم نشاطها السياسي، ثانيا في فرنسا من خلال نشاطها الذي تمثل في مقاومة مظالم الاستعمار، والمشاركة في نشاطات المنظمات، والندوات الدولية .

أما المبحث الثالث: فقد تطرقت فيه إلى علاقة جمعية العلماء باتجاهات الحركة الوطنية (الاتجاه الاستقلالي والحزب الشيوعي نموذجاً) .

أما المبحث الرابع :تطرقت إلى موقف الادارة الفرنسية من جمعية العلماء وردّ فعل الإدارة الفرنسة اتجاه جمعية العلماء.

وفي الفصل الرابع: فقد تطرقت فيه إلى الاتجاه الشيوعي، والذي مثله الحزب الشيوعي الجزائري وبدوره قسمته إلى اربع مباحث.

المبحث الاول: تطرقت فيه إلى نشأة الحزب الشيوعي الجزائري، ومراحل تطوره، والتي قسمت إلى مرحلتين، المرحلة الأولى والتي ارتبطت بالإرهاصات الأولى للشيوعية في الجزائر إلى غاية 1935م مروراً بتكوين فيديرالية شيوعية في الجزائر 1924م، أما المرحلة الثانية فتبدأ منذ 1935م وهو تاريخ الظهور الفعلي للاتجاه الشيوعي الجزائري .

أما المبحث الثاني :فقد تطرقت فيه إلى برنامج الحزب الشيوعي الجزائري ،والذي تضمن سبعة نقاط رئيسية.

أما المبحث الثالث: فقد تطرقت فيه إلى النشاط السياسي للحزب الشيوعي خاصة في الفترة الممتدة من 1936-1939 م، وذلك من خلال مواقفه من المؤتمر الاسلامي، ومشروع "بلوم-فيوليت" ومشاركته في الانتخابات المحلية.

والمبحث الرابع: فقد تعرضت إلى علاقة الحزب الشيوعي باتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية بصفة عامة، وبالاتجاه الاستقلالي بصفة خاصة.

وقد ختمنا بحثنا هذا بخاتمة وجملة من الملاحق ذات العلاقة بالموضوع ،وقائمة من المصادر والمراجع ،وقائمة للمحتويات البحث.

ولإنجاز هذه الدراسة فقد اعتمدت على جملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

المصادر العربية والمعربة:

- كتاب ليل الاستعمار لمؤلفه فرحات عباس ،والذي اعتمدته خاصة في الفصل الأول المتعلق بالاتجاه الليبرالي الاندماجي، كذلك عدّت إليه في الفصول الاخرى من خلال بعض الجزئيات اعتباره مصدراً هاماً من خلال توثيقه لبعض الأحداث.

- كتاب الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر لمؤلفه عبد الرحمـــــان بن إبراهيم إبن العقون، هذا المصدر يعتبر من أهم مصادر الحركة الوطنية خاصة الجزء الأول، وكان اعتمادي على هذا المصدر واسعاً فقد اعتمدت عليه في جميع فصول الدراسة ماعدا الفصل الرابع.
- كتاب مذكرات لمؤلفه محمد خير الدين ،كذلك هذا الكتاب من المصادر المهمة ،وقد اعتمدت عليه خاصة في الفصل الثالث الخاص بجمعية العلماء المسلمين لأنه عضو من أعضائها. كما اعتمدته في بقية الفصول لكن ليس بشكل موسع فقط من خلال بعض النقاط والشذرات.
- كتاب أثار البشير الابراهيم بأجزائه خاصة الجزء الثاني والثالث، وهو من المصادر المهمة استفدت منه في الفصل الخاص بجمعية العلماء المسلمين.
- كتاب مذكرات مصالي الحاج لمؤلفه مصالي الحاج وهو مصدر هام من مصادر تاريخ الجزائر المعاصر يمكن الاعتماد عليها لدراسة الحركة الوطنية خاصة ما يتعلق بنجم شمال افريقيا وحزب الشعب.

ومصادر عربية أخرى منها:

- محمد قنانش، المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945م كذلك كتابه ذكرياتي مع مشاهير الكفاح.
- أحمد توفيق المدني من خلال كتابه هذه الجزائر، وحياة كفاح.
- عمار أوزقان ، الجهاد الأفضل.

أما عن المراجع العربية نذكر منها:

- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ج3.
- يحي بوعزيز:
  - سياسة التسلط لاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1930-1954م).
  - الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948م) .
- أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر (1914-1945م) .
- أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية الوطنية ونشاطه السياسي؛
- عبد القادر حميدة، فرحات عباس رجل جمهورية؛
- عبد الكريم بوصفصاف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الاخرى

أما عن الصعوبات التي واجهتني خلال إنجاز هذه الدراسة، فهي كثيرة نذكر منها:

- مشكل ضيق الوقت اذلك أن المدة الممنوحة لنا لإنجاز هذه الدراسة قصيرةٌ جداً، وهو ما أثّر بالسلب على العمل ؛
- صعوبة الالمام بكل جوانب الموضوع، وذلك أن كل فصل من فصول هذه الدراسة، يمكن أن يكون له دراسة خاصة به، الأمر الذي جعلني أتخلى عن بعض العناصر ولا أتطرق إليها خاصة في الفصلين الثاني والثالث؛
- كذلك مشكل الترجمة من اللغات الأجنبية خاصة الفرنسية إلى اللغة العربية، وهو ما منعنا من الاعتماد على مراجع ومصادر باللغات الأجنبية.
- كذلك من الصعوبات شح المعلومات في الفصل الرابع والأول عكس الفصلين الثاني والثالث، وهو ما طرح مشكل عدم التوازن بين الفصول.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف الدكتور "صالح بوسليم" على كل توجيهاته التي قدمها لي من جانب المعلومات والجانب المنهجي خاصة، وصبره وتواضعه مع جميع طلبته.

مدخـــل

إن مصطلح الحركة الوطنية وبالعودة إلى الكتابات التي تناولت موضوع الحركة الوطنية بالدراسة والبحث فقد وقفت عند تعدد المفاهيم والتعريفات للمصطلح، وهو الأمر الذي ينتهي إلى إمكانية حصر مفاهيم الحركة الوطنية الجزائرية إلى ثلاث تصنيفات رئيسية هي: المفهوم العام، والدقيق، والمفهوم الخاص.

والحركة الوطنية كمفهوم عام تتمثل في جملة ردود الفعل الوطنية اتجاه الواقع الاستعماري الذي كان يلقي بأعبائه على المجتمع الجزائري، وعليه وانطلاقا ممّا تقدم فإن الحركة الوطنية تمثل كل مظاهر وأشكال الرفض للاستعمار، كالمقاومة الشعبية المسلحة التي امتدت لعقود عديدة، والمقاومة السياسية التي قادتها النخبة الحضرية في بداية الاحتلال، والهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي[1].

والمصطلح بمفهومه العام يطلق للدَّلالة على جملة ردود الفعل الجزائرية الجماعية منها، والفردية، المنظمة منها، والمعزولة لأنها كانت تنطلق في مجموعها من قاسم مشترك يتمثل في رفض ومجابهة السياسة الاستعمارية في مستويات مختلفة، رفض التجنيس والتهجين الثقافي، رفض التنجيد الاجباري، المطالبة باسترجاع الأوقاف والدفاع والقضاء الإسلامي والمطالبة بفصل الدين عن الدولة الفرنسية، وغير ذلك من أشكال الاحتجاج والصمود[2].

أما عن المفهوم الدقيق والخاص للحركة الوطنية فإن معظم الكتابات التي تعبر عن المفهوم الدقيق لمصطلح الحركة الوطنية، هي تلك التي تنطلق من أن توظيف المصطلح يجب أن يكون نتيجة لمرحلة معينة ظهر فيها ارتقاء أدوات وأشكال النضال بصورة مميزة عن سابقتها في العقود الأولى من الاحتلال[3].

ويطلق المصطلح بصورة حصرية على أداء، وموقف التنظيمات، والجماعات المنظمة كالأحزاب والجمعيات، والتكتلات.

أما الحركة الوطنية فيهي التعبير السياسي للوطنية ولحب الوطن[4]، الذي تعبر عنه الأحزاب والجمعيات السياسية والثقافية والإصلاحية، التي ارتقت بمستوى المطالبة بتغيير الواقع الاستعماري من ردود الفعل العفوية والمؤقتة إلى حركة سياسية دؤوبة غدت تمتلك أدوات العمل السياسي المنظم بفعل

(1) – خير عبد النور، وآخرون، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ب ط، ص: 13.

(2) – نفسه، ص: 14.

(3) – نفسه، ص: 14.

(4) – عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**،ط1 ، دار طليطلة، الجزائر، 1429هـ/2008م، ص: 99.

احتكاكها وتأثرها بالاتجاهات السياسية والثقافية والإصلاحية، والتي قادتها مجموعات من النخب الجزائرية في سعيها لإحداث التغيير ثم الإصلاح وانتهاءً بالقطيعة مع النظام الاستعماري الفرنسي[1].

وساهمت مجموعة من العوامل في تحول الجزائريين في مقاومتهم من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي هذه الأسباب قسمها معظم المؤرخين إلى قسمين:

1- الأسباب الداخلية:

يمكن بلورة مجموعة من المتغيرات الداخلية التي كان لها دور كبير في عملية التحول من العمل العسكري إلى النضال السياسي في النقاط التالية:

أ- فشل المقاومة الشعبية في تحقيق استقلال الجزائر، وتحسين ظروف الجزائريين الاقتصادية، السياسية والاجتماعية جعل من هذه النخبة تقتنع بعدم جدوى الاستمرار في النضال المسلح، بسبب التفوق العسكري للمستعمر الفرنسي. وهو ما وصلت إليه مجموعة من المثقفين الذين أسعفهم الحظ للتعلم وتكوين رصيد علمي وثقافي، يجعلها قادرة على فهم واقع الظاهرة الإستدمارية في الجزائر إلى قناعة راسخة بأن الاستمرار في المقاومات الشعبية المسلحة بهذه الكيفية في غياب التوازن العسكري بن المقاومين الجزائريين والجيش الفرنسي لا يمكنه تحقيق النصر العسكري والسياسي للجزائر[2]؛

ب- ظهور جماعة النخبة من المثقفين الجزائريين، ورغم اختلاف ثقافتهم، ودرجاتهم، ومستوياتهم العلمية، والاجتماعية، والاقتصادية، إلا أنهم يلتقون حول هدف واحد، وهو ضرورة تحسين ظروف الجزائريين، والارتقاء بها إلى مستوى أحسن، نذكر من هؤلاء على سبيل المثال: "مصالي الحاج، ابن جلول، عبد الحميد ابن باديس"..... [3]؛

ج- انبعاث حركية التعليم بفرعيها العربي الإسلامي في الزوايا، والكتاتيب القرآنية[4]، ومن أهم الرواد: "عبد الحميد ابن سماية، والشيخ المولود بن الموهوب، والشيخ حمدان لونيسي، وعبد القادر المجاوي، والمولود الحافظي، والشيخ العقبي، والإبراهيمي، وعبد الحميد بن باديس"، وغيرهم..[5].

(1) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص ص: 14-15.

(2) – محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصر للنشر والتوزيع، الجزائر، ب ط، ص: 10.

(3) – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص: 102.

(4) – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص: 10.

(5) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص ص: 89-90.

أما المدارس الفرنسية–العربية التي أنشأت في الجزائر وقسنطينة وتلمسان، لتكوين مترجمين ومحلفين يساعدون الإدارة الاستعمارية على إحكام سيطرتها السياسية، والإدارية على البلاد، خرّجت هي الأخرى جيلاً من ذوي الثقافة المزدوجة شارك الكثير منهم في رفع وبعث الوعي الفكري، والثقافي والاجتماعي، وحتى السياسي، ونذكر منهم على سبيل المثال: "محمد بن أبي شنب، محمد بن رحال، السعيد بن زكري"[1].

كذلك خرّجت الثانويات، والكليات، والمعاهد الفرنسية بالجزائر وفرنسا جيلاً من المثقفين لا يمكن إنكار دورهم في بعث الحركة الوطنية رغم اختلاف تخصصاتهم، وأفكارهم، واتجاهاتهم نذكر على سبيل المثال لا الحصر: "عمر راسم ، الصادق دندان، بلقاسم بن التهامي، ابن جلول، فرحات عباس، الأمير خالد وغيرهم"[2].

د- سياسة الزجر والارهاب والتفقير والتجهيل والحيف السياسي، التي طبقها الاستعمار الفرنسي وتجلت مظاهرها في نقاط عدة نذكر منها:

- منح الوالي العام سلطات مطلقة بمقتضى قرار 23 أوت 1898م ليحكم الجزائريين كما يشاء ويفعل بهم ما يريد دون محاسبة [3]؛
- منح المعمرين الأوروبيين حرية الاستغلال المالي بالجزائر بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900م الذي مكنهم من التصرف المطلق في خيرات الجزائر[4]؛
- تطبيق الإدارة الاستعمارية سياسة الزجر، والإرهاب ضد الأهالي، وقامت بإصدار قانون الأهالي أو الأنديجيا[5] (Les code de l'indigénat) في 28 جوان 1881م [6]؛
- الإجحاف في فرض الضرائب وجمعها وإرهاق الأهالي بالضرائب الباهظة والمتعددة، منها الضريبة العربية التي بلغت 19 مليون فرنك عام 1912 بالإضافة إلى الرسوم والضرائب الأخرى غير المباشرة[7]؛

(1) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 90.

(2) – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص: 10.

(3) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 90.

(4) – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص: 09.

(5) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 92.

(6) – هي عبارة عن مجموعة من العقبات الزجرية التي لا صلة لها بالقانون العام، حدد هذا القانون منها 41 مخالفة خاصة بالأهالي وخُفضت إلى 21 مخالفة عام 1891م بعد ذلك عُدّلت إلى 27 مخالفة نص عليها قانون 21 ديسمبر 1897م؛ أنظر: يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، من 1830 إلى 1954م**، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص ص: 48–49.

(7) –يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص: 54.

- منع الجزائريين من انتخاب ممثلين عنهم في المجالس العامة البلدية و العمالية والمالية؛
- منع الجزائريين من أداء فريضة الحج عام 1908م، وذلك خوفاً من الاحتكاك، والتأثر بالحركات الإصلاحية بالمشرق العربي، وبفكرة الجامعة الإسلامية؛
- إخضاع الجزائريين للمحاكم الزجرية الرادعة التي أنشأت خصيصاً لهم عام 1903م، وذلك إثر انتفاضة "عين التركي بمليانة" عام 1901م؛
- إصدار قانون التجنيد الإجباري للشبان الجزائريين في الجيش الفرنسي في 1912م [1]، وقانون التهجير إلى المشرق سنة 1914م، الذي يعتبره الكثير من المؤرخين من أهم العوامل التي ساهمت في بروز هذه النهضة.

ه- ظهور صحافة وطنية نشيطة في مطلع القرن، لعبت دوراً هاماً ورائداً في رفع الوعي الفكري والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، للمجتمع الجزائري، وذلك بفضل المقالات، والدراسات التي كانت تنشرها في مختلف المواضيع، خاصة ما يتصل بالظلم، والاستغلال المسلط على الجزائريين [2].

ويرجع معظم المؤرخين سبب توجه النخبة إلى الصحافة للتعبير عن مطالبهم هو سيطرة واحتكار نشاط الصحافة من طرف الحكومة الفرنسية والمعمرين، ويظهر ذلك جلياً من خلال الصحف التي أنشأت وَوُجّهت من طرف الإدارة الفرنسية نذكر منها: جريدة "الأخبار والمبشر"[3]، وكان هدف هاتين الصحيفتين، هو إطلاع الجزائريين على الأخبار الرسمية لمصالح فرنسا، وفي 1913م خلقت فرنسا صحيفة جديدة أسمتها "فرنسا الإسلامية" التي أنشأت لأغراض دعائية والتي كانت تهدف إلى إعداد الرأي العام الجزائري للحرب العالمية الأولى، وفي 1918م أنشأت صحيفة أخرى وهي "أخبار الحرب"[4].

وهذا ما يوضح لنا أن كل الجرائد، والصحف التي أنشأتها الإدارة الفرنسية كانت تهدف من ورائها بالدرجة الأولى إلى الإعداد النفسي، وتهيئة الرأي العام الجزائري لبوادر الحرب العالمية الأولى.

---

(1) – ناصر بلحاج، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912–1916م)**، مذكرة ماجستير، جامعة بوزريعة، 2004–2005م، ص: 44.

(2) – يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في حركة الوطنية، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912–1948م)** ، عالم المعرفة للنشر، الجزائر،2008م، ص: 12.

(3) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 103.

(4) – نفسه، ص: 104.

وبالمقابل خلق بعض الرواد الجزائريين صحافة وطنية في الفاتح من القرن العشرين، وقد استفادت الصحافة الوطنية من الصحافة العربية[1] الوافدة إليها، والتي كانت بمثابة القاعدة التي انطلقت منها.

أما عن الصحف الوطنية التي ظهرت، وكان لها دور في إبلاغ الصوت الجزائري لرّأي العام الجزائري، والرأي العام العالمي[2]، وكان لها دور في بعث الوعي الوطني نذكر منها: المصباح العربي الفاخر، والإسلام للصادق دندان، والجزائر "لعمر راسم"، والتقدم للدكتور "بالقاسم بن التهامي" والأقدام "للأمير خالد"، والمغرب والرشيدي، الحق الوهراني، ذو الفقار، .. [3].

و- بداية ظهور جمعيات ونوادي ثقافية جديدة قامت بنشاط ثقافي واسع في مطلع القرن، ساعد على رفع المستوى الفكري والثقافي، وولد نشاطاً سياسياً واسعاً، وملحوظاً ويتمثل ذلك النشاط في تنظيم المحاضرات الدورية والدروس والمهرجانات، وعرض مسرحيات وتمثيليات نتج عنها نفض الغبار عن العقول وإيقاظها ودفعها للعمل والنشاط، وتحسين المستوى الثقافي والاجتماعي، وطرق أبواب السياسة[4]، ومن بين هذه الجمعيات والنوادي نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الجمعية الراشدية التي تأسست عام 1902م، ونادي صالح باي الذي تأسس عام 1908م، ونادي التوفيقية الذي تأسس عام 1908م، ونادي الشباب الجزائري[5]، ونادي الترقي الذي تأسس في 1927م[6].

ومما تجدر ملاحظته والإشارة إليه هو أنه إلى جانب نشاط هذه النوادي والجمعيات الثقافية، طبع ونشر العديد من كتب التراث عن تاريخ وحضارة الجزائر العريقة، ومن ضمن هذه الكتب نذكر: البستان لابن مريم، وعنوان الدراية "للغبريني"، وتحفة الزائر "للأمير محمد"، والرحلة "للحسن الورتلاني" ورحلة "ابن عمار"، وتعريف الخلف "للحفناوي"[7].

---

(1) – من الجرائد والصحف المشرقية التي كانت تأتي للجزائر عن طريق تونس ويقرأها الجزائريين، العروة الوثقي، اللواء، المؤيد، البلاغ وكوكب الشرق والجهاد، والفتح، الهدى الإسلامي، المنهاج (لإبراهيمي طفيش)؛ أنظر: سعيد بورنان، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830–1962م) رواد الكفاح السياسي والإصلاحي**، ج2، ط2، دار هومة، الجزائر، 2004م، ص ص: 18–19.

(2) – عبد الوهاب بن خلف، المرجع السابق، ص: 102.

(3) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص ص: 107–109.

(4) – يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني**، المرجع السابق، ص: 13.

(5) – أحمد صاري، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، تقديم أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر،2004، ص ص: 108–109.

(6) – نادي الترقي هو: النواة الأولى لبداية تشكل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وتحول في عام 1931م إلى مقر جمعية العلماء المسلمين؛ أنظر: عبد الوهاب بن خلف، المرجع السابق، ص: 105.

(7) – يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني**، المرجع السابق، ص: 13.

ز- كذلك من الأسباب والمتغيرات الحاصلة في الجزائر ظهور شخصية بارزة هو: " شارل جونار"[1] الوالي العام للجزائر، والخبير بالشؤون الجزائرية فقد طالب بمعاملة الجزائر كمستعمرة خاصة، منذ أن جاء إلى الجزائر ضمن الوفد البرلماني بقيادة " جول فيري" سنة 1891م، لتحقيق والنظر في أحوال الجزائريين، والتفكير في مصيرهم ضمن جشع المستوطنين، ودراسة إمكانية استقلال الجزائر عن فرنسا سياسياً أو حتى اقتصادياً[2].

كما قدم النائب " شارل جونار" تقريراً سنة 1892م، أشار فيه إلى إعادة النظر في النظام القائم في الجزائر، وطلب بإعطاء بعض الحقوق للمواطنين الجزائريين كما اقترح تكوين مكتب لمصالح الجزائر بباريس[3].

كما قام الحاكم العام " جونار" بتطبيق سياسة ثقافية أهلية واضحة كان يهدف من ورائها إلى جلب طبقة من المثقفين إلى فرنسا من جهة، وجعلهم أداة إيجابية لبث رسالة فرنسا الحضارية حسب رأيه، والتي لم تنل منها الجزائر إلا جوانبها السلبية، وإلى جانب هذا حث على ضرورة الحفاظ على التقاليد الوطنية، ونشر التعليم باللغة العربية، واحترام الشريعة الإسلامية، والتخفيف من الضرائب، والقوانين الجائرة، وتعيين الكثير من العلماء، والفقهاء، والقضاة، والأئمة في مناصب عليا تليق بمقامهم، وانشاء المؤسسات الدينية والتعليمية[4].

وإلى جانب ذلك قام بتشجيع إحياء فن العمارة الإسلامية، وبعث التراث المكتوب، لم يكن تبني " جونار" لهذه المشاريع الثقافية، والإصلاحات بقصد الرفع من مستوى الجزائريين، بقدر ما هو محاولة لتثبيت السيطرة الفرنسية على الجزائر[5]. وقد كان لسياسته أبعد الأثر، ذلك أنها دفعت بمسيرة الحياة الثقافية الجزائرية إلى الوجهة الفرنسية، لتتولد جماعة اصطلح عليها تسمية النخبة.

---

(1) – حكم " شارل جونار" الجزائر ثلاث مرات من 1900م إلى بعد الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة، كان الحاكم " جونار" من أعضاء مجلس الشيوخ من أنصار فكرة الجزائر المستعمرة لا المندمجة في فرنسا؛ أنظر: ابراهيم مياسي، **إرهاصات الحركة الوطنية**، مجلة المصادر، العدد06، محرم 1423هـ مارس 2002م، ص: 133.

(2) – ابراهيم مياسي، **إرهاصات الحركة الوطنية**، المرجع نفسه، ص: 132.

(3) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 93

(4) – ابراهيم مياسي، **إرهاصات الحركة الوطنية**، المرجع السابق ، ص: 133.

(5) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص ص: 93-94.

2- الأسباب الخارجية

إن جملة من المتغيرات الخارجية التي واكبت الكفاح المسلح، لاسيما في أواخر القرن 19، أثرت بشكل مباشر في التحول النوعي في أسلوب المقاومة من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي، ويمكن أن نحصر هذه المتغيرات في نقاط أهما:

- قيام حركة هجرة واسعة من الجزائر إلى المشرق العربي، ودول أوروبا خاصة فرنسا.

فكانت الهجرة واسعة إلى المشرق العربي[1]، تمثلت في هجرات فردية أو جماعية منظمة إلى كل من الزيتونة في تونس والقرويين بالمغرب الأقصى[2]، كانت هذه الهجرات إلى المشرق بصفة خاصة هدفها الاحتكاك، والتفاعل الثقافي، والسير في ركب البلدان المغاربية، ذلك أن هذه الأخيرة منفتحة الأبواب للمشرق العربي، كذلك تعددت النوادي الأدبية والسياسية فيها، كما كانت مكتبات سوق العطارين والسرايرية مجمعاً للعلماء.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حركية الهجرة هذه التي شهدتها الجزائر في الفترة من مطلع القرن إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، لأن المهاجرين للمشرق الإسلامي والغرب الأوروبي، تعرفوا على ما يجري في العالم من حركات سياسية وكفاح للاستعمار، واحتكوا بالهيئات والاحزاب السياسية، وتعرفوا على القوانين وأساليب الحكم، وأدركوا الفرق الكبير بين ما يجري في العالم وما يطبق في بلادهم الجزائر[3]، وعليه فإن حركية الهجرة ساهمت إلى حد ما في التخلص من سياسة القمع والاحتكار، الممارسة ضد الأهالي الجزائريين، خاصة بعد قانون التجنيد الإجباري الذي أصدرته فرنسا.

- صحوة المشرق العربي ودعوة السيد "جمال الدين الأفغاني" و"محمد عبده" للنهضة الإسلامية، ولهذه النهضة أثار أتباع في الجزائر لأنها منبثقة عن دعوة حركة الجامعة الإسلامية الذي يريد تأسيسها الخليفة "عبد الحميد الثاني" (1842-1918م)، في اسطنبول، باعتباره حامي حمى الاسلام خاصة بعد اشتداد تكالب الاستعمار، والصهيونية على العالم الإسلامي والعربي[4].

---

(1) – وصل عدد المهاجرين الجزائريين إلى الخارج لاسيما إلى فرنسا من 1900-1914م إلى حوالي عشرة آلاف، وارتفع إلى 65521 بعد صدور قانون 15 جويلية 1914م؛ أنظر: عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص: 183. وصلت الهجرة إلى المشرق ووصلت حتى بلاد الشام وتركيا ، وتذكر بعض الإحصائيات أن حوالي 800 عائلة من تلمسان غادرت إلى المشرق، كذلك هناك عائلات هاجرت من معسكر وبلعباس، وسطيف وبرج بوعريريج؛ أنظر: يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق ، ص: 58.

(2) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 94.

(3) – يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني**، المرجع السابق ، ص: 16.

(4) – ابراهيم مياسي، **إرهاصات الحركة الوطنية** ، العدد 06 ، المرجع السابق، ص: 128.

والمتتبع للعلاقات الجزائرية خاصة تلك التي كانت تربطه مع المشرق العربي والإسلامي أنه هناك تواصل سواءً عن طريق حركاته أو زعمائه أو مع مذاهبه أو أفكاره، إذ أنها كانت القاعدة التي انطلقت منها الجزائر.

- كذلك وفي الإطار نفسه الزيارة التي قام بها الشيخ محمد عبده إلى الجزائر سنة 1903م[1]، وما تلى ذلك أحاديث ولقاءات ودروس ومحاضرات ونحو ذلك، والتي تمثل عاملاً حاسماً في انتعاش الحركة الفكرية الإسلامية في الجزائر، وقد خلقت هذه الزيارة آثاراً طيبة في نفوس الناس خاصة العلماء منهم "عبد الحميد بن سماية"[2]، الذي واصل نهج محمد عبده في الإصلاح بعده؛
- نجاح الثورة البلشفية، وما لها من تأثير كبير في إثارة النزعة الوطنية عند الشعوب المقهورة والمغلوبة على أمرها في الوقوف في وجه الاحتلال والرأسمالية العالمية[3]؛
- مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، واطلاعهم على مبادئ "ويلسون" 14 وأفكار الحرية والديمقراطية[4].

كل هذه الأسباب الداخلية والخارجية أدت إلى ظهور نخبة مثقفة بدأت بشق سبل جديد لتخوض بها المعترك السياسي والتي تعتبر بمثابة الإرهاصات الأول لظهور الاتجاهات السياسية في الجزائر، ومنها:

أ- **كتلة المحافظين**: تكونت هذه الكتلة من مجموعة من العلماء، وزعماء الطرق وبعض الأعيان ويصفهم الكتاب الفرنسيون بتسمية أصحاب العمائم، وتميزوا في مطالبهم برفض التجنس والتجنيد الاجباري، وكانوا في غالبيتهم من أنصار فكرة الجامعة الإسلامية، وكان من أبرزهم الشيخ بن الموهوب (1866-1939م)، والذي يعد من رواد النهضة الفكرية والثقافية، وهو من مهد لظهور الحركة الإصلاحية في الجزائر[5]، ويعتبره "أبو القاسم سعد الله" كزعيم لكتلة المحافظين

(1) – جيلالي صاري، **بروز النخبة المثقفة الجزائرية (1850-1950م)**، ترجمة عمر المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الرويبة، الجزائر، 2008م، ص: 57.

(2) – عبد الحميد بن سماية (1866-1933م) يعود أصله لعائلة كل رجالها تربوا على الأدب والعلوم الشرعية، وعبد الحليم بن سماية ثقافته الصلبة جعلت منه علامة بارعاً في أداء مهمته في الثعالبية، لم يكتف فقط بمهمته التربوية بل ان منشغلاً بحال معاصريه؛ أنظر: جيلالي صاري، المرجع نفسه، ص: 45.

(3) – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص: 103.

(4) – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص: 11.

(5) – ابراهيم مياسي، **إرهاصات الحركة الوطنية** ، العدد 06 ، المرجع السابق، ص: 138.

في بداية القرن، وثاني مصلح في الجزائر ويقول "سعدالله": «فمنذ حمدان خوجة ليس هناك مثقف جزائري آخر قد فهم وأثر على تاريخ بلاده كما فعل ابن الموهوب»[1].

كذلك من أبز وجوه هذه الكتلة "عبد الحميد بن سمايا، وعبد القادر المجاوي، وأبو القاسم الحفناوي، والطيب بن زكري"[2].

أما بالنسبة للقضايا التي شكلت أهم مطالب كتلة المحافظين فيمكن إيجازها في ما يلي:

- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والفرنسيين؛
- المساواة في الضرائب؛
- معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري؛
- حرية الهجرة والتنقل إلى المشرق العربي[3]؛
- نشر وإصلاح التعليم العربي؛
- المطالبة بالعمل بالقضاء الإسلامي؛
- احترام العادات والتقاليد العربية الإسلامية؛
- الدعوة إلى الجامعة الإسلامية[4].

وانقسمت هذه الكتلة إلى قسمين، قسم يضم النخبة التقليدية المحافظة، وتكونت في المدارس القرآنية وجامعات الشرق، دافع أصحابها عن الهوية العربية الإسلامية، وطالبوا بالتغيير في الإطار العربي الإسلامي، وقسم آخر يضم النخبة الجديدة ممن تخرجوا من المدارس الفرنسية الجزائرية وطالبوا بالإصلاح.

ب- جماعة النخبة[5]: تعتبر جماعة النخبة أول تعبير عن المطالب السياسية ، تكونت سنة 1908م من المثقفين باللغتين العربية والفرنسية، كالمترجمين والتجار، والطلبة، وكانت هذه الجماعة على نقيض سياسي واجتماعي في أغلب المواقف مع المحافظين، وتركزت مطالبها في:

- المسواة في الحقوق السياسية؛
- إلغاء قانون الأهالي والتمثيل النيابي الكامل للجزائريين؛
- الدعوة إلى إلغاء مكافأة التجنيد بالنسبة للجزائريين؛

(1) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930م)**، دار الرائد، الجزائر، 2009م، ج2، ص: 155.

(2) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 240.

(3) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية للجزائرية**، المرجع السابق، ج2، ص: 146.

(4) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 240.

(5) – جماعة النخبة، أو الكتلة الليبرالية، اطلق عليها المؤرخون عدة تسميات؛ أنظر: خيثر عبد النور، المرجع نفسه، ص ص: 244–245.

- المطالبة بالمساواة في دفع الضرائب وفي فرص العمل؛

هذه المطالب قامت بإرسالها لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين، وهذه الأخيرة التي تشكلت من صفوف النخبة، هذه اللجنة قامت بإرسال عريضة احتجاج للرئيس "الفرنسي بوانكاري" في جوان 1912م[1].

استمرت هذه الكتلة إلى سنة 1919م حيث انفجرت كتلة المحافظين من الداخل إلى قسمين : الاندماجيون والإصلاحيون الوطنيون[2].

ج- **حركة الشباب الجزائري**: (عرف باتجاه الشباب الجزائري واتجاه النخبة المتفرنسة، وظهرت هذه الحركة سنة 1912م، ويتخذ الكثير من المؤرخين ميلاد وظهور هذا الاتجاه كمعلم لبداية العمل السياسي المنظم في الجزائر، وذلك بفعل تحول الأعداد القليلة من العناصر المثقفة بالثقافة الغربية إلى التجمع والانتظام في العمل السياسي الهادف إلى تحقيق جملة من المطالب دون الخروج عن الإطار الاستعماري.

هذه النخبة المثقفة شغلوا مناصب في ميدان الترجمة والتعليم والسياسة، وتبنت الحركة وسائل وطرق شرعية سياسية سليمة، كما أنشأت النوادي، والجمعيات، والصحافة لنشر الأفكار الاصلاحية، وبث القيم الوطنية، والسياسية الأخرى ولم تأت بالجديد، إلا أن محمد تقيا يرى فيها حركة تحديثية لأنها جددت المطالب الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية للنخبة المثقفة ثقافة فرنسية[3].

(1) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص ص: 241-242.

(2) – مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954م في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، ب ط، ص: 35.

(3) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 244.

الفصل الأول

الاتجاه الليبرالي الاندماجي

المبحث الأول: ميلاد الاتحادية وتطورها (1919-1938)

المبحث الثاني: نشاط الاندماجيين من خلال مشروع بلوم-فيوليت والمؤتمر الاسلامي الجزائري الأول والثاني

المبحث الثالث: علاقة الاتجاه الاندماجي باتجاهات الحركة الوطنية (جمعية العلماء والاتجاه الاستقلالي أنموذجا)

الفصل الأول

الاتجاه الليبرالي الاندماجي

يعالج هذا الفصل الاتجاه الليبرالي الاندماجي، والذي جاء كنتيجة لتجربة الانتخابات في الجزائر سنة 1919م، هذه الأخيرة أدت إلى ظهور اتجاهين كان لهما نفس المنطلق لكنهما اختلفا في أوجه النظر، الاتجاه الوطني الذي رأسه "الأمير خالد"، والاتجاه الليبرالي الاندماجي الذي ترأسه "ابن التهامي"، الذي كان يعول كثيراً في تحقيق مطالبه على حسن نوايا الحكومة الفرنسية، وكان ذلك في بادئ الأمر مثلما سنتطرق إليه في تأسيس اتحادية الجزائر للمنتخبين الأهالي نشاطها، ثم فشلها، والصراعات التي ظهرت بين أعضائها، ثم لتحل محلها اتحادية النواب المسلمين الجزائرية القسنطينة بزعامة كل من "ابن جلول وفرحات عباس" وبعد ذلك يظهر الاتحاد الشعبي الجزائري الذي تزعمه "فرحات عباس"، ثم نتطرق إلى نشاط الاتحادية من خلال مشروع "بلوم–فيوليت" والمؤتمر الاسلامي، وفي نهاية هذا الفصل سنتطرق إلى علاقة الاتجاه الاندماجي بالأحزاب والاتجاهات المعاصرة له.

المبحث الأول: ميلاد الاتحادية وتطورها (1919-1938م)

المطلب الأول: اتحادية الجزائر للمنتخبين الأهالي وبرنامجها

الفرع الأول: تأسيسها

بحلول الحرب الكونية الأولى، غاب نجم شمال افريقيا وضاعت مطالبه في متاهات الحرب وانشغالاتها، وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت النخبة إلى مسرح الحياة ، ولكنها ظهرت بوجه جديد وعلى نطاق أوسع[1]، خاصة أثناء الانتخابات البلدية التي جرت في شهر سبتمبر 1919م بالجزائر العاصمة، حيث شكلت الجناح المعاند بل المعارض "للأمير خالد"، وكانت نقطة الخلاف بينهما هي قضية إدماج الجزائريين وتجنيسهم بالجنسية الفرنسية والقانون الخاص بها[2].

فالحرب قد هزت ذهنياتهم وجعلتهم يخرجون من حالة الإنطواء التي وضعتهم فيها فرنسا، وينظرون إلى الأوضاع الجزائرية في ظل الاستعمار نظرة انتقادية.

وتعد نهاية الحرب العالمية الأولى هي الفترة التي برزت فيها توجهات النخبة بكل وضوح، وقد كانت الانتخابات البلدية في سبتمبر 1919م المناسبة التي انقسمت فيها النخبة إلى جناحين سياسيين اللبراليين دعاة التجنيس، والحزب الإصلاحي بزعامة "الأمير خالد"[3]، وشكلت مسألة الأحوال الشخصية نقطة الخلاف الأساسية فقد أدت الدعوة إلى الادماج والتجنيس الجماعي بغض النظر عن القضية الدينية إلى فقدان النخبة مركزها في نفوس الجزائريين[4].

ولعل الموقف الذي اتخذته النخبة من الإسلام هو الذي جعلها تصنف إلى فئتين:

(1) – يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين 1919-1939م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص: 12.

(2) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص ص: 311-312.

(3) – نفسه، ص: 312.

(4) – يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص: 13.

أ- الفئة الأولى: هي التي انتزعت جذورها من المجتمع الجزائري ودعت إلى الاندماج التام في فرنسا ثقافيا وسياسياً، وحتى دينياً، ومنهم من يروج حتى لفكرة انفصال الجزائر عن العالم العربي والإسلامي كله مثل "إسماعيل حامت"[1].

ويعتبر " الشريف بن حبليس" مؤلف كتاب " الجزائر فرنسية" كما يراها "إندنيجان" نموذج المثقف الاندماجي فكتابه الصادر سنة 1914م عبارة عن مرافعة من الاندماج والارتباط بفرنسا فهو يُظهر في كتابه احتقاره للوسط التقليدي، ويرفع في المقابل شأن الحضارة الغربية ويقول: «هذا الحكم عبارة عن اعترافات محتشمة صادرة عن إندنيجان جزائري تربى على مقاعد مدرسة فرنسية يحب فرنسا كثيراً ويعود لها الفضل في ترقيته لوظيفته في الادارة الفرنسية، التي يعترف لها بتعليمه الحقيقي، فرفض أن يكون من طراز هؤلاء الجاحدين ...»، وكانت جريدة "صوت المستضعفين" جريدة "صوت الأهالي" أفضل الأدوات التي كانت تعبر عن أفكارهم وطموحاتهم[2].

ب- الفئة الثانية: كانت هذه الفئة من النخبة تطالب بالاندماج لكن مع التمسك بالقانون الاساسي للأحوال الشخصية، ويمثلها عدد كبير من فيدراليات المسلمين الجزائريين المنتخبين، هذه الفئة الليبرالية لم تكن لها منظمة رسمية تمثل مصالحها بين (1919-1922م) [3].

أسست هذه الفيدرالية في 18 جوان 1927م، وأعلن رسمياً بدار ولاية الجزائر عن تأسيس اتحادية، أو جمعية النواب المسلمين الجزائريين، ومركزها بشارع عنابة، مدينة الجزائر وكانت مهمتها توحيد وتقوية جهود النواب المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس النيابية بالقطر الجزائري، وذلك من أجل الدفاع عن مصالح منوبيهم[4].

وعقدت فدرالية الجزائريين للمنتخبين الأهالي أول مؤتمر لها في 11 سبتمبر 1927م بمقر نادي الترقي بالعاصمة، والذي حضره 150 مندوباً[5]، برئاسة الدكتور "بن تامي"، وكانت تضم قسماً

(1) – بو عبد الله عبد الحفيظ، **فرحات عباس بين الإدماج و الوطنية (1919-1962)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2005-2006، ص: 59.

(2) – بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 60.

(3) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ج3، ص: 351.

(4) – عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936م)**، ط3، منشورات السائحي، الجزائر،1431هـ/2010م، ج1، ص: 361.

(5) – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص: 159.

من الشباب الجزائري من أمثال "بلحاج والزناتي والفاسي وطاهرات الليشاني وفرحات عباس والدكتور ابن جلول"، وقد لعبا الأخيران دوراً نشيطاً عاما خلال الثلاثينيات[1].

وكان هؤلاء الشباب، وجلهم من المنتخبين في المجالس المختلفة ينتسبون إلى "الأمير خالد"، لكنهم لم يكونوا يشاطرونه مطالبه كلها، وكان أكثرهم متعلمين بالفرنسية، ومدمجين جزئيا، يمثلون الأنتلجنسيا الجديدة التي لم تكن تطعن في شرعية النظام المسيطر، لكنها لم تكن تقبل بدور الخادم المطلوب منها في ظله، هذا الدور الذي قامت به طائفة أخرى من المثقفين نفسها في خدمة الاحتلال، وقد اختار هؤلاء النواب الدفاع عن قضية مواطنيهم لكن ضمن إطار غير مناسب وبوسائل غير فعالة ومع ذلك فقد كان نشاطهم إيجابيا، حتى لو كانت مواقفهم غير مطابقة لما يقتضيه الحل الحقيقي للمسألة الأهلية.

وربما أن هذه النخبة قد خرجت إلى الوجود بمقتضى الضرورة السياسية التي فرضت نفسها، والتي تجلت في الاستعمار الفرنسي للجزائر، إذن وقبل كل شيء فإن هذا الاتجاه كان ثمرة لمرحلة ليست بالهينة، مرحلة وصل بين عقدة الهزيمة التي تمثلت في فشل المقاومات الشعبية وبين إرادة الانبعاث التي ساهمت فيها مؤثرات خارجية وداخلية[2].

الفرع الثاني: برنامج اتحادية الجزائر للمنتخبين الأهالي لسنة 1929م:

ومن هذا المنطلق يمكن أن نخلص إلى أن برنامجهم تجلى في النقاط التالية:

(1) تمثيل الأهالي المسلمين في البرلمان الفرنسي؛

(2) المساواة في المرتبات والمنح في وظائف الحكومة بين الفرنسيين والمسلمين؛

(3) المساواة في الخدمة العسكرية؛

(4) إلغاء الشروط التي تمنع العمال الجزائريين من الذهاب للعمل في فرنسا؛

(5) إلغاء قانون الانديجينا (القانون الخاص بالأهالي)؛

(6) تطوير الثقافة والتعليم الصناعي بالنسبة للأهالي المسلمين؛

(7) تطبيق القوانين الاجتماعية على الاهالي المسلمين؛

(1) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 353.

(2) – أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر (1914–1945م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص ص: 60–61.

(8) تنظيم انتخابات في الأحواز الممتزجة حسب قانون 1919م، وانتخاب المجالس العمالية والمالية[1].

هذه المطالب المقدمة هي نفس المطالب التي نادوا بها قبل الحرب العالمية الأولى، وأعادها الأمير خالد، أما دور فرنسا في نظرهم فهو مساعدتهم على تحقيق الاندماج وإخراجهم من التناقض الذي وضعهم فيه القانون الفرنسي، وعبر "فرحات عباس" عن ذلك بقوله: « حين يقول الجزائري إنه عربي يجيبه القضاة الفرنسيون، لا إنك فرنسي، ولكن حين يطالب بحقوق المواطن الفرنسي يجيبه نفس القضاة لا إنك عربي»[2].

ورغم اعتدالها واعتدال مطالبها إلاّ أنها كانت باستمرار تصطدم بتعصب المستوطنين من جهة، وبعدم اكتراث الحكومة الفرنسية ، ونفور الجزائريين من جهة أخرى، لأنها لم تستوح أي مطلب من مطالبها من مقومات الشخصية الوطنية، فبرنامجها كله يدور في فلك القانون الفرنسي والتعليم الفرنسي، والحضارة الأوروبية، وكأنها كانت راضية بالثقافة الفرنسية روحاً والحضارة الأوربية جسداً، وبالإصلاحات الجوفاء وسائل تنفض بها غبار الكولون واستبدادهم[3].

وكانت وسيلة النواب والنخبة إلى نيل الحقوق تكوين وحدات نواب في الولايات المحلية الثلاث، وتأسيس الصحف، والنوادي، وإرسال الوفود إلى فرنسا، والمشاركة في الانتخابات المحلية، ومهاجمة تصلب المعمرين، وتعصب المسلمين، من الصحف التي استغلها جماعة النواب لمواصلة كفاحهم نجد جريدة الدكتور " بالقاسم بن التهامي" الذي أصدر جريدة " التقدم" الأسبوعية وجريدة " الإسلام" التي أصدرها " الصادق دندان"، والجريدة التي أصدرها " فيكتور سبيلمان" وهي جريدة " لاتريبون"، ثم جريدة " تري دونيون" أي صلة الواصل[4].

وبمبادرة شخصية، وبالأحرى بعنوان التنظيم وأنشأت لكل عمالة أثناء صيف 1930م اتحادية خاصة، فكانت اتحادية بقسنطينة برئاسة "الشريف سيبسان"، وأخرى بعمالة، وهران برئاسة

(1) – عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920–1936م)** مصدر سابق،ج1، ص: 362.

(2) – فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، ترجمة فيصل الأحمر، دار المسك، الجزائر، ب ط، ص ص: 144- 145.

(3) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 15.

(4) – يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912–1948م)**، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2009م، ص: 41.

"بن عودة باش تارزي" والثالثة لعمالة الجزائر برئاسة "رزوق محي الدين" وقامت الاتحاديات بعقد مؤتمر في مدينة الجزائر يوم 17 ديسمبر 1930م [1].

وكان من مقرراته إرسال وفد إلى فرنسا تُمثل فيه كل اتحادية بعشرة نواب، وقرر المؤتمر ذهاب الوفد إلى باريس في شهر فيفري 1931م إلى باريس ليحمل المطالب الجماعية للاتحاديات الثلاث ويعرضها على الحكومة الفرنسية[2].

وبعد ظهور بعض الخلافات، والانشقاقات داخل هذه الهيئة، وخاصة بعد خيبة الأمل الذي تلقتها جماعة النخبة، بعد الاحتفالات الفرنسية هذه الأخيرة التي علق عليها هذا الاتجاه آمال كبيرة، والرفض المتكرر ن طرف الحكومة الفرنسية لمطالبهم المتواضعة، والتي لم تخرج عن إطار الاندماج، هذه العوامل وأخرى ساهمت في تصدع اتحادية الجزائر للمنتخبين، هذا أدى إلى فقدانها لثقة الشعب لتنازل بعض أعضائها كثيراً في سياستهم الاندماجية وانضمام أعضائها إلى الحركة الجديد من جهة أخرى[3].

المطلب الثاني: اتحادية النواب المسلمين الجزائرية القسنطينية

ظهرت اتحادية النواب القسنطينية بزعامة "ابن جلول"[4] ، وهو من الشباب الذين لم يستطيعوا أن يقفوا على الحياد أمام الاحتقار الفرنسي لكل الجزائريين سواءً منهم المتطرف أو المعتدل أو المتقرب أو المتحفظ، ومن هؤلاء الشباب" فرحات عباس[5]، تأسست في 20 جوان 1930م برئاسة " سيسبان " قبل " ابن جلول"[6].

(1) – عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ج1، ص ص: 361-362.

(2) – نفسه، ص: 362.

(3) – عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص: 363.

(4) – هو محمد بن جلول المولود في 1896م وينحدر من أسرة بورجوازية معروفة بقسنطينة كان من أكبر المدافعين عن سياسة الاندماج مع فرنسا، لكنه تراجع عن أفكاره بعد أحداث 08 ماي 1945م اعلن دعمه ومساندته للثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير؛ أنظر عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص: 156.

(5) – فرحات عباس هو من أبرز الشخصيات الوطنية التي قادت النضال السياسي في الجزائر ، من مواليد 24 أكتوبر 1899م بولاية جيجل، التي درس فيها في البداية، ثم انتقل إلى عدة مناطق وتحصل على شهادة الصيدلة من جامعة الجزائر، كانت بدايته في الحياة السياسية عندما نشر في بداية الثلاثينيات كتاب الشباب الجزائري، وكان من أبرز الدعاة والمناضلين من أجل اندماج الجزائر مع فرنسا والمتأثرين بالثقافة الفرنسية وعرف أنه شخصية معتدلة تناضل من أجل الحصول على اصلاحات تخدم الجزائريين، وذلك من خلال مشاركته في المؤتمر الإسلامي وانخراطه في فيديرالية المنتخبين الجزائريين، وكان له شرف ترأس أول حكومة وطنية مؤقتة؛ أنظر: عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص ص: 156-157.

(6) – عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ج1، ص: 363.

هذه الهيئة كانت تتألف من النواب الذين فازوا في انتخابات الهيئات والمجالس المالية والذين يؤمنون بنفس الأفكار التي كان ينادي بها " فرحات عباس"، وينشرها في مجلة " التقدم". وهذه الهيئة في حقيقة الأمر لم تكن إلاّ إحياء للهيئة السابقة، التي تألفت بعد الحرب العالمية الأولى، وقد نشطت هذه الهيئة في العمل منذ عام 1934م[1]، عندما فاز كثير من أتباعها في الانتخابات البلدية والعمالات وحصلت على أغلبية المقاعد[2]، ومن بين الذين فازوا : "فرحات عباس في دائرة سطيف، ولدكتور " الاخضري" في قالمة، والدكتور " سعدان" في بسكرة، و"ابن عبود" في عين البيضاء، و"صحراوي" في الخروب، و"بوصوف" في مليانة، و" خلاف" في جيجل، و"تهرية الزين" في سوق هراس[3]، وقد وضعت هذه الهيئة برنامجا للعمل يتلخص كله في السعي لتحقيق الادماج التدريجي للنخبة المختارة المثقفة من الجزائريين في الحياة الفرنسية.

ولجأت النخبة الجزائرية هذه المرة قسم مسلمي قسنطينة برئاسة " ابن جلول" إلى وضع برنامج اهتمت فيه على الخصوص بالمسائل السياسية، والعسكرية، والقضائية، والثقافية، والاقتصادية، والدينية، والاجتماعية، ولخصت مرامي مطالبها فيما يلي: « لقد صارت الجزائر مقاطعة فرنسية والمسلمون الفرنسيون الأهالي يطالبون فقط بتطبيق القانون العام الفرنسي عليهم وإلغاء القوانين الخاصة التي أخضعتهم وأضرت بمصالحهم»[4]. ومن أهم ما جاء في برنامج هذه الهيئة نذكر:

(1) افساح المجال للجزائريين للترشح والانتخاب في المجالس البلدية والعمالات وغيرها؛
(2) تطبيق مبدأ المساواة بين الجزائريين، والفرنسيين في المعاملة، والوظيفة في الميدان العسكري، وإلغاء المحاكم الزجرية وتعديل واصلاح المحاكم الزجرية في بعض الأحيان؛
(3) تعديل أنظمة وقوانين الغابات والأحراش؛
(4) إلغاء الغرامات الجماعية، وتوسيع نطاق التعليم، وتحسين أوضاع الجزائريين الزراعية في الأرياف ورفع أجور العمال؛
(5) تطبيق مبدأ الحرية الدينية[5].

(1) – Ferhat Abbas, **la nuit coloniale**, Préface de Abdelaziz Bouteflika, Edition ANEP, Rouiba Alger, 2009, PP. 8-9.

(2) – يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه**، المرجع السابق، ص: 47.

(3) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج2، ص: 368.

(4) – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 16.

(5) – يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه**، المرجع السابق، ص ص: 47-48.

ولم يختلف هذا البرنامج كثيراً عن سابقيه فجاءت مطالبه هذه المرة متنوعة بينما بقيت المطالب السياسية، والعسكرية تقليدية، فقد ظهرت مطالب جديدة وهي: المناداة بإصلاح القضاء الإسلامي، والمطالبة بالزيادة في عدد المدارس باللغة العربية، وفصل الدين عن الدولة، وتطبيق القانون الخاص بالمساواة على الصحافة دون تفرقة أو تمييز[1].

لكن ما يلاحظ على هذه المطالب أنها تغيرت خاصة بعد 1935م، وبعدما فشلت النخبة من خلال قسم مسلمي قسنطينة في كل مساعيها خاصة بعد الاحداث الدموية التي جرت في مدينة قسنطينة ما بين 03و05 أوت 1934م، ذلك أن هذه الأحداث لقنت النخبة درساً نافعاً استفادت منه فيما بعد[2].

في ظل هذه الأحداث والتوتر السياسي الذي غيم على تلك المرحلة، أدى كل هذا إلى عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري بمشاركة كل الاتجاهات الإسلامية الجزائرية الاشتراكيون، الشيوعيون، المنتخبون، العلماء، ...) لتحضير ميثاق من أجل المطالبة بتطبيق مشروع " فيوليت"[3].

كتب السيد " فرحات عباس" في مدخل جريدة " الوفاق الفرنسي الإسلامي" لسان حال اتحاد النواب المسلمين قسم قسنطينة بتاريخ: 27 فيفري 1936م، مقولته الشهيرة «فرنسا هي أنا»، وبعد دفاعه عن حتمية تدريس اللغة العربية وإن تدريسها هو عماد ديننا. قال: « إن الجزائر كوطن هي خرافة لا وجود لها، إنني لم أكتشفها. لقد سألت التاريخ والموتى والأحياء ، وزرت المقابر، فلم يحدثني عنها أحد، ولعلني بدون شك قد عثرت على الدولة العربية والدولة الإسلامية التي شرفت الإسلام وشرفت أصلنا، ولكن هذه الدول كانت قد انتهت وأفل نجمها مثلها مثل الإمبراطورية الرومانية، إنها دولة أتت لعهد غير عهدنا، وإنسانية غير إنسانيتنا».

إن " فرحات عباس" في هذا النص يظهر وكأنه أحد المستشرقين الذين ينظرون إلى الجزائر كأنها جزء من فرنسا[4].

(1) – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 16.

(2) – نفسه، ص: 16.

(3) – عز الدين معزة، **فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الإستقلال 1899–1985م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2005م، ص: 112.

(4) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 368.

كذلك "ابن جلول" نهج نفس النهج الذي سلكه فرحات عباس في إنكارهم الوطنية الجزائرية وإثبات الوطنية الفرنسية للجزائريين، وذلك بجعل الحديث عن الأمة الإسلامية خرافة لا أساس لها في الجزائر، وقال: « ألم نرفض ألف مرة هاته الفكرتين –الوطنية والجامعة الإسلامية في الجزائر– المتناقضتين، وإذا كان لدينا وطنية أفليست هي الفرنسية لحماً ودماً»[1].

وحتى هذا التاريخ كانت النخبة الجزائرية تطالب فقط بالمساواة بين الجزائريين، والفرنسيين وتطبيق القانون الفرنس العام في الجزائر، ولم تطرح بتاتا مسألة استقلال الجزائر.

ورغم أن الحكومة الشعبية في باريس قد خيبت آمال النخبة في تطبيق مشروع " بلوم فيوليت 1936م"، ورغم أن النخبة كانت قد استاءت من هذا الموقف وفقدت ثقتها في هذه الحكومة، إذ كانت تعتمد عليها كل الاعتماد في تنفيذ مشاريعها[2]، فإن كل هذا لم يؤثر على اتحاد النخبة العام في وضع برنامجا، فنجدها في ديسمبر 1937م، وبعد انفكاك اتحاد لمؤتمر الإسلامي تقدم برنامجاً للسلطات الفرنسية، واهتمت فيه بالإصلاحات السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، وليس في مضمونه ما يلفت النظر، ولا ما يؤثر على اتجاه النخبة العام، وحتى ما أبداه السيد "فرحات عباس" في تلك السنة لم يغير شيئاً حيث قال: « إن المشكل اليوم هو تضافر النتائج المحققة، وتعميمها على كل الجزائر لتحقيق تقدم آخر، وإن ذلك لا يمكن أن يكون في إطار حزب سياسي يكون هدفه محاربة الامبريالية والدفاع عن حقوق الإنسان، وليس هدفه وضع إيديولوجية جديدة..»[3].

أما عن الوسائل التي استعملها أفراد النواب لتحقيق الأهداف والبرنامج الذي وضعته اتحادية النواب فمنها: الشكاوى التي يرفعونها للفرنسيين الطيبين في فرنسا، والوفود التي كانوا يرسلونها إلى باريس، حيث يوجد رجال ديمقراطيون يصغون لانشغالاتهم، ويسمح لهم تهذيبهم والتنازلات التي كان يقدمها " ابن جلول" باستقبالهم وامداد حبل أحلامهم، وبالتكتل في المنظمات وعلى رأسها

(1) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 18.

(2) – عز الدين معزة، المرجع السابق، ص ص: 117–120.

(3) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 19.

فيدراليتهم التي تقوم بدور الوسيط بين الجماهير الشعبية، والإدارة الفرنسية رغم أنها لم تلبي مطالبها غالباً[1].

ونتيجة للخلاف الذي كان بين "فرحات عباس" و"ابن جلول" ذلك أن هذا الأخير واصل وفاءه لسياسة الاندماج بينما "فرحات عباس" كان يتابع مآل أطروحات الاندماج مقابل حماس الجماهير التي تنادي بالتغيير متبعة دعاة الاستقلال، هذا ما أدى إلى الانفصال بينهما، وواصل "ابن جلول" نشاطه الاندماجي هذه المرة عن طريق تأسيسه "لتجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" ويضم جميع الفئات الشعبية، كالجمعيات المختلطة الفرنسية الأهلية، والأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والمهنية، ويكون هدف هذا التجمع تكثيف جهود جميع هذه الفئات للدفاع عن مطالبهما المشتركة[2].

المطلب الثالث: الاتحاد الشعبي الجزائري ونشاطه

كان رفض مشروع "بلوم فيوليت" أثار سيئة في نفوس الكثير من المعتدلين، واصبح ذلك نقطة تحول في تفكيرهم ذلك أن البعض منهم بدا يتخلى تدريجيا عن فكرة الاندماج، مقابل تغلغل أفكار التغيير والاستقلال من خلال شعبية حزب الشعب والعلماء، فانفصل نهائياً عن "ابن جلول" في صيف 1938م لأن هذا الأخير واصل وفاءه لسياسة الاندماج التي وصلت إلى طريق مسدود وعلى حلمه الخالد في المساواة الاندماجية التي ظلت ولمدة طويلة متمثلة في مشروع "بلوم فيوليت" الذي كان يستجيب فعلاً لمطامح نخبة مهتمة بالدرجة الأولى بارتقائها الاجتماعي الفردي عن طريق ديمقراطية مقصورة على نخبة الثورة والثقافة[3].

تغيرت أوضاع الجزائر عشية الحرب فقد أدى فشل المشاريع الفرنسية والنشاط السياسي الكبير للحركة الوطنية إلى تغير ذهنية الجزائريين وانتشار الفكرة الوطنية. الأمر الذي دفع بـ "فرحات عباس" إلى تغيير نهجه على مستوى الأفكار فسعى إلى تجسيدها ، وأسس "حزبه الاتحاد الشعبي الجزائري" "بشعار" ، من أجل حقوق الإنسان والمواطن، بحيث فتح باب الانضمام لكل الاتجاهات السياسية

(1) – نفيسة دويدة، **تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس (1927–1955م)**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2005م، ص: 28.

(2) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص ص: 18–19.

(3) – بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 82.

من الراديكاليين، الاشتراكيين والعلماء، وحاول " عباس" من خلاله خلق حركة شعبية مؤيدة تقودها النخبة ويضمن تحركها الحزب[1].

فقد نشر في افتتاحية جريدة " الوفاق الفرنسي الإسلامي" الصادرة بين يوم 16 و23 ديسمبر 1937م، مقالتين بعنوان " نحو حزب سياسي، اتحاد الشعب الجزائري، من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن"، لأنه رأى بأن الطريق الصحيح يتمثل في تأسيس حزب سياسي حامل لمشروعه[2].

لقد نظر المحتلون إلى مشروع "بلو فيولت" أنه خطر عليهم، وأن امتيازاتهم سوف تنتهي بالجزائر بعد تطبيقه لأنه يمنح الجنسية الفرنسية إلى حوالي 20 ألف و 27 ألف جزائري[3]، كمرحلة أولى، وبالتالي يصبح تأثير الجزائريون كبيراً في المجالس النيابية، وهذه هي الطريقة التي كان يبحث عنها "فرحات عباس" من خلال مطالبته بالاندماج كخطوة أولى نحو استقلال الجزائر، " فلقد دلت الحوادث المتوالية بعد ذلك خاصة بعد قيام ثورة أول نوفمبر 1954م، على صدق ما كان يدعيه من أن سياسة المساواة أو الإدماج مع تقدم وعي الجماهير الشعبية في الميدان الاجتماعي والاقتصادي ستؤدي إلى استقلال الجزائر"[4].

وفي 28 جويلية 1938م أعلن "فرحات عباس" عن تأسيسه حزب الاتحاد الشعبي الجزائري، أما شعار حزبه فهو: " من الشعب وإلى الشعب"[5].

أما عن أهمية مطالب الحزب الجديد نجد المساواة في الحريات الأساسية، ضمان العدالة الاجتماعية، ضمان التعليم باللغة العربية وحرية العقيدة والمساواة في الحقوق السياسية، وأكد "فرحات عباس" بأن الانتماء إلى الحزب واجب على كل جزائري أهلي يطالب بالجنسية الفرنسية، بالثقافة الفرنسية، والحريات الفرنسية التي سيكتمل بها الواجب، ويساهم بذلك في الانتصار المنتظر للحريات الجمهورية ضد الامبريالية الكولونيالية.

(1) – نفيسة دويدة، ، المرجع السابق، ص: 35.

(2) – عبد القادر حميدة، **فرحات عباس رجل جمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص ص: 71-72.

(3) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 77.

(4) – يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه**، المرجع السابق، ص: 55.

(5) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 74.

ومن خلال هذه المبادئ نلاحظ أن عباس بدأ يميل قليلا نحو الراديكالية، وذلك من خلال إعلانه أن ارتباط الجزائر بفرنسا لإدماجها فيها[1]، ولم يكن هذا المطلب ناجماً من فكرة مقتبسة، وإنما من رفض فرنسا وإذعانها وخضوعها للكولون.

ويتضح مما قاله السيد " فرحات عباس" عن أهداف حزبه وما يطمح لتحقيقه، أنه لم يخرج عن إطار البرنامج التقليدي السابق للنخبة خاصة عندما نفى وضع ايديولوجية جديدة، ولخص أهدافه في تكوين جمهورية جزائرية تكون جزءاً من الجمهورية الفرنسية.

(1) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 20.

المبحث الثاني: نشاط الاندماجيين من خلال مشروع بلوم–فيوليت والمؤتمر الاسلامي الجزائري الأول والثاني

المطلب الأول: فيدرالية المنتخبين ومشروع بلوم فيوليت

بعد نجاح الجبهة الشعبية التي كانت تتكون بصورة رئيسية من تجمع الأحزاب اليسارية الثلاث: الاشتراكي، الشيوعي، الراديكالي في الانتخابات البرلمانية الفرنسية عام 1936م والتي أصبح بنتيجتها "موريس فيوليت" عضواً في حكومة ليون بلوم تجدد الامل في نفوس بعض الاصلاحيين الجزائريين الذين يرجون الغوث من فرنسا، وأخذوا ينتظرون من "فيوليت" إعادة الحياة لإصلاحاته الجزائرية[1].

كان " فرحات عباس" من مؤيدي ومناصري هذه الإصلاحات التي أطلق عليها اسم مشروع "بلوم–فيوليت" ولعل أن الدليل الأمثل على ذلك المقالة التي نشرها "فرحات عباس" في الفترة التي طرح فيها المشروع والتي أراد من خلالها "فرحات عباس" إرضاء فرنسا حتى تواصل مشروعها[2]، لأن الكولون عادة ما كانوا يستغلون فكرة الوطنية لإفشال أي مشروع يحقق المساواة مع الأوربيين، « إن المعمرين كانوا يقولون دائماً أن الجزائريين المسلمين كلهم وطنيون، وإنْ منحت فرنسا لإعدائها المساواة في الحقوق فستطرد من الجزائر فلابد أن تبقى سيطرة الأوروبي قاعدة مطردة لا تتبدل ولا تتغير»[3]، وقد رأى " فرحات عباس في مشروع "بلوم–فيوليت" أنه السبيل الأمثل لتخليص الشعب الجزائري ولو بوسيلة بسيطة جداً.

وضع مشروع "بلوم–فيوليت"[4] على مكتب الجمعية العامة يوم 23 ديسمبر 1936م ونشر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 30 ديسمبر 1936م [5].

إلا أن الجبهة الشعبية، وأمام الضغط الذي واجهته من طرف المعمرين الذين رأوا في المشروع بداية نحو الحصول على حقوق أكثر وبالتالي على التحرر، ولذلك قامت الجبهة الشعبية في جانفي

(1) – أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري (جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والوطني)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ج1، ص: 192.

(2) – بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 75.

(3) – فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 155.

(4) – للاطلاع على برنامج بلو–فيوليت، أنظر: عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق،ج1، ص ص: 495–497.

(5) – عز الدين معزة، المرجع السابق، ص: 118.

1937 بحل " النجم" وذلك إيذاناً بأن الاتجاه كان ضد الوطنيين لذلك تحركت كتلة النواب في وهران في بداية الشهر لمذكور وإثر اجتماع عقد لها أصدروا لائحة بعثوا بها إلى الوزير الأول " ليون بلوم" ، وإلى السيد " فيوليت"، وإلى وزير الداخلية وإلى الحاكم العام واستنكروا فيها الأعمال التي لا يمكن السكوت عنها لبعض شيوخ البلديات بالجزائر، وأعلنوا تأييدهم المطلق للمشروع لأنه يحقق الآمال المشروعة للمسلمين الفرنسيين ولآنه يتماشى مع سياسة فرنسا في الجزائر القائمة على دائرة الاندماج، وكذلك أصدرت كتلة النواب في قسنطينة والجزائر لائحتين في نفس المعنى[1].

ونشط النواب خلال نفس العام من أجل الدفاع عن المشروع فكثرت المؤتمرات والتجمعات واللوائح والوفود ومن ذلك أن "ابن جلول" قد توجه إلى باريس بتاريخ 5 مارس 1938م ، وقد استقبله وزير المستعمرات، ولكن كانت النتيجة مجموعة من الوعُود، وبعدها حركة الاستقالة لحوالي 3 ألاف نائب جزائري احتجاجاً على تأخير مناقشة المشروع، وفي نفس السنة عاد "ابن جلول" إلى باريس وقابه وزير الداخلية " ألبير صارو" وبدأت مناقشة المشروع بل إن بعض مواده قد تمت الموافقة عليها[2]، لكن ذلك كان بمثابة ناقوس الخطر بالنسبة للمعمرين فجندوا صحافتهم وممثليهم في البرلمان الفرنسي وأموالهم لمنع الموافقة على المشروع، واستعمل الكولون نفس وسيلة الضغط التي اعتمدتها النخبة لتعرقل مسار المشروع، حيث استقال 300 شيخ بلدية من مهامهم[3].

وكانت اتحادية شيوخ البلديات في وهران هي الاخرى قد أصدرت لائحة تضمنت معارضة المشروع وأمام هذه الضغوط والتهديدات قررت حكومة السيد "دلاديه" الجديدة وضع حد للمشروع كما سبقت الإشارة[4].

فحكومة "دلاديه" صرحة بأنها غير مستعدة للعودة إلى مشروع أثار كثيراً من الضجيج والاحتجاج من المعمرين، وكأن الحكومة، والمسؤولين الفرنسيين ترد على النخبة، والنواب بالرد السلبي الذي كان في معظم الأحيان لا يسمن لا يغني من جوع.

(1) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 76.

(2) –نفسه، ج3، ص ص: 76-77.

(3) – عز الدين معزة، المرجع السابق، ص: 120.

(4) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 77.

هذه المواقف عموما كشفت عن مستقبل مشروع "بلوم-فيوليت" بصفة خاصة ومشروع الإدماج بصفة عامة، ويعلل "فرحات عباس" هذا الفشل بكونه ناتج عن الذهنية المتخلفة للإدارة الاستعمارية التي كانت أسيرة مصالح المعمرين[1].

ورغم فشل مطالب النخبة الاندماجية، إلا أنها شكلت جماعة الضغط وجعلت الإدارة الاستعمارية تأخذها بعين الاعتبار، كلما قررت إحداث مشروع في ميدان الشؤون الأهلية، كما عملت هذه النخبة على التعريف بالوضع في الجزائر بتقديم الكثير من الحجج، والبراهين لإدانة وفضح الاستعمار.

اعتقد دعاة الإدماج وهم نتاج المدرسة العلمانية، والجمهورية الفرنسية، أنه لا مصير ولا مستقبل للجزائر إلا في اتجاه فرنسا المثالية، فرنسا الحرية، وعملوا بكل الطرق، وفي مختلف الاتجاهات لإقناع الجزائريين بأن فرنسا هي الوطن الأم، لكن مختلف تجاربهم مع الجزائريين أو الإدارة الاستعمارية انتهت إلى الإخفاق فكانوا أول ضحايا النظام الاستعماري، وستدفع تجربة الحرب العالمية الثانية إلى تفتح فكر بعض أفرادها، والابتعاد عن أحلام التمثل[2].

المطلب الثاني: فيدرالية المنتخبين والمؤتمر الإسلامي الجزائري

حضر "فرحات عباي" المؤتمر الإسلامي المنعقد في 17 جوان 1836م وخلال المناقشات تقدم ببرنامج فيدرالية المنتخبين المسلمين[3]، وانتهى المؤتمر بالمصادقة على عدة قرارات[4]، تتلخص في المطالبة بمنح كامل الحقوق، وحسب " سعد الله" فإن مطالب المؤتمر كانت في أكثرها غير سياسية ماعدا مطلب حق التمثيل وإلغاء منصب الحاكم العام أما بقية المطالب فهي اجتماعية، وثقافية واقتصادية[5].

(1) – فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 147.

(2) – بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 65.

(3) – يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه**، المرجع السابق، ص: 52.

(4) – للاطلاع على قرارات التي انتهى إليها المؤتمرون أنظر: يحي بوعزيز، **اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص: 52-55.

(5) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 158.

ويمكن اعتبار الاندماجين وعلى رأسهم " فرحات عباس أكبر المستفيدين من هذا الوضع الجديد خاصة كسب مساندة العلماء لأفكارهم الاندماجية ووصول الجبهة الشعبية للحكم، ووعدها بإدخال إصلاحات صيغت في مشروع "بلوم-فيوليت" والذي كان من أهم أهدافه:

- إزالة مفهوم الوطنية الجزائرية وعزل النخبة الجزائرية لمسلمة نهائياً عن عامة الشعب، وربطها بالحضارة الفرنسية مباشرة، وهو ما صرح به " فيوليت" «إذا كان محتلو الجزائر لا يفهمون أنه من واجبهم الانحياز إلى سياسة الاندماج بتبصر وحكمة وبصدق فما عليهم إلاّ أن يعلموا بأنهم بذلك الرفض يعملون على خلق وطنية جزائرية تتخذ بالضرورة شكلاً ثورياً لكل الحركة الوطنية»[1].

وعند لقاء بـ: "ابن باديس" و"فرحات عباس" "بمصالي الحاج" انتقد بشدة مطالب المؤتمر واعتبرها وسيلة جديدة من فرنسا لتقسيم الشعب الجزائري وعزله عن الجماهير، وعبر " إبن باديس" عن خيبة أمله بقوله: « لقد عدنا بأيادي فارغة، وسنظل كذلك، صحيح أننا تحصلنا على كثير من الوعود والآمال ولكن علينا أن ننتظر»[2].

هذه الخيبة عاشها "فرحات عباس" مع وفد المؤتمر الإسلامي الذي سافر سنة 1938م إلى باريس لمقابلة رئيس الحكومة الجديدة "دلاديه"، الذي أفهم أعضاء الوفد بعبارات لا تخلوا من تهديد بأنَّ البرلمان الفرنسي يعارض مشروع "بلوم-فيوليت"، ولا يرى أن المواطنة الفرنسية تنسجم مع قانون الأحوال الشخصية الإسلامية قائلاً: « أمام هذه الوضعية لا يمكنني إضافة شيئاً، وأطلب منكم مساعدتي لاحترام النظام العام حتى لا أضطر لاستعمال القوة»[3].

وقد جسد هذا الرفض انتصار الكولون الذين استخدموا كل الوسائل المادية، والدعائية للضغط على الحكومة وإلغاء قرارات المؤتمر ، والتي كان في مقدمتها تطبيق مشروع "بلوم-فيوليت"، لأن هذا البرنامج يتسبب في الاضطرابات، وإثارة الضجيج خاصة من طرف الكولون.

وكرد فعل على مقف الحكومة، والكولون استجاب "فرحات عباس"، وجماعته من النواب لقرار اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي بتقديم استقالتهم، وقطع المشاركة في مداولات المجالس النيابية

(1) – بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 79.
(2) – عبد القادر حميدة، المرجع السابق، ص: 123.
(3) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 197.

وعبر " فرحات عباس" عن هذا الموقف: « إن استقالتنا لها معنى آخر وهو إعطاؤها قوة شرعية للمعارضة ضد الرجعيين، إلى الأمام من أجل الاصلاحات، إلى الأمام من أجل جزائر فرنسية تضمن الاحترام لكل أحد والعمل والخبز للجميع»[1].

وردّ "فرحات عباس" على الحكومة الفرنسية عندما هددت باستعمال القوة بقوله: « إن احترام حقوق الانسان أكثر أهمية من أي قوة، إنها لسياسة ذات عواقب وخيمة مآلها الفراق، وستتحمل الحكومة الفرنسية أمام التاريخ مسؤولية هذه السياسة الخرقاء»[2].

وأمام هذه المواقف السلبية من طرف الإدارة الفرنسية في باريس اعترف " فرحات عباس" بأن فشل سياسة الإدماج هو فشل النخبة من أبناء جيله، ولكنه أصرّ على العمل، والتقدم لإنقاذ النخبة من الفشل حيث قال: « أيهما أولى يومئذ، إنقاذ الجزائري من الانهيار المادي والمعنوي الذي كان يتخبط فيه؟ أم المطالبة بالاستقلال وفي رأيه أن المطالبة بالمدرسة والثقافة والعمل ومحاربة التعسف والقوانين الاستثنائية يمكن أن يساعد على المطالبة بالمزيد، فطرق المساواة في الحقوق بين المحتلين والمستعمرين إذ يمكن أن يؤدي في تقديره إلى بعث الدولة الجزائرية»[3].

(1) – عز الدين معزة، المرجع السابق، ص: 123.

(2) – فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 157.

(3) – نفسه، ص: 154.

المبحث الثالث: علاقة الاتجاه الاندماجي باتجاهات الحركة الوطنية (الاتجاه الاصلاحي والاتجاه الاستقلالي نموذجا)

المطلب الأول: علاقة جماعة النخبة والنواب بجمعية العلماء

ساهمت مجموعة من العوامل في رسم ملامح العلاقة بين النخبة والنواب والعلماء، منها المجريات والاحداث الوطنية مثل المؤتمر الإسلامي الاول وقبله مشروع " بلوم-فيوليت"، وعليه وانطلاقا من هنا فإن علاقة النخبة الاندماجية بالعلماء كانت متدبدبة، وغير مستقرة وإن غلب عليها الطابع التعاوني[1].

وقبل تأسيس جمعية العلماء كان رجال الإصلاح، خاصة المهتمين بالنشاط السياسي كالإمام "إبن باديس" يرون في جماعة النخبة عوناً كبيراً لهم لتحقيق أهدافهم، فهم الذين سيتولون الدفاع عنهم لدى الإدارة الاستعمارية وعن مشاريعهم، وأعمالهم كما أنه عن طريقهم يمكن لهؤلاء نشر دعايتهم وتكوين الرأي العام الإسلامي[2].

ويعد قرار "ميشال" الذي يعرقل نشاط الجمعية، من القرارات التي قربت أكثر بين النواب والجمعية، ونلمس هذا التقارب، والتعاون بالخصوص على مستوى القاعدة، فأغلبية الجمعيات المحلية والنوادي، وشعب جمعية العلماء كانت تضم عناصر كثيرة من النواب، البلديين، والماليين، وبعض الموظفين[3].

ولعل أن تدبدب العلاقات بين النخبة والعلماء راجع إلى النخبة تنطلق من أفكار فرنسية غربية محضة، حيث أن أغلبهم تعلموا، ودرسوا في المدارس الفرنسية وتأثروا بالأوروبيين في فرنسا فكريا، رغم أنه يحتفظ بدينه، ولغته، وعاداته، ومع ذلك فإنه لا يتصور أي شكل سياسي غير الشكل الذي تمثله فرنسا، أما العلماء فينطلقون من مبادئ إسلامية عربية لكونهم درسوا في البلدان المشرقية ، نشأوا متشبعين بالأفكار الدينية[4].

(1) – بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 86.

(2) – محمد خير الدين، **مذكرات**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ب ط، ج2، ص: 86.

(3) – نفسه، ج2، ص: 92.

(4) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص ص: 59-60.

ورغم ذلك فإن المتتبع للعلاقة التي ربطة النخبة بالعلماء خاصة في فترة الثلاثينات يلاحظ أنهما كانا على اتفاق تام تقريباً خلال هذه الفترة.

ورغم علاقة النواب بالعلماء امتازت في بدايتها بشكل عام بالصدام والصراع، حيث طالب بعض النواب من الشعب نبذ فكرة القومية الإسلامية، والابتعاد عنها لأنها فكرة وهابية، فقد جاء في احدى جرائدهم أن "إبن باديس" يشكل خطراً وأن العلماء رجعيون ويفتخرون بالجامعات القديمة، ويعلمون التعصب والافتخار بالنسب[1]. بل نجد منهم من طالب بحلها، وكان الخلاف في كثير من الأحيان قائم على الوطنية والجامعة الإسلامية والجنسية الفرنسية فبينما كان زعماء النخبة ينادون بالإدماج والاتحاد مع فرنسا ومنح الجنسية للجزائريين، فإن العلماء كانوا على النقيض بمواقفهم الرافضة للإدماج، ومحاولة إلحاق الجزائر بفرنسا تحت شعار " الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا"، ولذلك لم يترددوا في مهاجمة جماعة النخبة ووصفهم بالجبن وعدم قدرتهم على تأسيس حزب سياسي له برنامجه الخاص، ومبدأ لا تحيد عنه مثل الأحزاب الفرنسية[2].

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإننا نجد لعلاقة النخبة بالعلماء جانب من الاتفاق وتجلى ذلك في تأييد الجمعية لمعظم النقاط التي جاء بها مشروع "بلوم-فيوليت"، والذي اعتبره النواب بمثابة منقذ الجزائر من محنتها، كما أيدت الجمعية "ابن جلول" في الانتخابات البلدية لسنة 1934م الشيء الذي ساعده على الفوز، بل وقاد العلماء الحملات الانتخابية للنواب في تلك السنة ففي الجنوب كان محمد خير الدين مسؤول الحملة الانتخابية للدكتور " سعدان "[3]، كذلك من نقاط التعاون التي أبدتها جماعة النخبة عندما وقفوا معها في محنتها عندما مُنع "العقبي" من التدريس فقامت مظاهرات كبيرة في شوارع العاصمة منددة بهذا القرار[4].

وزاد هذا التعاون في أحداث قسنطينة حيث ظهر "ابن جلول" إلى جانب "ابن باديس" لمعالجة الموقف، ولعل أكبر حدث أظهر مواقف للاتفاق انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري حيث اختار "ابن باديس" الدكتور "ابن جلول" رئيسا شرفيا للمؤتمر.

(1) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 67.

(2) – نفسه، ص: 66.

(3) – محمد خير الدين، المصدر السابق، ج1، ص ص: 237-238.

(4) – بو عبد الله عبد الحفيظ، **المرجع السابق**، ص: 89.

وتجلى هذا الوفاق أيضاً بمناسبة انتخابات أكتوبر 1938م حيث دعا العلماء إلى تأييد النواب ومنحهم أصواتهم حيث يذكر "ابن العقون": « وهكذا شاءت ورقة الانتخابات المقدسة أن يعقد أبطال – لانطاطا- محالفة مع أبطال جمعية العلماء، وأن يحل الوداد محل الجفاء ظاهراً، على أن الطرفين يدعي الانخداع بالآخر، وذلك نظير انخداع أحد النشالين بالآخر، في حين أن كل منهما تسرب بيده إلى انتشال حافظة نقود زميله»[1].

وعليه مما سبق نستنتج أنه رغم المقالات التي كان ينشرها "فرحات عباس" مثل مقاله المشهور «فرنسا هي أنا» إلا أنه كان على اتصال دائم بالحركة الاصلاحية قبل تأسيس جمعية العلماء وبعدها، ذلك أن "فرحات عباس" كان يعتبر كل من "ابن باديس" و "الإبراهيمي" أباء روحيين له فكثيراً ما كان " فرحات عباس" يعود إلى " الإبراهيمي" الذي سجن معه بعد أحداث 08 ماي 1945م[2]، ولم يخف "فرحات عباس" إعجابه "بإبن باديس" حين وصفه «كان مكسواً هيبة وجلالا تستنيره هالة من العظمة والوقار»[3].

وفي مكان آخر يبرز "فرحات عباس" دور الجمعية ورجالاتها بقوله: « ... حملت هذه الجمعية على عاتقها عبء نهضة الإسلام، ومحاربة أصحاب الزوايا والطرق المتواطئين مع الاستعمار وتكوين إطارات اجتماعية ومثقفين ثقافة عربية هدفها الرجوع إلى العروبة والإسلام»[4].

ولعل أن النواب قد أدركوا أن كل حركة بعيدة عن الشعب مآلها الفشل، وأن أقرب طريق إلى الشعب هو جمعية العلماء، ولذلك تقربوا منها عن طريق "فرحات عباس" الذي كان يمثل جماعة النواب رغم أن هذا التقرب لم يكن بقناعة أحياناً، ويمكن اعتبار هذا التقارب، والاتفاق خاصة خلال هذه الفترة، وقبل الحرب العالمية الثانية أنه اتفاق مصلحي يقوم أساسا على المصلحة.

(1) – بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 89.
(2) – نفسه، ص ص: 90-91.
(3) – فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 157.
(4) – نفسه، ص: 150.

المطلب الثاني: علاقة جماعة النخبة بالاتجاه الاستقلالي

منذ أن تأسس "نجم شمال إفريقيا" قدم مطالب ثورية ، وكان يسعى إلى تحقيقها غير أن تواجده في الخارج لم يمكنه من التغلغل في الأوساط الشعبية، وكسب تأييد الشعب، بينما برنامج النخبة من خلال فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين كانت تنادي بالمساواة في الحقوق والاندماج والجنسية الفرنسية، وعليه فإن الاتجاه الاستقلالي كانوا على النقيض من جماعة النخبة، ورأوا أن العنف الثوري هو الكفيل الوحيد للحصول على الاستقلال.

لكن "فرحات عباس" في تصوره أن سياسة المساواة، والإدماج مع تقدم وعي الجماهير الشعبية في الميدان الاجتماعي والاقتصادي سيؤدي إلى استقلال الجزائر، وهي ليست دعوة للإدماج من أجل طمس شيء اسمه الجزائر العربية المسلمة، وإنما على أساس أن تكون تلك خطوة ومرحلة نحو تحقيق الاستقلال الوطني ولو بعد فترة طويلة[1].

وقد تلقت كتلة المنتخبين نصيب وافر من هجمات "النجم" ذلك أن هذا الأخير يعيب على المنتخبين موافقتهم وخطهم السياسي فهم في نظرهم « مرتدون، ومرتزقة، ومتجنسون، وحاملون لأوسمة الشرف أما سياستهم فهي سياسة صالونات بدون برنامج، وبغير هدف، ومجردة من الروح الثورية» لدرجة وصفهم لهم بالخونة[2].

وكانت كتلة المنتخبين تتعرض بصفة دائمة للمعرضة الشديدة من طرف " النجم"، خاصة أن النواب قد اعتادوا أثناء إقامتهم بباريس عقد ندوات لشرح أسباب المعضلة الجزائرية ، ويذكر "فرحات عباس" أن أول لقاء له مع "مصالي " كان سنة 1930م عندما كان ممثلاً لجمعية الطلبة المسلمين، وأثناء عودته من بروكسل التقى بـ "مصالي"، ودار بينهما نقاش سياسي حول مستقبل الجزائر[3].

ويمكن لتجربة عقد المؤتمر الإسلامي 1936م أن تحدد علاقة النواب بـ "النجم"، فقد التقى أعضاء الوفد المكون من: "ابن باديس وإبن جلول" الحاملين لقرارات المؤتمر لعرضها على الحكومة الفرنسية بـ "مصالي الحاج"، ودار نقاش حاد وكانت النقطة التي أثارت الجدل بينهم هي المتعلقة بدمج

(1) – يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه**، المرجع السابق، ص: 55.

(2) – عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914–1939م)، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص: 138.

(3) – بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 94.

الجزائر في فرنسا، التي عارضها "مصالي" بينما اعتبرها "فرحات عباس" ضرورة لتحرير الجزائر، وحسب "سعد الله" فإن "ابن باديس" اقتنع بكلام النجمين، واعترف أنه كان على خطأ[1].

ورأى النجم في قرارات المؤتمر خاصة تلك المتعلقة بربط الجزائر بفرنسا أنها ستؤدي إلى ضياع الحركة الوطنية الجزائرية ويتهم النجم فرحات عباس وجماعة النخبة بأنهم يبيعون وراء مشروع "بلو-فيوليت" لتحقيق مصالحهم الشخصية، والحصول على المواطنة الفرنسية.

بينما يرد اتحاد المنتخبين أن النجم كان يخشى المنافسة السياسية، وتقلص نفوذه وسيطرته نتيجة الإجماع الذي حظي به المؤتمر الإسلامي.

إن جوهر الخلاف بين النواب، ودعاة الاستقلال هو اختلاف تصورهما للمعضلة الجزائرية وأسبابها وحول مستقبل الجزائر فبينما ترى جماعة النخبة أن أسباب المفصلة تكمن في النواحي الاجتماعية، والاقتصادية أولا، ويرى دعاة الاستقلال في العملية الاستعمارية نفسها السبب الرئيسي، يرون أن الحل الصحيح للمشكل الجزائري يكمن في السيادة الجزائرية الكاملة[2].

ويعتبر مشروع "بلوم-فيوليت" ومعارضة النجم له من بين العوامل التي أدت إلى الاحتكاك بالنواب وسبباً في مناقضات صحفية، والسبب في ذلك هو عرض بعض الحجج التي استند عليه بعض قادة النجم في رفضهم لمشروع "بلوم-فيوليت"[3]، والرد على النخبة التي كانت متحمسة له، وهذا يبين لنا العلاقات التي استمرت بين النخبة، وحزب الشعب الذي حل محل نجم شمال إفريقيا[4].

ومن الأسباب التي يطرحها فرحات عباس لهذا الخلاف قوله: «كان "مصالي الحاج" يرى الجزائر عبر الأجواء الباريسية، والقوانين التي تحمي الحريات في فرنسا وأنا كنت أراها ضمن الدوار الذي ولدت فيه»[5].

كما يعتقد فرحات عباس أن شخصية مصالي الحاج القائمة على الزعامة أحد أسباب عدم تقارب اتجاهات الحركة الوطنية، وسبب أزمة حزب الشعب فيما بعد.

(1) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ج3، ص: 139.

(2) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 140.

(3) – Charles-Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine Editions**, Dahlab, Alger, 2010, P 88.

(4) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 142.

(5) – بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 97.

وعليه وإن كانت علاقة النواب بداية بالنجم ثم بحزب الشعب فيما بعد ميزتها في معظم الأحيان التنافر، والتباعد، والتناقض في وجهات النظر، إلا انه كان هناك تقارب فرضته الظروف التي مرت بها الحركة الوطنية، فقد استمر حزب الشعب يساند سياسة الدفاع عن الحريات الديمقراطية إذ ساهم في استعراض 12 فيفري 1938م. للمكالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج وكان موقف فرحات استنكارياً واعتبره تعديا على حقوق الانسان وحرية الرأي[1].

من خلال ما سبق نستنتج أن:

- ظهور هذا الاتجاه جاء نتيجة الانقسام الذي حدث داخل النخبة، هذه الأخيرة التي تنقسم إلى جناحين سياسيين، الحزب الإصلاحي، والحزب الليبرالي الاندماجي؛
- إن هذه الفئة بدأت في الظهور في مطلع القرن العشرين، ونشط أعضاؤها في الدعوة إلى فكرتهم خلال العشرينات والثلاثينات، بداية باتحادية الجزائريين للمنتخبين الأهالي، بعد ذلك لتحمل اتحادية النواب المسلمين الجزائرية القسنطينة راية الدفاع عن برنامجها الاندماجي ، هذا البرنامج الذي لم يتغير رغم التطورات السياسية الوطنية والعالمية؛
- وكان الإدماج لدى أنصار هذا الاتجاه هو السبيل الوحيد للتخلص من سيطرة المستوطنين وقوانين الأهالي التي تحول دون تمتع الجزائري بصفة المواطن الفرنسي، وما يترتب عنها من حقوق لذلك كان مطلبهم الرئيسي هو منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وتحقيق المساواة بينهم وبين المستوطنين الأوروبيين؛
- أبرز رجالات هذا الاتجاه خلال العشرينات : " الدكتور بلقاسم بن التهامي" و"ربيع الزناتي" وهما من أنصار الاندماج الكامل دون شروط، وخلال الثلاثينات برز كل من: "محمد الصالح بن جلول" و"الصيدلي فرحات عباس".
- أن الاتجاه كانت له علاقات ساهمت في ربطها مجريات وأحداث سياسية مثل مشروع "بلوم-فيوليت"، الذي جمع بينه وبين جمعية العلماء وربط بينهما علاقة تعاون ووفاق تجسدت أكثر في المؤتمر الإسلامي.

(1) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 144.

وفي الأخر نستطيع القول أن هذا الاتجاه قد مُني بالفشل الذريع خاصة خلال هذه الفترة، ذلك أن الحكومة الفرنسية لم تسعى في أي فترة إلى التقرب إلى هذا الاتجاه ومناقشة برنامجه، كذلك مرد فشله أنه كان بعيد عن الشعب الجزائري روحيا رغم قربه منه إقليمياً.

الفصل الثاني

الاتجاه الثوري الاستقلالي

المبحث الأول: حركة الأمير خالد 1919-1925م

المبحث الثاني: نجم شمال إفريقيا

المبحث الثالث: حزب الشعب الجزائري

المبحث الرابع: موقف الإدارة الفرنسية من الاتجاه الاستقلالي خلال هذه الفترة

الفصل الثاني

الاتجاه الثوري الاستقلالي

تطرقنا في هذا الفصل إلى الاتجاه الثوري هذا الاتجاه الذي لا يفكر إلا في مصير الشعب الجزائري، ولا يقبل البتة بالتجنس أو الاندماج، ويهدف فقط إلى تحقيق الاستقلال التام، والفصل النهائي وقد مثل هذا الاتجاه "الأمير خالد" حفيد "الأمير عبد القادر" ليكمل نجم شمال إفريقيا الذي أثمرته جهود "الأمير خالد" في صفوف المهاجرين، برئاسة "مصالي الحاج"، ليواصل حزب الشعب نضاله على نفس خط نجم شمال إفريقيا، هذا الأخير الذي أستطاع أن يقود الشعب ويوحد كفاحه ليحقق حرية الجزائر واستقلالها. وأنهينا هذا الفصل بردود ومواقف الإدارة الفرنسية، من هذا الاتجاه، سواء في فرنسا أو الجزائر

المبحث الأول: حركة "الأمير خالد" 1919-1925م

اختلف مؤرخو الحركة الوطنية الجزائرية في تحديد اتجاه حركة الأمير خالد، فمنهم من قال أنه كان اتجاهه وطني إسلامي، ومنهم من ربط حركته بالاتجاه الوطني الاشتراكي، ومنهم من رأها أنها حركة إصلاحية تهدف إلى تحسين وضعية مسلمي الجزائر.

لكن وبعد العريضة[1] التي قدمها إلى الرئيس الأمريكي "ويلسون" أثناء انعقاد مؤتمر فرنسا سنة 1919، والتي طالب فيها بمنح شعب الجزائر المسلم حق تقرير مصيره بنفسه، لكن رغم ذلك فإختفاء هذه العريضة، عرض حركة الأمير خالد إلى الغموض، ولم يتجرأ على وصف حركة الأمير خالد بالثورية.

لكن وبعد اكتشاف هذه العريضة ونشرها من طرف العديد من المؤرخين، صار الأمر واضحاً بأن حركة "الأمير خالد" السياسية في بدايتها ثورية إنفصالية[2].

ما هي المطالب التي تقدم بها "الأمير خالد" إلى الرئيس الأمريكي "ويلسون" أثناء انعقاد مؤتمر "فارساي" سنة 1919م؟ وما هي الأهداف التي سعى "الأمير خالد" إلى تحقيقها من وراء هذه العريضة؟ وإلى أي مدى حققت هذه العريضة ما كان يهدف إليه "الأمير خالد"؟ وما هو رد فعل الحكومة الفرنسية اتجاه مطالب العريضة و"الامير خالد"؟

(1) – أنظر: الملحق رقم (01).

(2) – هذه العريضة قدمها وفد جزائري برئاسة الأمير خالد الحسيني في الأسبوع الاخير من شهر ماي 1919 إلى الرئيس "ويلسون" أثناء حضوره انعقاد مؤتمر الصلح بباريس، وقد قدمت هذه العريضة عن طريق ضباط مشاة أمريكي السيد "كلون" كاتب سر الرئيس ويلسون، أنظر يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 66.

المطلب الأول: مراحل النضال السياسي لحركة الأمير خالد[1]

يذهب الكثير من المؤرخين إلى تقسيم مراحل النضال السياسي للأمير خالد إلى ثلاث مراحل:

الفرع الأول: المرحلة الأولى (1919–1921م) [2]

نظراً لوجود فراغ في القيادة السياسية في هذه الفترة، قرر الأمير خالد أن يدخل المعركة ويصبح زعيما سياسياً فكان يتسم بالإقدام والجرأة، عمل كضابط كبير في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية، معتمداً على سمعته ونفوذ عائلته، وكان الأمير خالد يمتاز بتربية وثقافة عالية، وكانت له دراية عن السياسة الجزائرية في الوقت الذي كانت فيه تنتظر من يأخذ بيدها ويقف بجانبها، في سنة 1919م اغتنم وجود فراغ في القيادة بالجزائر ليصبح زعيماً ومتحدثاً رسمياً باسم الحركة الوطنية الجزائرية. فكان يطالب برفع المظالم ويندد بمساوئ النظام الاستعماري، وبالتسوية في الحقوق فإلتفت الجماهير حوله ورأت فيه خير خلف لخير سلف[3].

فما إن انتهت الحرب الكبرى حتى شكل الأمير خالد وفداً من النواب الجزائريين في المجالس البلدية والعمالية، واتفقوا معه على ضرورة العمل للخروج بالجزائر من وضعيتها التعيسة.

ونذكر أن الفترة الممتدة من 1919 إلى 1921م كانت عامرة بالأحداث الكبرى، منها انعقاد مؤتمر الصلح بباريس وحركة " الكومنترن" في فرنسا والمستعمرات بعد نجاح الثورة الشيوعية[4]. وحركة عمّ الامير " عبد الملك" الذي كان ما يزال ثائراً بالمغرب ضد فرنسا[5]. كل هذه الأحداث ساهمت بشكل أو بآخر في دفع حركية الحركة الوطنية الجزائرية.

---

(1) – هو الأمير خالد بن الهاشمي (1875–1936م)، حفيد الأمير عبد القادر، ولد بسوريا، وتلقى علومه بها، وفي 1885م سافر إلى باريس وأكمل دراسته بثانوية لوس لوفران، شغل عدة رتب عسكرية، منحتها له الإدارة الفرنسية وهو من رواد الحركة الوطنية ، وكانت له نشاطات سياسية كبيرة ما بين (1919–1925م)، ، من خلال حركته السياسية التي اعتبرها العديد من المؤرخين أول الحركات التي طالبت بالاستقلال والانفصال أنظر: سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر، المرجع السابق، ص: 37. أنظر:

Mohamed Cherif, Oueld El-Hocine, De la résistance à la guerre D'indépendance (1830-1962) Edition Casbah, Alger, P 29.

(2) – محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص: 121.

(3) – أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص: 134.

(4) – نفسه، ص: 121.

(5) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المرجع السابق، ص ص: 224–235.

ثم إصلاحات 04 فيفري 1919م التي جاءت بها فرنسا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ذلك أن فرنسا رأت أنه لابد من عمل شيء للجزائريين، من قبيل ذر الرماد في العيون على الأقل، فقامت بإصدار قوانين 04 فيفري 1919م، والتي ألغت قوانين "الإندنيجيا" السالفة الذكر، وتسوي فيها بين سائر السكان من حيث الضرائب، حيث كان الجزائريون يدفعون أكثر من الأوروبيين، وكانت إلى جانب هذه الضرائب ضرائب خاصة بالجزائريين، هذا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، أما من الناحية السياسية فقد شملت رفع التمثيل الانتخابي للجزائريين ، وزيادة عدد الناخبين الجزائريين بعدما كانوا في دائرة خاصة ضيقة، لا يشارك فيها إلا التجار وأصحاب الأملاك، وخيبت هذه الإصلاحات آمال الجميع لأنها كانت محدودة وخجولة وجزئية[1].

يقال أن الأمير خالد قد بدأ نشاطه السياسي بتحرير أول عريضة إلى الرئيس الأمريكي "ويلسون"[2]، ومن المعروف لدى معظم المؤرخين ان حركة الأمير خالد بدأت منذ 1919م، وبالضبط عند انفصاله عن النخبة، وكانت مطالبه في هذه الآونة إصلاحية لم تخرج عن إطار المساواة، ولكن الكشف عن العريضة تجعل الأمير خالد على رأس قائمة الاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية، فبعد أن أعطت العريضة نظرة موجزة عن وضع الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، وأشادت بالمقاومة الجزائرية ضد العدو الفرنسي لرد اعتدائه، والعيش في ظل الاستقلال، وتعرضت هذه الوثيقة كذلك إلى عدم وفاء الفرنسيين بوعودهم التي قدمها رغم المعاهدات والاتفاقيات التي تعهد بها قادتهم منذ توقيع معاهدة 05 جويلية 1830م، بين الجنرال " دي بورمون" وداي الجزائر، والتي تضمن للجزائريين احترام قوانينهم وعاداتهم ودينهم[3].

ومروراً بقانون 16 جوان 1851م، حول الأملاك العقارية، واحترام الملكية سواء كانت أهلية أو فرنسية، وخطاب "نابليون الثالث" عندما زار الجزائر في 05 ماي 1865م، الذي قال فيه بأن فرنسا لم تأت لتدمير جنسية شعب، ولكنها جاءت لتحرير هذا الشعب بحكم أكثر ليناً وعدلاً وتنويراً[4]، كذلك طرحت العريضة شدة وتعسف القوانين الاستثنائية، وجورها واستبدادها بالأهالي الجزائريين[5]، أما القطرة التي أفاضت الكأس حسب رأي العديد من المؤرخين هو تلك الإصلاحات التي قدّمتها

(1) – أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص: 133.

(2) – محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، المصدر السابق، ص: 121.

(3) – يوسف مناصرية ، **المرجع السابق**، ص: 46.

(4) – **نفسه**، ص: 46.

(5) – نفسه، ص: 47.

الإدارة الفرنسية للجزائريين والتي وصفت بالمخجلة الجزئية والمحدودة، إذا ما قورنت بالمساهمة الفعالة للجزائريين إلى جانب الجيش الفرنسي في الحرب، من خلال الخسائر الكبيرة والتضحيات الجسام، التي قدمها الجزائريون.

أما عن الهدف الحقيقي لهذه العريضة فقد كان له منطلقاً واضحاً وأرضية صلبة، هذا ما كان يعتقده الأمير خالد، وتمثل هذا المنطلق في تصريح الرئيس الامريكي "ويلسون" الذي قال: « لا يمكن أن يفرض على أي شعب أن يعيش تحت السيادة التي يرفضها (يطلقها)» [1]، فعلقت العريضة كل آمالها على هذا النص على امل أن يشمل تطبيقه الجزائر، مثلما هو الشأن بالنسبة للمستعمرات الاخرى.

وسعى الامير خالد إلى فضح الأدلة التي توضح تعسف الحكم الفرنسي في الجزائر، ورفض الجزائريين العيش تحت وطأة الاستعمال مستغلاً مواقف الرئيس الأمريكي وتصريحاته، الأمر الذي أثبت أن مطالب هذه العريضة استقلالية هادفة إلى فصل الجزائر التام عن فرنسا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً[2].

وقد شارك "الأمير خالد" خلال هذه الفترة في الانتخابات البلدية بمدينة الجزائر 1919م[3]، كانت هذه الانتخابات نقطة انطلاق جديدة في تاريخ الحركة الوطنية، فقد أدت من ناحية إلى تقسيم النخبة إلى اندماجيين على رأسهم الدكتور " ابن ثامي" و معادين للإدماج والمنادين بالمساوات على رأسهم " الامير خالد" الذي ساعدته سمعته، وماضي أسرته على الانتصار في هذه الانتخابات[4]. والتي قرر مجلس رؤساء العمال إلغائها وأعلن عن عدم كفاءة مرشحي هذا الحزب[5].

ولم يتوانى "الأمير خالد" في نضاله السياسي عن مسألة الشخصية الإسلامية، فكانت شغله الشاغل، وذلك من خلال موقفه المعادي للتجنس والاندماج، فكانت الكلمة التي يتحدى بها المتجنسين، نفس الكلمة التي كان يتحدى بها جده "الأمير عبد القادر" الجنرال " بيجو" وأتباعه وهو

(1) – الأمير خالد، **رسالة إلى الرئيس ويلسون ونصوص أخرى** ، ترجمة: محمد المعراجي، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص: 40.

(2) – يوسف مناصرية ، **المرجع السابق**، ص: 47.

(3) – بسام العسلي، **جهاد الشعب الجزائري (الأمير خالد الهاشمي الجزائري)**، دار النفائس، دار الرائد، الجزائر، 1431هـ/2010م، ص: 117.

(4) – أنيسة بركات، **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ب ط، ص: 177.

(5) – بسام العسلي، **جهاد الشعب الجزائري (الأمير خالد الهاشمي الجزائري)**، المرجع السابق، ص: 118.

قوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ﴾[1]، ولم يكن يتردد في تذكير بكفاح جده "الأمير عبد القادر"، إذ كان يقول: « لا تنسوا أن آباءكم قد هبوا للنضال لأول إشارة من جدي الكريم»[2]. ولعل أنه كان يهدف لإلهاب الحماس، وإعطاء الدفع للمناضلين، والتذكير بأن الشعب الجزائري لم يتأخر يوما عن مقاومة العدو.

يذهب العديد من المؤرخين أنه بعد فشل الأمير خالد في تحقيق آماله في نيل استقلال الجزائر عن طريقة العريضة التي تقدم بها إلى الرئيس الأمريكي "ويلسون"، معتمداً على مبادئه الأربع عشرا، قد عمد إلى التوجه نحوى عمل سياسي آخر أكثر مرونة ولين يمكن عن طريقه تجاوز بعض العقبات السياسية الفرنسية الاستبدادية، وترمي هذه السياسة الجديدة التي إعتمدها الأمير خالد إلى تحقيق هدفين، الأول على المدى البعيد وهو الاستقلال التام للجزائر، والثاني على المدى القريب وهو المناداة بالمساواة[3]. وقد بدأ الأمير خالد نشاطه السياسي هذا بمهاجمة جماعة النخبة وبدأ يتحداهم في مقال نشره في جريدته " الأقدام" سنة 1919م، أنكر فيه قبول الجزائريين المواطنة الفرنسية إلاّ داخل إطارهم الخاص، وكانت النخبة في هذه الآونة تتحدث عن اندماج، وتجنيس الجزائريين طبقاً للقوانين الفرنسية[4].

ولعل أن الواقع السياسي، والاضطهاد الذي لحق بالأمير خالد من طرف الحكومة الفرنسية وتضييق الخناق الذي مارسته عليه كل هذه الظروف، وأخرى أملت عليه ضرورة وضع برنامج إصلاحي واتخذه كبداية لوصوله إلى تحقيق الهدف الأول الذي وضعه، ومن المطالب التي وضعها الأمير خالد من خلال برنامجه نذكر:

المساواة بين الجزائريين، والفرنسيين بالتمثيل النيابي للجزائريين في فرنسا، وإلغاء القوانين الاستثنائية التي كانت لحكام البلديات المختلطة، وخلق جماعة جزائرية، كما طالب بالتعليم الإجباري باللغة العربية والفرنسية وتطبيق القانون العام على سكان الجزائر مثلهم مثل الفرسيين، والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين[5].

(1) – سورة طه، الآية: 47.

(2) – محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، المصدر السابق، ص: 121.

(3) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 51.

(4) – أمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919–1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م، ص: 07.

(5) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج2، ص: 362.

ونتيجة لهذا فقد تلقى الامير خالد مقاومة ومعارضة شديدة اشترك فيها أعضاء النخبة القابلة للاندماج من جهة والحكومة الفرنسية في الجزائر من جهة أخرى، وقد قدم الاندماجيين وعلى رأسهم الدكتور "ابن ثامي" لمجلس ولاية الجزائر نازلة ندد فيها بالعصبية الاسلامية التي تحتضنها حركة الأمير خالد، والتي لا تنتظر إلاّ مفجراً لتشعلها حرباً، هذا ما أدى بالإدارة الفرنسية إلى إلغاء الانتخابات، كما أعلن السيد "لوفيبير" والي الجزائر، أن الأمير خالد كان مشاغباً من خلال مضايقته للحكومة الفرنسية والموالين لها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن صحيفة "اكسالسيور" الباريسية في شهر أوت 1920م نشرت مقال تقول فيه أن الأمير خالد يقود حركة انفصالية واضحة الأسس ضد فرنسا[1].

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (من جانفي 1922– أفريل 1923م):

وقد حدد هذه المرحلة بهذا الإطار الزماني ذلك أن حركة الأمير خالد شهدت نشاطاً ملحوظاً حيث أسس فيها الامير جمعية الأخوة الجزائرية 1922م[2]، وتأسيس هذه الجمعية يعتبره الكثير من المؤرخين بداية هذه المرحلة[3]، وهي نفس السنة التي تولى فيها إدارة جريدة " الاقدام" بنفسه، وحدّدت نهاية هذه المرحلة بتاريخ 06 أفريل 1923م، وهو نفس تاريخ الذي أعلنت فيه جريدة "الأقدام" عن استسلام الأمير، وأن وتوقف جريدته عن الصدور[4].

وقد شهدت هذه الفترة نشاطاً سياسياً كثيفاً، وملحوظاً، وذلك من خلال إلقاء الأمير خالد للخطب السياسية والمحاضرات، وحثه للناس على تأسيس النوادي ويقول قنانش: «...لازلت أذكر الصدى الذي تركته زيارته إلى تلمسان عام 1922م، واحتفال جمعية الشبيبة به وكانت أول من قام بالتعليم العصري، ولازال الناس في تلمسان يرددون أو نشيد وطني يقال أنه قدمه لهم الأمير ...» [5].

وفي 20 أفريل 1922م بدأ السيد " ألاكسندر ميليراندا Alex–Milerand" زياراته إلى بلدان المغرب العربي ، وأثناء زيارته إلى الجزائر، وألقى خطاباً بجامع سيدي عبد الرحمان الثعالبي أمام أعضاء

(1) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص ص: 54–55.

(2) – وهي حركته الجديدة وأسسها في شهر جانفي 1922م، وقد حدد أهدافها فيما يلي: البحث عن وسائل للدفاع وتنمية مصالح المسلمين الجزائريين المادية والمعنوية والثقافية والاقتصادية والسياسية وتأسست بالجزائر العاصمة، ووضعت هياكلها في 23 جانفي 1922، أنظر يوسف مناصرية، المرجع نفسه، ص: 67.

(3) – محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، المصدر السابق، ص: 122.

(4) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 58.

(5) – محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، المصدر السابق، ص: 122.

الحكومة العامة والنواب الماليين، وكان الأمير خالد من الحاضرين، وألقى خطاباً هاماً على "ألاكسندر ميليراند" جاء فيه: «أن لجزائريين يطالبون في الحال بالحريات المدنية، وبتقلد جميع المراكز في العائلة الفرنسية بدون شروط، أن الجزائريين قد حاربوا مع فرنسا زمن الخطر، تماشياً مع تقاليد الأمير عبد القادر، دفاعاً عن العدالة والحرية»[1]، ولم يكن الأمير خالد سوى مجدداً لمطالب قديمة، ولكن "ميليراند" في رده على الأمير خالد لم يكن أكثر تفهماً من زملائه: " فيري"، و"كليمانصو"، و"بوانكاريه" من قبله، حيث قال« بأن إصلاحات سنة 1919م كانت عظيمة، وأن السير بسرعة كبيرة قد يؤدي إلى عوائق وخيمة» [2].

ومن خلال هذه المطالب أراد الأمير خالد أن يقول بأنه يجب على فرنسا أن تمنح الجزائريين حقوقهم وحريتهم، التي هي مبادئ تبنوها ودافعوا عنها، خلال الحرب العالمية وهي المبادئ نفسها تبنتها فرنسا ودافعت عنها، فلماذا تحرم الجزائريين منها، إذن وهم كانوا قد ضحوا من أجلها[3]؟..

ورغم إلحاح الأمير على مطالبه عامة والمتعلقة بتحسين أوضاع الجزائريين خاصة، إلا أن الحكومة الفرنسية لم تستجب لذلك، وهذا ما أدى إلى تزايد نشاط الأمير خلال سنة 1922م، وهو ما أقلق السلطات الفرنسية من نشاطه السياسي ومن إصراره على التعويض، فواجهه المعمرون، وعملوا على الحد من نشاطه بكل الوسائل، وشددوا الضغط على الادارة الفرنسية، لإلغاء ترشحه في الانتخابات، فقامت بحذف اسمه من قائمة المترشحين، وقرّرت في سنة 1923م نفيه من الجزائر، وكان هذا القرار قد أوصت به بصفة خاصة فيدرالية رؤساء البلديات والنواب، التي اتهمت الأمير خالد بالقيام بنشاطات معادية لفرنسا[4].

ولم يستسلم الأمير رغم كل ذلك، فكشف عن رأيه بصراحة، في تصريح له نشرته الجريدة الإيطالية " الأمة" بتاريخ 10 جوان 1922م، وقال أن الحرب العالمية الأولى قد ساعدت على إحياء الضمير الإسلامي وأن الأمة الإسلامية أصبحت تسيرها نخبة سرية .

بعد ذلك أشار على الحركة الوطنية التي كانت تجتاح آسيا وافريقيا، وأعلن أن السلطات الفرنسية لن تستطيع أن تسيطر عليها، لأنها كانت موجهة من زعماء كبار غامضين كانوا يعملون في

(1) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 56.

(2) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج2، ص: 364.

(3) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 56.

(4) – فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 117.

صمت لتحقيق خطة سوف تتطور مع الزمن. والأمير خالد كان قد أدخل نفسه في نادي الزعماء الكبار الغامضين)، وقد ختم قوله بـ: « إن حركتنا ليست دينية، ولكنها أساسا حركة سياسية، لأن القضية هي قضية استقلال جميع أقطار العالم الاسلامي»[1].

وتنتهي هذه المرحلة بنفي الأمير خالد لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل نضاله السياسي، ولكن خارج تراب وطنه، ومن أرض المنفى، وقرار نفيه زاد الأمير تمسكاً بمبادئه وحدة في مواقفه ضد فرنسا ومهاجمتها في عقر دارها.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة: من 1924–1936م

هذه المرحلة يربطها الكثير من المؤرخين بالرسالة التي وجهها الأمير خالد إلى الرئيس الفرنسي "هيريو" سنة 1924[2].

فبعد نفيه من بلاده إلى الاسكندرية بمصر، وأثناء إقامته اتصل الأمير خالد بالمهاجرين المغاربة هناك، الذين يتابعون الأحداث السياسية ،وتطورها في المغرب العربي[3]. وبعد ذلك نقل الأمير خالد معركته إلى فرنسا نفسها، وهناك قام بعقد عدة مؤتمرات، واتصالات مع المهاجرين الجزائريين، وعمال افريقيا الشمالية، واليساريين الفرنسيين، والمنفيين السياسيين، من المستعمرات، وعقد خلال جويلية 1924م مؤتمرين في باريس تحت رعاية الاتحاد العمالي –وهو منظمة يسارية كانت تؤيد القضية الجزائرية– إحتج من خلالها على الأعمال الاستبدادية، وغير الإنسانية والقوانين التعسفية التي كان يطبقها المستعمر في الجزائر [4].

وبعد انتصار اليسار الفرنسي في الانتخابات الرئاسية سنة 1924م، بعث الأمير خالد برسالة إلى الرئيس الجديد، السيد "إيدوار هيريو" سنة 1924م ضمنها ملخص برنامجه الجديد في عشر نقاط وهي[5]:

(1) تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني بنسبة متعادلة مع الأوربيين الجزائريين؛

(1) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج2، ص: 369.

(2) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 52.

(3) – نفسه، ص: 59.

(4) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج2، ص ص: 364–365.

(5) – MAHFOUD KADDACHE, **L'Algérie des Algériens**, (Histoire de l'Algérie 1830-1954), Edition Rochi Noire, Alger, 1998, P.172.

(2) إلغاء كامل ونهائي للقوانين والإجراءات الاستثنائية، وللمحاكم الرادعة، وللمحاكم الجنائية، وللرقابة الإدارية مع العودة التامة البسيطة إلى القانون العام؛

(3) نفس الواجبات ونفس الحقوق للجزائريين مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية؛

(4) ترقي الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية والعسكرية دون أي تمييز ماعدا الجدارة والقدرات الشخصية؛

(5) تطبيق كامل لقانون التعليم الاجباري على الجزائريين مع حرية نشر التعليم؛

(6) حرية الصحافة والاجتماع؛

(7) تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة بالنسبة للدين الإسلامي؛

(8) العفو العام؛

(9) تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين؛

(10) الحرية المطلقة للعمال الجزائريين، مهما كانت مراتبهم، في الذهاب إلى فرنسا[1].

وسميت هذه المطالب بالمطالب العشر، وختم الأمير خالد هذه الرسالة بقوله: « إن هذه المطالب لا تتناقض مع البرنامج الليبرالي لوزارتكم ولحزبكم»[2].

ولكن الرئيس الفرنسي خيب أمل الأمير خالد ولم يغير شيء في السياسة الفرنسية الاستعمارية، بل أنه اتبع نفس منهج الذي نهجه وسار عليه سابقوه، مما جعل جماعة أقصى اليسار الفرنسي ترفض السير وراءه على هذه السياسة، وبعد سنة 1925م سلطت الحكومة الفرنسية جام غضبها على "الأمير خالد" ووجهت له عدة اتهامات واتخذت ضده عدة إجراءات[3]، كما نسبت إليه تأييد ثورت عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي، بعد ذلك أعتقل في الاسكندرية، وحكم عليه بالسجن وصرح أمام المحكمة في: 26 سبتمبر 1925م. قائلا: « بأن الحكومة الفرنسية قد أجبرته على الإقامة في

(1) – يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه** ، المرجع السابق، ص: 37 ؛ كذلك أنظر: فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 138. تعرض إلى بعض مطالب الرسالة.

(2) – محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، المصدر السابق، ص: 123. للاطلاع على نص الرسالة كاملاً أنظر: الأمير خالد، **رسالة إلى الرئيس ويلسون**، المصدر السابق، ص ص: 76-77.

(3) – محفوظ قداش، أمير خالد، **وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان مطبعة الجامعية، الجزائر، ب ط، ص: 196.

الاسكندرية وخصصت له مرتباً بشرط أن يلتزم بالإقامة هناك....» واستطاع الامير خالد أن يثبت براءته لأنه كان يحمل جواز سفر[1].

وكان الامير خالد يرد على اتهامات الفرنسيين له، وكتبت الصحافة الفرنسية عنه بأنه اعتزل العمل السياسي، وكذب الأمير خالد ذلك، فقد أخرج سياسته من جزأرتها والدفاع عن مسلمي الجزائر وذهب إلى علمنتها في الدفاع عن الخلافة الإسلامية، وترأس لجنة لتسوية مسألة الخلافة، ووجه عدة نداءات يطلب فيها عقد مؤتمر إسلامي في أحد البلدان الاسلامية المستقلة.

ودام الأمير خالد يدافع عن الإسلام وقضية المسلمين إلى أن وافته المنية في دمشق في 09 جانفي 1936م. وبهذا نكون قد أنهينا المرحلة الأخيرة من مراحل النشاط السياسي لحركة الأمير خالد.

المطلب الثاني: وسائل نضال حركة الأمير خالد

وقد اختار الأمير خالد أربع وسائل لنضاله السياسي وكانت الأساس التي انطلق منها، وهذه الوسائل هي:

(1) الصحافة: وأنشأ جريدة " الأقدام" في 10 سبتمبر 1920م، وكان الأمير خالد رئيس القسم العربي بها، ثم صار في السنة الموالية مديرها السياسي ورئيس تحريرها، وكانت هذه الجريدة بالنسبة للأمير سلاحه المفضل دافع به طوال ثلاث سنوات عن القضية الجزائرية، وعن مصالح المسلمين الجزائريين؛

(2) الخطب: وخاصة في الحملات الانتخابية، وكان يحّضرها ويتخلف عنها للتنديد والتشهير بالخونة والمتجنسين والمتخاذلين، وله في ذلك مواقف عديدة؛

(3) المجالس المنتخبة: وقدم على منصاتها وعن طريقها عرائض ومطالب، ونادى فيها بالمساواة وإعادة الاعتبار للأهالي المحتقرين من طرف الإدارة الفرنسية والمعمرين؛

(4) الاتصالات بالشخصيات الفرنسية: وقد كاتبها واتصل بها بالرسائل والعرائض وأبلغها وضعية الجزائريين في بلادهم[2].

(1) – محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، المصدر السابق، ص: 77.

(2) – محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص: 85.

رغم الاختلاف الكبير بين المؤرخين الفرنسيين خاصة في تحديد اتجاه حركة الامير خالد السياسية[1]، إلاّ أنه ومهما اختلفت الأقوال في تحديد اتجاه الأمير خالد، إلاّ أن العريضة التي وجهها إلى الرئيس الأمريكي، قد أثبتت أن الأمير خالد كان في بدايته ثورياً، غير أن الظروف المحيطة به والضغط المفروض عليه من طرف الإدارة الفرنسية والمعمرين، جعلته يغير النهج الأول الذي وضعه لحركته.

وعلى أية حال فإن الأمير كانت له مواقف وأفكار انفصالية استقلالية أخذها عنه حزب شمال إفريقيا سنة 1926م[2]. الذي أدى الامير خالد دوراً كبيراً في نشأته عن طريق توعية وتجنيد العمال المهاجرين بالمحاضرات والخطب[3].

(1) – أمين شريط، المرجع السابق، ص: 8.

(2) – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 64.

(3) – أمين شريط، المرجع السابق، ص: 9.

المبحث الثاني: نجم شمال إفريقيا

المطلب الأول: تأسيس النجم وسائل عمله

الفرع الأول: تأسيس النجم:

رغم اختفاء الأمير خالد وصحيفة " الأقدام" من الميدان فقد واصل زملاؤه المؤمنون برسالته والمعجبين بأفكاره ونشاطه السياسي اقدمهم من خلال الجرائد والصحف التي واصلت نشر مقالاتها منددة بأوضاع الجزائريين وحالتهم، ومن الجرائد التي نشطت في هذه الفترة نجد جريدة "التقدم" و"الإسلام" و"لاتريبيون (المنير)" بقيادة محررها: " الدكتور بالقاسم بن التهامي"، و" الصادق دندان" و"فيكتور سبيلمان"[1].

ومما تجد الاشارة إليه أنه تأسس النجم بصفة خاصة وظهور الحركة الثورية الاستقلالية بصفة عامة في فرنسا يرجعها معظم المؤرخين إلى الهجرة الجزائرية والنخبة المثقفة إلى فرنسا في بداية الأمر، لكن بعد قانون 1914م الذي فتح ونظم الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، ارتفع عدد المهاجرين إلى فرنسا ويعود ذلك إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى زادت هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا بسبب انتشار للبطالة في الجزائر واحتياج فرنسا إلى المزيد من الأيادي العاملة[2].

وكما هو ملاحظ فإن هذه الهجرة ذات طبيعة عمالية مما جعل الحركة الشيوعية الدولية التي تقوم بدور مساعد في نشأة النجم.

كما أن الجمعية الدولية الشيوعية الثالثة "الكومنترن" وراء المطالبة بتحرير المستعمرات، عن طريق المطالبة بإنشاء أحزاب وطنية شيوعية وتنظيمات مختلفة مثل "الرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري أو اتحاد ما بين المستعمرات" التي كان النجم أحد فروعها بموجب المادة الأولى من قانونه الأساسي الأولى[3].

(1) – يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص: 107.

(2) – نفسه، ص: 107.

(3) – أمين شريط، المرجع السابق، ص: 10.

ولذا فإن النجم نشأ في ظل الحزب الشيوعي الفرنسي[1]، والجو النضالي والحركة السياسية التي عرفتها باريس آنذاك، واستطاع أن يستفيد من تلك المطالب الدولية الاستقلالية ليجعل منها مطالب وطنية، ميزته لفترة طويلة عن باقي التشكيلات الوطنية الأخرى.

أما بخصوص تاريخ تأسيس النجم، فإن فيه اختلاف كبير بين المؤرخين، ذلك أن هذه الجمعية لم تتقدم بطلب ترخيص رسمي، من السلطات المختصة وفقاً للأصول، بل أثرت العمل في البدئ بشكل مستتر، وهذا ما جعل المعلومات تتباين حول تاريخ التأسيس، ومن هنا كان علينا أن نتعرض لبعض الآراء المختلفة حول تأسيسه.

يرى "أحمد توفق المدني" بأن أول عمل قام به النجم، هو إرسال برقية للأمير " محمد بن عبد الكريم الخطابي" 07 ديسمبر 1924م، أرسلها له "الأمير خالد" إثر المؤتمر الذي جمع عمال المغرب العربي الذين يعملون في باريس[2]، وفي مارس 1926م عقد " النجم" مؤتمراً وذلك بعد القوة والنشاط اللذان حققها من خلال الصيحة التي استطاع أن يوصلها إلى الاستعمار، الذي لم يكن ينتظرها وهي الاستقلال الوطني لأقطار المغرب العربي وبعد مؤتمر الذي عقده في مارس 1926م أُعلن رسميا عن تأسيس " نجم الشمال الإفريقي" كحركة سياسية منظمة تعمل من أجل الدفاع عن حقوق أهالي الشمال الإفريقي[3].

وفي رأي آخر يورد أن تاريخ تأسيس النجم في 1923م، ولكن هذا الرأي يناقض مع ما جاء في بعض روايات "مصالي الحاج" زعيم الحزب[4].

وهناك مصادر أخرى عديدة تعتبر أن جمعية نجم إفريقيا الشمالية تأسست سنة 1924م، ومن بين هؤلاء "أحمد بغول"[5]، الذي يتحدث في مقال مخطوط له أنه بعد المحاضرة التي ألقاها لأمير خالد

(1)– أمين شريط، المرجع السابق، ص: 10.

(2) – ظهر النجم في وسط الهجرة الجزائرية بفرنسا تحت اشراف عبد القادر حاج علي، كان عضو اللجنة المديرة في الحزب الشيوعي الفرنس ، هذا يعني أن نجم شمال افريقيا في بداية تأسيسه كان مجرد فرع شمال افرقي للحزب الشيوعي، أنظر محمد الميلي، المؤتمر الإسلامي الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص: 134.

(3) – أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص: 196.

(4) – أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه ،ص 197.

(5) – ولد بغول في 20 جوان 1896م، واتصل بالأمير خالد في شهر ماي 1924م، وأصبح بعد ذلك مندوبه ومحط ثقته، وكان همزة الوصل بينه وبين الحزب الشيوعي الفرنسي، أنظر:

MAHFOUD KADDACHE, Op.cit, PP 182-184.

في 12 جويلية 1924م. في باريس، اقترح الأمير انشأ أول حركة سياسية جزائرية إسلامية باسم " نجم الشمال الإفريقي".

و بصورة شرعية، بعد موافقة أغلبية تأسس النجم، وكان مركزه في باريس شارع "فاغون" رقم 15، مؤسس هذا الحزب هو " الأمير خالد" وكانت لجنته مكونة من 12 عضو[1].

ويقول " محمد هشماوي ابن شقيقة مصالي الحاج": «مما لا شك فيه أن النجم أسس في مارس (آذار) 1926م لأن مصالي كان في صيف عام 1925م في تلمسان، ولم نعلم منه شيء، عن تأسيس النجم في ذلك الحين»[2].

وهناك عدة تقارير للحكومة الفرنسية في الجزائر، والشرطة الفرنسية تؤكد بأن " نجم شمال إفريقيا" أسس عام 1926 برعاية الحزب الشيوعي.

ومن الكتاب الجزائريين نجد "ابو القاسم سعد الله" الذي حاول الفصل بين مؤتمر الشمال الإفريقيين الذي انعقد في ديسمبر 1924م، والذي ضم كل من حزب الامير خالد والعمال الأفارقة، وبين مؤتمر الشمال الإفريقيين، والذي ضم الزعماء الأفارقة وبعض الأوروبيين العاطفين على المشاكل الوطنية[3].

وهناك رأي آخرين بأن تاريخ التأسيس كان سنة 1926م، ويعتبر الأمير خالد رئيساً فخريا له، وأطلق على جريدته نفس اسم جريدة الأمير خالد[4].

أما "محمد قنانش" وهو مناضل قديم في النجم، يورد في فقرة تأسيس نجم الشمال الإفريقيا أن: « جمعية لمسلمي المغرب والجزائر وتونس أسست في باريس طبقاً للقانون المصادق عليه في الاجتماع العام المنعقد يوم الأحد 20 جوان 1926م بمركز الجمعية 03 نهج مارشي دي باطرياش...»[5].

(1) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 94.

(2) – نفسه، ص: 97.

(3) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج2، ص: 372.

(4) – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 71.

(5) – محمد قنانش، محفوظ قداش، **نجم الشمال الإفريقي (1926–1937م) وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص: 40.

أما المصدر الرئيسي والأول الذي يؤرخ لتأسيس النجم هو "مصالي الحاج" يقول "محمد قنانش": «... وقد خصني في سجن بربروس (مارس 1938م) بحديث طويل عن النجم وتأسيسه والظروف التي ظهر فيها، وعن حياته الخاصة وعن الشخصيات التي تعرف عليها أثناء مسيرته وقد سجلت أحاديثه واحتفظت بها عند خروجي من السجن ...» [1].

أما المصدر الآخر حسب "محمد قنانش" وهو السيد " الجيلاني محمد السعيد" وهو من المؤسسين للنجم والذي التقى به " محمد قنانش" في السجن وقضى معه سبعة أشهر وتحدث معه طويلاً عن تاريخ الجمعية ونشاطاتها[2].

ومن خلال ما تقدم نرى أن هناك تضارب في تاريخ تأسيس الحزب، ولعل السبب في ذلك إلى اختفاء الوثائق الأساسية التي تثبت بصورة جازمة تاريخ التأسيس، لكن بعد الوثيقة التي استطاع "محمد قنانش" أن يتحصل عليها في تونس والتي حدد من خلالها تاريخ التأسيس الرسمي[3].

ورغم هذا الاختلاف والتضارب في تاريخ تأسيس النجم إلا أن "الأمير خالد" يبقى اسمه مرتبط إرتباطاً وثيقاً بتأسيس النجم وظهوره ونشاطاته، وأن ما يرد من تباين في تحديد تاريخ التأسيس سواء سنة 1923م أو سنة 1925م، وما استوحته الجمعية من نشاطات "الأمير خالد" سنة بعثها في 1926م هو دليل آخر يؤكد ارتباط "الامير خالد" بالنجم[4]. ويتضح ذلك من:

(1) تنصيب الأمير خالد رئيساً شرفيا لهذه الجمعية لبعض الوقت؛

(2) تسمية جريدتي النجم "إقدام باريز" و"الإقدام الشمال الإفريقي" تقليدا لإقدام الأمير خالد[5].

(3) تقليدها لشعار الأمير خالد سنة البعث الأولى.

وهكذا يمكننا القول بأن جمعية نجم الشمال الإفريقي، هي من بذر الأمير خالد ورعايته واستمرت رغم توقفه عن النشاط في القضايا السياسية.

(1) –محمد قنانش، **المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945م**، منشورات دحلب، الجزائر، ب ط، ص: 23.

(2) – محمد قنانش، المصدر نفسه، ص: 23.

(3) –نفسه، ص: 23.

(4) – عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914–1919م نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص: 55.

(5) – ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج1، ص: 373.

وفي مارس 1926م أعلن عن تأسيس جمعية، غير مصرح بها بعنوان " نجم الشمال الافريقي"، وانعقد أول اجتماع لها في 15 ماي 1926، وانعقد الاجتماع بنهج "بروطانيا" رقم 48 في مقر الكونفدرالية العامة للعمال، ثم انعقد لها اجتماع آخر في 20 جوان 1926م ، وقد اقتصر الاجتماعان على حضور العناصر البارزة، إلى أن انعقد الاجتماع العام في 02 جويلية 1926م، فقد ضم جميع العاملين من الأعضاء ووزعت خلاله المسؤوليات، على رواد الحركة السياسية في فرنسا بعد الأمير خالد[1]، وهم:

الحاج عبد القادر[2]: الذي تولى الرئاسة الفعلية، ومصالي الحاج[3] الكاتب العام، أما عضويته: فكانت في بداية تشكيل النجم تتألف من "رابح موساوي، على الحمامي، وعلى عيمش، الرزقي كحال، وأحمد بلغول، ومحمد جفال، ومحمد طالب[4]، إضافة إلى الجيلالي محمد السعيد، شبيلة الجيلالي، بنانون آكلي بن عمر وبن أمزيان، معروف محمد أو علي وبوطويل، وهناك آخرون ساهموا في تأسيس النجم منهم إيفور محند وسعدون وأيت تودرت وقدور فار، وغاندي صالح، ومقرارش، وعبد الرحمن السبتي، ورزقي، وإماش عمار، وواعمر، ومسايح، وروبوح محمد، وزبار حسين، وخيضر عمرو، وسايح حيبوش، وطلب البشير، وعلاوة العربي ..."، وآخرين لم يكونوا معرفين "كإبن اسنحوم، وابن اشحوا مصطفى، ورويفد، وعبد القادر محمد أو واشو، وسي صالح ومعاوية ومولاي ، وفرحات"[5].

ومن خلال ما سبق يتضح أن أغلب أعضاء نجم شمال إفريقيا من الجزائر، ولكن شيئا فشيئا فقد النجم أعضائه التونسيين، والمغاربة واصبح منظمة جزائرية خالصة، وكان هدفه الصريح هو الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لأهل إفريقيا الشمالية، وتثقيف أعضائه، وكانت أغلبيته الساحقة من العمال بالإضافة إلى الجنود السابقين، وطلبة إفريقيا الشمالية، الذين كانوا يعيشون في فرنسا، وإلى

(1) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 57.

(2) – هو من مدينة معسكر ،كان متوسط الثقافة باللغتين، حضر مؤتمرات الأمير خالد، وهو من الخطباء المؤثرين وكان عضو في لجنة إدارة الحزب الشيوعي، تقلد رئاسة النجم في البداية وذلك لتجربته، لكنه تنازل عن هذه الرئاسة في سنة 1929م لخلاف مع بعض أعضاء النجم، كان له نشاط سياسي بعد 1945م، توفي سنة 1950م بباريس، أنظر: عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه ، ص: 58.

(3) – ولد مصالي الحاج في 16 ماي 1898م بولاية تلمسان، يعد أبو الحركة الوطنية كان له نشاط سياسي واسع، ونادى بالاستقلال التام منذ البدايات الأولى لنضاله أمضى ربع قرن في السجون الفرنسية، بالإضافة إلى أنه قضى باقي حياته منفيا ومجرداً من الجنسية الجزائرية إلى غاية وفاته بالمنفى في فرنسا في 03 جوان 1974م ودفن بمسقط رأسه بتلمسان، أنظر: عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص ص: 120-121.

(4) – عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون ، المصدر السابق ج1، ص: 139.

(5) – عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق، ص ص: 59-62.

غاية 1930م كان اتصال النجم بالأهالي الجزائريين محدوداً جداً، إلى جانب نشاطه داخل الجزائر هو الأخر كان محدوداً.

الفرع الثاني: وسائل عمل النجم:

تمثلت وسائل النضال بالنسبة لنجم شمال لإفريقيا في المنشورات، والصحافة والمؤتمرات، وكان أسلوبه ثوري ومباشر.

فالمؤتمرات هي أبرز مظهر من مظاهر نشاط النجم وأهم وسائل نشر الدعاية بالأوساط العمالية، وقد لجأ النجم إلى تنظيم التجمعات بقصد تربية أعضائها اجتماعيا، وسياسياً[1].

وأول تجمع أشرف النجم عن تنظيمه هو التجمع الذي عقد بتاريخ: أفريل 1927م بعد رجوع وفده من مؤتمر بروكسل، ضد الاستعمار[2]، وأهداف هذه التجمعات هو شرح وتوضيح أحداث الساعة، كذلك مناقشة المطالب التي تقدم بها وفد النجم لمؤتمر بروكسل، والتطرق إلى المسائل التي تهم قضايا العمال وقضايا الحركة الوطنية بصفة عام، وتربية العمال الجزائريين في فرنسا للدفاع عن وطنهم الجزائر والخروج من الاوضاع السيئة التي كانوا يعانون منها، وتعليمهم أسلوب الاتحاد والتكاثف واعدادهم لخوض المعركة الحقيقية ضد فرنسا[3].

أما بالنسبة للصحافة فقد أصدر النجم أول جريدة شهرية باللغتين بعنوان "الأقدام الباريزي"[4]، كانت هذه الصحيفة شهرية وتصدر باللغتين العربية والفرنسية، وفيها عنوان فرعي باللغة العربية[5]، وفي أول فيفري 1927م منعت السلطات الفرنسية توزيع هذه الجريدة، لأن المستوطنين اشتكوا منها[6]، فعوضها النجم بإصدار " إقدام الشمال الإفريقي" في الأشهر الأولى من سنة 1927 م، هذه الجريدة كانت شديدة اللهجة ضد السلطات الفرنسية وتفضح مساوئ الاستعمار الفرنسي فنشرت في شهري جوان وجويلية 1927م. بيانا وجهته إلى سكان شمال إفريقيا في الجزائر وتونس والمغرب

(1) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 99.

(2) – عقد هذا المؤتمر ضد الاستعمار، انعقد ما بين 10 و15 فيفري 1927 ومثل القارات الخمس واجتمع فيه الضعفاء ليندوا بالأقوياء، شارك فيه مصالي الحاج ممثل النجم، وقد ركز على 04 نقاط خلال تدخله في المؤتمر أهمها: استقلال الجزائر وانسحاب الجيش الفرنسي المحتل، أنظر: محمد قنانش، المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945، المصدر سابق، ص: 31.

(3) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 74.

(4) – كان مركز الإقدام الباريزي في باريس شارع لارانج أوبيل 38، ينظر: عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون، الكفاح، المصدر السابق ج1، ص: 252.

(5) –أنظر الملحق رقم(05).

(6) – عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون، **المصدر السابق**، ج1، ص: 152.

تدعوهم فيه إلى الوقوف ضد الحرب الدائرة في الريف المغربي، ضد القوات الفرنسية، ثم إن النجم وجه دعوة في شهر ديسمبر من نفس السنة إلى الثورة ضد فرنسا[1].

وفي أكتوبر 1930م، صدر العدد الأول من جريدة "الأمة"[2] لسان حال انجم وهي تحمل عنواناً بارزاً بالفرنسية وبجانبه هلال وبداخله هذه الآية: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا﴾[3]. وتعلو الهلال نجمة مشعة. والمدير السياسي لهذه الجريدة هو " مصالي الحاج، ورئيس تحريرها هو أماش عمار، ثم إن اسم المشرف عليها هو " سي الجيلاني" ثم خلفه " شعبان علي" بعده مباشرة " العربي محمد"[4]، وامتازت به "الأمة" هو أسلوبها الحماسي، ولهجتها العنيفة في تناولها للحوادث، وكانت هذه الجريدة تهدف من خلال مقالاتها، والتصريحات والنقاشات التي تنشرها، إلى إطلاع الرأي العام الفرنسي على ما يتعرض له الجزائريون من سوء معاملة، ومن عنصرية وقمع لكسب عطف الفرنسيين وتأييدهم، كانت جريدة "الأمة" وسيلة دعائية هامة وعصب الحركة النشيط، مما جعل المعاصرين لها يجمعون على الإشارة بالدور الذي لعبته، وتصدت فيه بداياتها للقمع الذي واجهته من طرف السلطات وذلك من خلال ما كانت تنشره في صفحاتها أنه لا جدوى من قمع السلطات لهذه الجريدة لأنها الآن تقف أمام حزب سياسي منظم، ليس أمام شخص منعزل كالأمير خالد الذي عرفت كيف تقضي عليه[5].

لكن بعد 1938م زاد الضغط على هذه الجريدة، من طرف القوات الفرنسية، وذلك من خلال عمليات التفتيش، وتعرضها للحجز أحيانا جعل صدورها غير منتظم، إلى أن مُنعت في 29 سبتمبر 1939م[6].

كذلك من بين الوسائل الأخرى التي استعملها النجم لتنمية الفكرة الوطنية وتعبئة المناضلين والمنخرطين معاً:

(1) – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 75.

(2) –أنظر الملحق رقم: (06).

(3) – سورة آل عمران، الآية: 103.

(4) – عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون، المصدر السابق ج1، ص: 153.

(5) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 108.

(6) – نفسه، ص: 109.

- المناشير التي كانت تندد بالاستعمار وبمساوئه، وتدعوا العامل إلى الانخراط في النجم، وحضور التجمعات التي كان يقيمها، وكذلك الكتيبات لشرح وجهة نظر معينة، ومن المنشورات منشورات "فيكتور سبيلمان"[1].
- وهكذا يمكن القول بأن الوسائل التي استعملها النجم، لبلوغ الاهداف التي وضعها كانت قد تميزت بالثورية في مجملها.

المطلب الثاني: هيكلة وبرنامج عمله

الفرع الأول: التنظيم الهيكلي للنجم[2]:

إن أول نظام هيكلي للنجم، ظهر مع النظام الأساسي الذي أقرته الجمعية العامة للنجم المنعقدة في 20 جوان 1926م، فخلال هذا الاجتماع تقرر تشكيل لجنة من 35 عضوا

وقد قامت الجمعية بتحديد نوعية الأفراد الذين يمكن قبول عضويتهم وصنفتهم إلى:

- أعضاء عاملين؛ - أعضاء منتسبين؛ - أعضاء شرفيين[3].

ثم حدد النظام الأساسي الخاص البنية التنظيمية للجمعية، فتتحدث المادة (137) عن تجمع منتسبي الجمعية في قسمات محلية في كافة المدن سواءً فرنسا أو الجزائر أو تونس.

كل قسمة تختار هيئة مكتب تتألف من ثلاث أعضاء على الأقل، وخمسة أعضاء على الأكثر ويطلق على هذه الهيئة اسم اللجنة التنفيذية المحلية، وتتكون من كاتب مساعد وأمين صندوق وعضوين على الأكثر، وحسب المادة (14) يعاد انتخاب أعضاء هيئة المكتب كل عام[4].

أما عن الاجتماعات فقد تقرر في المادة (15) من النظام الأساسي، عقد مؤتمر سنوي عام تشترك فيه جميع القسمات بواسطة المندوبين، ويتولى المؤتمر وضع القوانين، وتوجيه سياسة النجم

(1) – عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق، ص: 111.
(2) –أنظر الملحق رقم: (03).
(3) – أحمد الخطيب ، المرجع السابق، ص: 140.
(4) – نفسه، ص: 142

وتكون اللجنة المركزية هي المسؤولة أمام المؤتمر، وحتى القرارات التي تتخذها اللجنة خارج المؤتمرات، بمثابة قانون ملزم لكافة أضاء النجم[1].

ولتسهيل عمليات الإشراف والتنفيذ، تقوم اللجنة المركزية بتعيين لجنة تنفيذية تضم بعض أعضائها الفاعلين فيها.

كذلك في المادة (18) من القانون الأساسي تقول بإمكان حل النجم من قبل أعضائه ولكن يشترط في ذلك موافقة ثلثي أعضاء اللجنة المركزية، أما عن انعقاد الجمعية العامة يكون بطلب من اللجنة المركزية، وللجمعية العامة حق إصدار القرار النهائي بشأن الحل، وفي النظام الأساسي للنجم الذي صدر في 1927م، فيبدوا فيه بعض التغيير، حيث ألغت فيه المنتسبين، واقتصر الأمر على فئتي العاملين والشرفيين، وفي النظام الجديد جعل لكل قطر من أقطار المغرب العربي فيدرالية تتجمع فيها القسمات الحزبية[2].

وصُرح للفدراليات بأن تطلق على نفسها أي تسمية شرط الإعلان عن تبعيتها لنجم شمال إفريقيا، كذلك أعطى الحق للفدراليات، والأقسام في اتخاذ المبادرة في ترابها الوطني، أو في مركز الإقامة، شرط أن تبقى مبادرتها في حدود مقررات مؤتمرات الجمعية[3].

وأوردت المادة (20) شكل التنظيم الهيكلي لجمعية النجم كما يلي:

أ- لكل مدينة جمعية عامة محلية، وتسمية هيئة تنفيذ محلية؛

ب-لكل ولاية أو منطقة جمعية عامة أو مؤتمر ولاية، وللولاية أو المنطقة حق تسمية لجنة تنفيذ للإشراف، والإدارة؛

ج- لكل قطر في شمال إفريقيا وفرنسا مؤتمر وطني، وتسمى هيئة فدرالية؛

د- لكافة هذه البلدان مؤتمر عام لنجم إفريقيا الشمالية وتسمية هيئة إدارية.

وفي المادة (22) من القانون الأساس رأت ضرورة انتخاب هيئة مراقبة في كافة المستويات الحزبية تكون مهمتها مراقبة وملاحظة السلوك الحزبي وتطبيق النظام[4].

(1) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص: 85-87.

(2) – نفسه، ص: 79.

(3) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 143.

(4) – نفسه، ص: 145.

أما صلاحيات المؤتمر العام فتحددها المادة (23) التي ترى بأنه الحكم الاعلى للجمعية، فهو الذي يبين القوانين ويضع اللوائح التي تحدد المبادئ العامة وتوجيه سياسة الجمعية وللمؤتمر السنوي حق تسمية الهيئة الإدارية[1].

وتعرف المادة (24) الهيئة الإدارية المنتخبة من قبل المؤتمر العام بأنها التنظيم الأعلى للجمعية، الذي يتولى الإشراف الإداري على شؤون النجم، خلال المدة التي تفصل بين مؤتمرين عامين، وتتكون اللجنة من 25 عضوا أساسيا و05 أعضاء احتياطيين منتخبين من قبل المؤتمر، وللهيئة الإدارية عدة مهام مكلفة بتنفيذها[2].

واستمر العمل بالنظام الأساسي الصادر عام 1927 حتى 1933م، عندما كانت الجمعية في حكم المنحلة وكانت تعاني من الضغط، وشهدت خموداً ما بين 1930-1933م.

ولكن مع حلول سنة 1933م، في ظل بعض المستجدات السياسية في الجزائر وتونس والرباط وفاس في المغرب، واستعاد النجم نشاطه مستغلاً الظروف المحيطة، واستشعر أعضاء النجم القوة في أنفسهم للعمل فانطلقوا يحثهم ثلاث من الأعضاء البارزين وهم: "مصالي"، "بلقاسم راجف"، و"عمار عيماش"، وعقدوا جمعية عامة للنجم[3].

مما تجدر الاشارة إليه أن التنظيم الهيكلي شهد عدة تغيرات من 1927-1935م [4].

الفرع الثاني: برنامج[5]عمل النجم وأهدافه:

يبدوا من النظام الأساسي لنجم شمال إفريقيا المصدق عليه من قبل الجمعية العامة في جلستهم يوم الأحد 20 جوان 1926، أن مطالب النجم لا تعوا أن تكون حتى هذا التاريخ صورة متقدمة لمطالب الأمير خالد، وتبيين المادة الثالثة من النظام الهدف الذي من أجله أنشئ النجم، فهي تنص

(1) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 145.

(2) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 87.

(3) – نفسه، ص: 88.

(4) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 147.

(5) – كان هناك أربع برامج وضعها نجم شمال إفريقيا، برنامج 1926، برنامج 1927م، برنامج 1933م، برنامج 1935م. أنظر: أحمد الخطيب، المرجع نفسه، ص ص: 153-160

على: «أن هدف الجمعية هو الدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا المادية، والأخلاقية، والاجتماعية، وهدفها أيضاً هو التثقيف الاجتماعي، والسياسي لجميع أعضائها ..» [1].

وتتلخص مطالب المتخذة في جلسة جوان 1926م في النقاط التالية:

(1) إلغاء قانون الأهلي مع كافة لواحقه؛
(2) منح مسلمي شمال إفريقيا حق الاقتراع، وحق أهلية الانتخاب لكافة المجالس بما فيها البرلمان الفرنسي، ومساواتهم في ذلك مع بقية المواطنين الفرنسين؛
(3) إلغاء كافة القوانين والإجراءات الاستثنائية للمحاكم القمعية والمحاكم الجنائية، والعودة إلى القوانين بشكل واضح وعادي؛
(4) فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، يمنح مسلمو، شمال إفريقيا الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون؛
(5) حق الاهالي الجزائريين في الترقي إلى كافة الدرجات المدنية والعسكرية دون أي اعتبار بغير الجدارة والكفاءة الشخصية؛
(6) تطبيق قانون التعليم الإجباري دون أي تمييز على الجزائريين، ومنهم حرية التعليم؛
(7) حرية الصحافة وتكوين الجمعيات؛
(8) تطبيق قانون فصل الكنيسة عن الدولة ، على الدين الإسلامي؛
(9) تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الاهالي؛
(10) منح عمال شمال افريقيا بكافة فئاتهم الحرية المطلقة بالسفر إلى فرنسا، وإلى الخارج دون أي معاملات أخرى غير تلك المفروضة على بقية المواطنين (الفرنسيين)؛
(11) تطبيق كافة قوانين العفو العام الصادرة في الماضي، والتي ستصدر في المستقبل على الأهالي بدون أي تمييز، أسوة بغيرهم من المواطنين الفرنسيين[2]؛

ويلاحظ معظم المؤرخون أن مطلب الاستقلال بدأ يبرز في نظامها الأساسي الثاني المعلن عام 1927م، في مؤتمر بروكسل الذي اغتنم فيه "مصالي الحاج" فرصة وقوفه أمام شخصيات عالمية ليقدم مطالب النجم الممثلة في البنود التالية:

(1) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 153.

(2) – MAHFOUD KADDACHE, Op.cit, PP. 190-191.

(1) استقلال الجزائر[1]؛

(2) جلاء قوات الاحتلال الفرنسية؛

(3) تأسيس جيش وطني؛

(4) حجز الأملاك الفلاحية الكبيرة التي استولى عليها الاقطاعيون عملاء الامبريالية والمعمرون، والجمعيات الرأسمالية الخاصة وإرجاع الأراضي المحجوزة إلى الفلاحين الذين سلبت منهم؛

(5) احترام الأملاك الصغيرة والمتوسطة؛

(6) إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية، هذه المطالب التي نحارب من أجلها؛

(7) الإلغاء الفوري لقانون الانديجينا والقوانين الاستثنائية؛

(8) العفو لمن هم في السجون أو تحت الإقامة الجبرية، أو المبعدون؛

(9) حرية الصحافة والجمعيات والاجتماعات؛

(10) التمتع بالحقوق السياسية، والنقابية المعادلة لما يتمتع بها الفرنسي في الجزائر؛

(11) تحويل المجلس المالي المنتخب بأقلية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام؛

(12) التمتع بحق التعليم في جميع المراحل؛

(13) إنشاء مدارس للعربية؛

(14) تطبيق القوانين الاجتماعية؛

(15) إعانة صغار الفلاحين بقروض صغيرة[2].

وكان هناك برنامج آخر سنة 1935، هذا البرنامج وضع عندما كانت الجمعية تعاني من نتائج على المستوى الرسمي تضمن هذا البرنامج عدة أهادف منها:

(1) تحرير مسلمي شمال إفريقيا ماديا وروحياً؛

(2) ضم مسلمين من كافة مناطق شمال إفريقيا إلى الجمعية

(1) – هذه المطالب جاء في أول البرنامج الذي ألقاه مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل حيث قال: «... إن الجزائر تطلب وقبل كل شيء المساواة في التعامل مع الفرنسيين وإلى أمد، إلى الاستقلال...» ويقول مصالي الحاج أن كل وثائقه وبرنامجه الذي كان يريد إلقاءه أملم الحاضرين في المؤتمر قد سرق قبل انعقاد المؤتمر ... أنظر: مذكرات مصالي الحاج (1898–1938م)، ترجمة محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية ، الجزائر، 2007م، ص: 127.

(2) – عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون، المصدر السابق ج1، ص ص: 144-145.

مما يلاحظ على هذا البرنامج أنه جاء معتدلاً، ولم ينص صراحة كالبرامج السابقة على الاستقلال للجزائر.

لكن البرنامج الذي بقي النجم يعمل به هو البرنامج المعتمد عام 1933[1].

المطلب الثالث: النشاط السياسي للنجم داخل فرنسا وفي الجزائر

إن الحديث عن نشاط النجم منذ تأسيسه عام 1926م، وحتى تاريخ حله عام 1937م، يجرنا للحديث عن نشاطه في أربع مجالات. وهي: المجال التنظيمي والذي تطرقنا إليه في المطلب الثاني. ونشاطه داخل فرنسا، وفي بلدن المغرب العربي ومنها الجزائر، كذلك نشاطه في المجال الاجتماعي، والمجال الإعلامي الذي لعب دوراً هاماً في التعريف، والتوجيه، والتنوير لحركة النجم، كما كان هذا المجال وسيلة لجمع المال ولتغذية الحركة الوطنية. ولعل أن المجال السياسي هو المجال المهم في حياة النجم، ونضاله، ومعاناته، وهو ما يجعل معظم المؤرخين يسلطون الضوء عليه.

الفرع الأول: في فرنسا:

بعد ثلاث أشهر من تاريخ تأسيس النجم دشن أول نشاطاته بمهرجان كبير أقيم في بيت النقابة شارع " بيل فيل" بتاريخ 26 جوان 1926م، وحضره حشد من العمال الجزائريين والفرنسيين، وألقى " مصالي الحاج" خطاباً عّرف فيه بمبادئ الجمعية وأهدافها[2].

أولاً: علاقة نجم بالحزب الشيوعي الفرنسي واستقلاله عنه:

ولعل أن الحديث عن النشاط السياسي للنجم يقودنا إلى الإلمام بعلاقات النجم التي تندرج ضمن نشاطها السياسي.

بعد الضغوطات التي تعرض لها النجم من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي بقصد هذا الاخير الاحتفاظ به، لكن النجاحات الأولى التي حققها النجم على أصعدة مختلفة، وضع النجم مطلب الاستقلال الهدف الأول له ، وأخذ قادته الوطنيون يسيرون به نحو الاستقلال عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وظهر ذلك خلال انعقاد الجمعية العامة للنجم في نوفمبر 1927، وتلى ذلك مباشرة قطع

(1) – للاطلاع هذا البرنامج أنظر: MAHFOUD KADDACHE, Op.cit, PP. 190-191.

(2) – مذكرات مصالي الحاج، المصدر السابق، ص: 137.

المساعدات عن النجم[1]، وسيطر الوطنيون نهائيا على النجم، بعد الجمعية العامة التي عقدت في 1936م[2].

لكن العلاقات بين الشيوعيون والنجميون بقيت متواصلة، وذلك أن اجتماعات النجمين استمرت في الانعقاد في مراكز الشيوعيين، لكن في الحقيقة مبدأ الاستقلال كلف النجم الكثير وذلك من خلال الضغط الذي تعرض له من طرف الإدارة الفرنسية، وتعرض النجم إلى الحل في 20 نوفمبر 1929م بقرار من محكمة "السين"[3].

رغم الضغوطات التي تعرض إليها النجم، وخاصة بعد الحل، وذلك بتوجه بعض أعضائه نحو الحزب الشيوعي والبعض الأخر نحو الكونفدرالية العام للعمال المتحددين، ولكن الأغلبية أصرت على المواصلة والمضي قدماً، وكان على رأس هذا الاتجاه مصالي الحاج، الذي اجتمع مع مجموعة من انصاره وعارض خلال هذا الاجتماع الاستسلام، وضرورة العمل على إعادة الحيوية للنجم، ويبدوا أن الحزب الشيوعي حاول استغلال هذه المرحلة الحرجة من حياة النجم، وأصدر أمره باستعداده من جديد لضم الشيوعين الجزائريين إليه مرة أخرى لكنه اصطدم بالروح الوطنية [4]، وقال مصالي الحاج: « .. كانت علاقتنا مع الحزب الشيوعي الفرنسي تتقلص من وقت لآخر فهم يريدون أن نكون شيوعيين قبل أن نكون وطنيين، ولم يحجموا عن أفهامنا ذلك...» [5].

وفي 1931م انظم إلى النجم بعض الأعضاء الجدد الذين ارتبط اسمهم بالنجم ارتباطا وثيقاً وهم: "راجف بالقاسم"، "عيماش عمار" ، "كحال أرزقي"، "موساوي رابح"، "بورنان محمد"، "محمد ربوح"، "بوقادوم مسعود"، "معاوية عبد الكريم" و"صفار حسين"[6]، الأمر الذي أكدّ على إستمرار النجم وتقدمه رغم العراقيل العقبات.

(1) – Les Mémoires de Messali Hadj (1898-1938). préface de Abdelaziz Bouteflika, Edition ANEP, Rouiba, Alger, 2009, P153..

(2) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 174.

(3) – عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون، المصدر السابق، ج1، ص: 123.

(4) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 177.

(5) – Les Mémoires de Messali Hadj (1898-1938). Op.cit, P247.

(6) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 177.

ثانياً: نشاط النجم 1933–1936م.

وتعتبر سنة 1933م بداية مرحلة جديدة من حياة لنجم اتسمت بالتنظيم والنشاط، وذلك من خلال الاجتماعات والمؤتمرات والمهرجانات التي أقامها النجم ودعا إليها ومنها:

- عقد مؤتمر عام في شارع "بروتاني" في 28 ماي 1933م انتخبت فيه لجنة مركزية جديدة مؤلفة من 30 عضو أهم أعضائها "مصالي الحاج، "عيماش عمار"، "راجف، بلقاسم"؛
- عقد عدة اجتماعات كان يترأسها في الغالب مصالي الحاج؛
- إقامة مهرجان دعا إليه النجم بتاريخ 15 ماي 1934م، وحضرت إليه بعض الشخصيات اليسارية مثل: "ديكلو"، "دوريو"، "حان لونقي"، وانتهت هذه المرحلة باعتقال قادة النجم "مصالي"، و"عيماش"، و"راجف"، بتهمة إعادة تأسيس جمعية منحلة[1].

وأمام الضغوط والتصلب الذي واجه النجم من طرف الإدارة الفرنسية خاصة بعد اعتقال مصالي الحاج ورفقائه اضطر قادة الحزب إلى تغيير أو تعديل اسم النجم من اسم إلى آخر، حتى يتمكنوا من مواصلة نشاطهم، وأول اسم اتخذه يقول "أجيرون" بأن النجم تحول عام 1934م إلى نجم شمال إفريقيا ثم الاتحاد الوطني لمسلمي إفريقيا[2].

وفي هذه المرحلة سعى "مصالي"، ورفقائه إلى التحرر من الهيمنة الشيوعية، وذلك عن طريق رفع علم وطني لا يكون رمزاً للحزب فقط وإنما رمزاً للجزائر المستقلة، تعتمده الجماهير وتسير خلفه[3].

ثالثاً: موقف النجم من المشاريع الإصلاحية:

(1) مشروع "بلوم–فيوليت"[4]: كان النجم الطرف الوحيد الذي رفض مشروع " بلوم–فيوليت" وما وهاجمت جريدته "الأمة" فكرة المشروع قبل إعلانه، وجاء في إحدى مقالاتها: «نقول للشعب بأن سياسة الاندماج والتخلي عن قانون الأحوال الشخصية يشكلان حظراً كبيراً، إذ في حالة وقوعها نضيع جنسيتنا وكرامتنا وكل أمل في استعادة حريتا، وتكون النتيجة حينذاك، الانتحار

(1) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق، ج2، ص: 383.

(2) – نفسه، ص: 383، 384.

(3) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 189.

(4) – هو مشروع يقضي بإعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين الجزائريين المسلمين كي يشاركوا مع الفرنسيين في انتخابات المجالس النيابية وكان الوالي العام فيوليت ساخط على الاستعماريين الفرنسيين، حتى قاموا بعزله من الولاية؛ أنظر: أحمد التوفيق المدني، **هذه الجزائر**، المصدر السابق، ص: 138.

إننا نندد بهذه السياسة ونقف بكل قوانا ضدها، ونَهِيبُ بكل الشعب الجزائري المسلم أن يقف ضدها»، كذلك هذا المشروع لاقى معارضة شديدة من طرف المستوطنين الاوروبيين واعتبر مصالي الحاج أن المشروع يهدف إلى تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية بمقدار 20 ألف جزائري هذا ما دفعهم لتجند للوقوف في وجه هذا المشروع، ودق ناقوس الخطر.

(2) **المؤتمر الإسلامي الجزائري**[1]: وتجلى موقف النجم من المؤتمر، ومطالبه في : أولاً: أن لنجم لم يحضر إلى الاجتماع التحضيري، ذلك أن النجم في هذه الفترة كان يعمل في الخفاء ولم يكن قوة فاعلة على الساحة الجزائرية، لكن حضور وفد المؤتمر إلى باريس في 18 جويلية 1936م لتقديم المطالب للحكومة الفرنسية، استقبله وفد قيادي للنجم بقيادة مصالي وجرى حوار بين أعضاء الوفد الذين كان من بينهم عبد الحميد ابن باديس، وجلول، وابدي النجميون معارضتهم لبعض مطالب المؤتمر السياسية خاصة تلك التي تدعو إلى ربط الجزائر بفرنسا[2]، وإزاء هذا الرفض أخذ النجم ينظم تجمعات عمالية كبيرة للإعراب عن معارضته لمطالب المؤتمر الداعي لربط الجزائر بفرنسا، ففي 25 جويلية تجمهر حوالي 4000 جزائري في قاعة "كرانج أوبل" وعبر مصالي الحاج عن رفضه في خطاب ألقاه في 31 جويلية وجاء فيه: «.. أننا نعلن بصراحة رفضنا ربط الجزائر بفرنسا ونعارض بكل قوتنا ...» [3].

الفرع الثاني: في الجزائر:

بعد تنظيم أو قسمة للنجم في الجزائر العاصمة برئاسة "مسطول" ونيابة " محمد خيضر" و"أحمد مزغنة"، و" خليفة بن عمر"، وبعد بسط سيطرتها على قسمتي تعاونيتي "الترامواي" و"السكة الحديدة"، وعلى قسمات بلدية بوفاريك، والشراقة، والعربة، بدأ النشاط بشكل السري، واتخذ الحزب لنفسه مركزين مخصصين لاجتماعات اللجنة المركزية في العاصمة، إحداهما في شارع "بورت نوف" والآخر في شارع "رتندون"، ولكي لا يثيروا انتباه الإدارة، وكان مناضلو النجم في الجزائر من الطبقة

(1) – انعقد هذا المؤتمر في07 جويلية 1936م، للبحث في مشروع "بلوم-فيوليت" وفكرة عقد المؤتمر كانت لعبد الحميد بن باديس. أنظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق، ج2، ص ص: 174-170.

(2) – أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص: 163.

(3) – نفسه، ص: 165. كذلك للإطلاع على نص الخطاب كاملاً والذي دام 20 دقيقة حسب مصالي الحاج أنظر: مذكرات مصالي الحاج، المصدر السابق، ص: ص203-204.

الكادحة، وتسعت مناطق تواجد النجم، وكانت وسائله هي جباية الأموال، وتوزيع جريدة "الأمة"، في كل من عنابة وسطيف والجزائر وقسنطينة ووهران[1].

وفي سنة 1936م زار مصالي الحاج الجزائر وهذه الزيارة اعتبرها الكثير من الباحثين الجرعة المنشطة للنجم في أرض الجزائر خاصة بعد الخطاب الذي ألقاه في الملعب البلدي أمام الجمهور وهكذا أعلن عن النجم جهارة في الجزائر بعدما كان يعمل في الخفاء، والسرية، وترسيخاً لأهداف النجم في نفوس المناضلين والمؤيدين نظم شاعر الحزب، وعضو لجنته المركزية في الجزائر، "مفدي زكريا" نشيداً في 17 أكتوبر 1936م عرف بنشيد "فداء الجزائر"، ولاقى النجم قمع واسع من طرف الإدارة الفرنسية في الجزائر، حلّ أخيراً حلّ في 26 جانفي 1937م [2].

(1) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 199.

(2) – أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، المصدر السابق، ص: 204.

المبحث الثالث: حزب الشعب الجزائري

بعد أن حلّ النجم في 26 جانفي 1937م، من طرف الإدارة الفرنسية لم يعدُ وسيلة لاستمرار النشاط السياسي، فاتخذ شكلاً جديداً وتسمية جديدة طغت فيما بعد شخصيته على شخصية النجم، فكان حزب الشعب الجزائري الحركة الاستقلالية الثورية، التي قادة الشعب الجزائري نحو الاستقلال فكيف تأسس هذا الحزب؟ وماهي وسائل نضاله؟ وفيما تجلى نشاطه خاصة السياسي؟

المطلب الأول: تأسيس حزب الشعب الجزائري ووسائل نضاله

الفرع الأول: تأسيس الحزب (11مارس 1937م).

بعد حل نجم إفريقيا سارع مصالي ورفاقه بتأسيس حزب الشعب الجزائري بـ "ناتير" باريس في 11 مارس 1937[1]،ولقد أتى النجميون هذه المرة بتسمية جديدة، بعيدة عن الشعارات السابقة، واقتحموا في بادئ الأمر شعار الحزب الوطني الجزائري، لكنهم بعد مشاورات طويلة أعرضوا عن ذلك لأن هذه الصراحة الصارخة من جانبهم، قد تؤلب عليهم الحكومة الفرنسية.

وانتهوا إلى قرار موحد هو "حزب الشعب الجزائري"، وهي تسمية توضح بجلاء انفصال مصالي وزملائه الجزائريين عن المغاربة[2].

هذه الخطوة من طرف مصالي وزملائه تؤكد استمرارية الفكر الاستقلالي بل تزيد على ذلك لتعلن صراحة بأن النجم كان يمثل في الأساس الشعب الجزائري وكعادتها سارعت الإدارة الفرنسية بالهجوم على قادة الحزب فأطلق بعض المعارضين على الحزب تسمية "الحزب الشعبي الجزائري"، وهذا الأمر فيه تلميح واضح للحزب الشعبي الفرنسي الذي كان يرأسه "دوريو" اليمني المتطرف صاحب التوجيهات الفاشية[3].

(1) – أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر (1914–1945م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص: 130.

(2) – مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، ب ط، ص: 58.

(3) – بنيامين سطورا، **مصالي الحاج 1988–1974م، رائد الحركة الوطنية**، ترجمة صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م، ص: 155.

ولقد ردّ مصالي على افتراءات هؤلاء بالقول: « اتهمونا بأننا نتعاون مع فرانكو وموسيليني وبأكاذيب أخرى كان الحزب الشيوعي الفرنسي دائماً يستعملها، كسلاح للتخلص من الرجال الذين يقفون في وجهه، ويقامونه، وقد استطاع أن يحطم أناس نزهاء»[1].

وأعلن مصالي الحاج عن هذا الحزب بقوله: « .. مواطني الاعزاء، يشرفني ويسعدني بأن أعلن لكم أننا بعد ظهور هذا اليوم ، 11 مارس 1937م، أسسنا حزب الشعب الجزائري، وذلك بوضع علم وخبر في محافظة الشرطة، وأن الطفل الذي رأى النور منذ ست ساعات لا يطلب سوى الحياة وسوى أن يلعب دوره كاملاً وأن ينجز مهمته السامية التي من أجلها ولد وإننا نتمنى له جميعاً السعادة ... إن هذا الطفل هو ابن كل الجزائريين ...» [2].

وحدد مقر حزب الشعب الجزائري في 35 شارع "هنري بتر بوس" بمنطقة "نانتير"، وشكلت اللجنة المديرة من "مبارك فيلالي"، و"معاوية عبد الكريم" و"مصالي" و"غاندي"[3]، وبعد ذلك نقل الحزب مقره المركزي إلى الجزائر الأمر الذي يكتسب أهمية كبرى بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية[4].

وكانت قيادة الحزب الشعب الجزائري مكونة من معظم المسؤولين القدماء لنجم شمال إفريقيا باستثناء "عمر العيمش" الذي انسحب من الحزب، وكان في الحزب الجديد كل من مصالي و"راجف بلقاسم" و"كحال أرزقي"... ولكن الحزب في الواقع لم يصرح له قانونيا إلاّ بعد تقديمه للمرة الثانية، في 14 أفريل 1937م، علماً وخبراً مرفقاً بالمستندات القانونية إلى محافظة شرطة السين في باريس[5].

الفرع الثاني: وسائل نضاله:

اعتمد حزب الشعب في مساره النضالي، على وسائل الاحتجاج، والتظاهر، والصحافة.

أولاً: الاجتماعات العامة والمظاهرات:

هذه الوسيلة كان يلجأ إليها مناضلي الحزب عندما كان الضغط البوليسي يشتد عليهم. فكانوا يلجؤون إلى الالتقاء وتبادل إلى الاجتماعات الخاصة، والولائم العامة، والحفلات الساهرة والحفلات العائلية بهدف الالتقاء وتبادل الآراء وكان الحزب يلجأ إلى المظاهرات العامة بهدف تجنيد المناضلين،

(1) – مذكرات مصالي الحاج، المصدر السابق، ص: 220.

(2) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 220.

(3) – بنيامين سطورا، المرجع السابق، ص: 157.

(4) – أحمد مهساس، المرجع السابق، ص: 131.

(5) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** (1919–1939م)، ترجمة أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011، ج1، ص: 642.

واستنفارهم ولم تكن المظاهرات تعني فقط المسيرات الشعبية بل كان الحزب يعتمد وسائل اخرى في هذا المجال للتعبير عن رأيه من ذلك:

كتابة الشعارات على الجدران ووضع الملصقات وتوزيع منشورات في الشوارع، وفي الاجتماعات العامة، وإلقاء الخطب الوطنية في المهرجانات[1]، وهناك عدة أمثلة على ذلك منها:

- خلال 1937م نظم الحزب حملة لتوزيع وبيع شعار الأمة، كذلك سجل الحزب أسطوانات سجل عليها النشيد الوطني، وبيعت في الأسواق[2].
- وخلال 1938م بيعت بطاقات للتضامن، التي تحمل صورة مصالي لحاج، واعتمد الحزب أيضاً، وسيلة الإضرابات على غرار ما يتبع في فرنسا وذلك رغبة منه في اختبار مدى قدرته على السيطرة على ميسرة الحياة العامة، ومدى تجاوب الأهالي معه، وأحسن مثال على ذلك إضراب نوفمبر 1937م تضامناً مع الحزب الدستوري الجديد في تونس[3].
- كذلك اتبع الحزب طريقة " يوم الاحتجاج" للتعبير عن مشاعر أنصاره ضد القمع البوليسي، وكان تنظيم هذا اليوم لأول مرة في تلمسان، عندما اعتقلت الشرطة عضو قيادة قسمة المدينة بومدين معروف، و"مصطفى بن رزوق" بتاريخ 12 سبتمبر 1937م [4].
- كذلك من الأساليب الناجحة المهرجانات العامة والمسيرات العامة والتي تعتبر من أهم وأخطر الوسائل التعبيرية التي تبين مدى التفاف الشعب حول الحزب. ومن المسيرات التي شارك فيها مسيرة 14 جويلية 1937م مع أحزاب الجبهة الشعبية في الجزائر، وحشد في هذه المسيرة حسب "الأمة" ما بين 20000 شخص و25 ألف، وخلال هذه المسيرة رفع العلم الوطني الذي رسمه حزب الشعب[5].
- وفي 14 جويلة 1939م شارك الحزب أيضاً في المسيرة العامة، وكانت تتقدمهم في هذه المسيرة "زوجة مصالي" وإلى جانبها نائب الحزب في المجلس الاستشاري العام السيد "إدوار"، لكن الشرطة تدخلت وقمعت المسيرة[6].

(1) – مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص: 60.

(2) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 242.

(3) – نفسه، ص: 243.

(4) – نفسه، ص: 243.

(5) – يوسف مناصرية ،المرجع السابق، ص: 98.

(6) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق،ج1، ص: 704.

ثانياً: الصحافة:

من الوسائل الناجحة والتي حققت أهداف بعيدة المدى نجد الصحافة ومن الجرائد النشطة التي رافقت حزب الشعب منذ تأسيسه نجد:

- **جريدة الأمة الباريسية**: التي رافقت نجم شمال إفريقيا من سنة 1930م وعززت حزب الشعب الجزائري من يوم تأسيسه 1937م، وأخذ حزب الشعب عن طريق جريدة الأمة ينشر أفكاره ويوسع نطاق نفوذه، وجهوده في أوساط الطبقات الشعبية المختلفة، وعندما زاد نفوذ هذه الجريدة بدأت تتعرض إلى قمع البوليس الفرنسي، الأمر الذي عرقل عملها وأوقفت نهائيا عن الصدور في 29 سبتمبر 1939م [1].
- **جريدة الشعب**[2]: وقد صدرت كاملة باللغة العربية في شهر أوت 1938م. واعتبرت الشعب نفسها أنها لسان الحركة الوطنية بالجزائر المسلمة العربية، وقد صدر من هذه الجريدة عددان العدد الأول في 27 أوت 1937م، أما الثاني، فقد صودر قبل نزوله في 20 سبتمبر 1937م وأوقفت في نفس التاريخ[3].
- **جريدة البرلمان الجزائري**[4]: صدرت في شهر ماي 1939م تأسست في السجن بالحراش، كانت تكتب، وتدُّر من هناك ثم تخرج للطبع والتوزيع، كانت نصف شهرية صدر منها سبعة أعداد، وعطلت، ومنعت من الصدور، ومارست عليها السلطات الفرنسية أساليب اضطهاد، وقمع، أوقفت في 27 أوت 1939م من طرف السلطات[5].

(1) – يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه، المرجع السابق، ص: 87.
(2) – أنظر الملحق رقم: (07) .
(3) – قنانش، محفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي (1926–1937م)، المرجع السابق، ص: 179.
(4) – أنظر الملحق رقم: (08) .
(5) – قنانش، محفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي (1926–1937م)، المرجع السابق، ص: 179.

المطلب الثاني: هيكلة الحزب وبرنامج عمله

الفرع الأول: التنظيم الهيكلي:

يجمع بعض المؤرخين لحزب الشعب خاصة في مرحلته 1937-1939م، وقبل الحرب العالمية الثانية، أنهم لم يعثروا على النظام الأساسي الذي تقدم به الحزب إلى محافظة "السين"، حتى يتمكنوا من نقل فكرة ثابتة لنا عن تنظيمه الهيكلي، ولكن مع ذلك، وبعد الاطلاع عن بعض الوثائق الرسمية، وعلى أعداد من جريدة "الأمة" تمكنوا من الحصول على تصور، ومعلومات بشأن هذا الجانب[1].

أولاً: التنظيمات المركزية:

(1) **المؤتمر السنوي أو الجمعية العامة:** وكانت على قمة هرم التنظيم، وهي التي تقوم مقام المؤتمر وعلى الرغم من اعتبارها الهيكل الرئيسي، فإن الظروف لم تسمح لها بالاجتماع إلاّ مرة واحدة، وفي باريس. حيث لم يتمكن الأعضاء الجزائريين من الحضور في شهر أوت 1938م[2].

(2) **اللجنة التنفيذية (اللجنة المديرة):** ينتخب المؤتمر أعضائها ويناهز عددهم العشرين عضواً[3]، مهمتها تنفيذ قرارات المؤتمر وصلاحياتها واسعة ولم تجتمع إلا مرة واحدة منذ تأسيس حزب الشعب، وانتخبت من بين أعضائها هيئة إدارة بالنيابة تتولى إدارة شؤون الحزب، وخلال 1938م كانت اللجنة المركزية للحزب مُشَكلة على النحو التالي:

- مصالي الحاج (رئيس للحزب)؛
- علي شعبان (كاتب عام)؛
- بانون أكلي (امين الصندوق)؛
- "أيت منقلات" (مساعد أمين الصندوق).

أما الأعضاء فهم: "عمر خيضر، بلقاسم راجف، ومحمد ربوح، وسي الجلالي، وأحمد صنهاجي، والعروسي، وأيت جيبوس، وبداك، وأرزقي كحال، ويحياوي، وحسين الأحول"[4].

(1) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 222.

(2) – بنيامين سطورا، المرجع السابق، ص: 158.

(3) – ومركزه موجود في الجزائر وتشكلت من (مصالي الحاج رئيس، مقري حسين أمين عام، والأمين العام المساعد مغازي خالد، والامين العام للمالية عبدون محمود، والأعضاء هم: خيضر محمد، بين يوسف، بورناش، قاسمي محمد، جيواني لخضر، بالإضافة إلى محمد قنانش وأعضاء آخرين، أنظر: محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق،ج1، ص: 672.

(4) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 224.

(3) **الهيئة الإدارية:** وتعتبر الهيئة الفعلية للحزب، فهي المكلفة بشؤون الحزب ونشاطاته، وهي التي تقرر إمكانية اشتراك الحزب في الانتخابات العامة، وتتخذ المواقف الرسمية في المسائل السياسية المحلية والعمالية، وتتخذ القرارات التأديبية، كذلك لها الحق باتخاذ القرارات الخاصة بنقل مركز الحزب[1].

وبعد انتقال مصالي إلى الجزائر في 18 جوان 1937م تركز ثقل الحزب هناك وأصبح للحزب في الواقع هيئتان إداريتان هما: واحدة في فرنسا، والأخرى في الجزائر[2].

(4) **المكتب السياسي:** هو الهيئة التنفيذية المنبثقة من الهيئة الإدارية، عدد أعضائها يتراوح بين 06 أو 07 أشخاص، يتألف المكتب السياسي من رئيس، وكاتب عام، وأمين المال ومساعدين، ومن مهامه الكثيرة نذكر:

المراسلات، الإدارة العامة، مبادرة كل تحويل أو تغيير، الاتصالات بالمنظمات والاحزاب الفرنسية والاجنبية، ومن مهامه أيضاً توجيه برقيات الاحتجاج إلى السلطات المختصة[3].

ثانياً: التنظيمات الاقليمية[4]، وضمت:

(1) **الفدراليات:** في فرنسا حافظ حزب الشعب على فدرالية واحدة وهي فيدرالية "الرون" التي كان ما يزال "محمد بداك" يدير شؤونها[5].

أما في الجزائر فقد أنشأ حزب الشعب ثلاث فيدراليات، على أساس فيدرالية في كل عمالة، وأقدم هذه الفدراليات هي فدرالية الجزائر، وهي تتمتع بصلاحيات واسعة قد تغطي أحياناً القطر الجزائري، وشكلت هيئاتها الإدارية في أوت 1937م، من الأسماء التالية: مصالي، مفدي زكريا، حسين الأحول، محمد مسطول، خليفة بن عمر، ابراهيم غرافة، وتعرضت أسماء الهيئة الإدارية إلى عدة اعتقالات في عدة مرات[6].

وفي أوت 1939م أعيد تشكيل الهيئة الإدارية لفدرالية عمالة الجزائر وضمت: "مصالي الحاج (رئيس)، مقري الحسين (كاتب)، غازي خالد (كاتب)، أحمد مزغنة (أمين مال)، "برادال"

(1) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 225.

(2) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج1، ص: 672.

(3) – عبد الرحمن بن ابراهيم ابن العقون، المصدر السابق ج1، ص: 178.

(4) – أنظر الملحق رقم: (04).

(5) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 226.

(6) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج1، ص: 673.

(أمين مال)، محمد خيضر (عضو)، بن يوسف جورانتي (عضو)، بورماش (عضو)، غزني (عضو)، هيهواني (عضو)" [1].

(2) **القسمات:** كانت القسمات الغنية بعدد أعضائها تتمتع باستقلال نسبي فلها الحق في عقد جمعية عامة لكي تقترع على نظام أساسي خاص بالقسمة، وتخرج عن النظام الأساسي للحزب، وتنتخب مكتبها الاداري المكون من 05 أو 06 أعضاء، وله عدة مهام نذكر منها: يشرف على تنظيم المهرجانات، توزيع المنشورات الحزبية، وبيع جرائد الحزب. وقد جزئت بعض هذه القسمات إلى خلايا، بحيث أصبح لكل حي، أو منطقة، أو معمل خلية خاصة به، ومن ذلك مثلاً: انقسام قسمة تلمسان في إلى ثلاث خلايا[2].

هذا عن التنظيم الهيكلي للحزب أما عن برنامج الحزب فمنذ الساعات الأولى لتأسيس هذا الحزب لخص برنامجه في تصريحه كما يلي: « لا اندماج، ولا انفصال، وانما الاستقلال»[3].

الفرع الثاني: برنامج عمله:

ويمكن تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث أقسام وهي:

أولاً: البرنامج السياسي :

تمحور البرنامج السياسي للحزب منذ تأسيسه حول أربعة أهداف رئيسية:

(1) معارضة ربط الجزائر سياسيا بفرنسا،

(2) معارضته مشروع "بلوم–فيوليت"؛

(3) النضال من أجل تحقيق سيادة، واستقلال للدولة الجزائرية؛

(4) محاربة الاستعمار المحلي، والعالمي بكل أشكاله وصوره[4].

فمن خلال الشعار الذي تبناه نستخلص، أن مصالي الحاج اختار هذه المرة المرونة السياسية تخلى عن كلمة الاستقلال، وركز جهوده على كلمة تحرر البلاد من الهيمنة الفرنسية، وقد قدمت جريدة "الأمة" شرحاً حول ذلك فقالت: «إن الجزائر المستقلة سوق تكون بمثابة الصديق الحليف

(1) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 227.

(2) – نفسه، ص: 229

(3) – محمد قنانش، محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص: 22

(4) – محفوظ قداش، المرجع السابق، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ص: 679.

لفرنسا ولكنها سوف تكون متمتعة باستقلالها السياسي، والاقتصادي، وتعمل مع فرنسا على استقرار الأمن، وضمان المصالح المشتركة للبلدين، وأن ذلك سوف يقوم على التعاون الصريح، والعادل بين الطرفين مثلما هو الأمر بين سوريا وفرنسا ...» [1].

وفي اكتوبر 1937م، وخلال الانتخابات التي جرت بالجزائر أصدر الحزب بيانا حدد فيه أهدافه السياسية كما يلي:

- النهوض بالجزائر ووضعها في مصاف الدول الاخرى التي تتمتع بكامل حقوقها؛
- إلغاء قانون "الإنديجينا" وقانون الأهالي والقوانين الاستثنائية؛
- تأمين الحريات الديمقراطية؛
- احترام الشريعة الإسلامية؛
- تحويل النيابات المالية إلى مجلس جزائري ينتخب بالاقتراع العام؛
- التفريق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[2].

ثانياً: البرنامج الاقتصادي:

لقد أدخل مصالي الحاج تعديلات جزئية على برنامج حزب الشعب فقد اهتم بالجانب الاقتصادي وصار يركز على التجارة والفلاحة، ولعل هدفه هو الحصول على دعم التجار البرجوازيين، وقد ورد في المجال الاقتصادي:

(1) تحقيق الضرائب؛
(2) ضريبة تصاعدية على الدخل؛
(3) تأميم التسليف، والصناعات الرئيسية، وأعمال الاحتكار؛
(4) النضال ضد البطالة، وذلك بتطوير عملية الهيدروليك
(5) إلغاء عملية استغلال المستعمرة؛
(6) منع الفائدة على قروض الموسم للفلاحين والتجار؛
(7) اقامة نظام جمركي يتولى إنقاذ الصناعات، والمنتوجات المحلية من الانتاج المماثل[3].

(1) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج1، ص: 679.
(2) – محمد قنانش، محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص: 35.
(3) – نفسه، ص: 36.

ثالثاً: البرنامج الاجتماعي:

ورد في البيان الانتخابي للحزب عام 1937م برنامج الحزب في المجال الاجتماعي كما يلي:

(1) تطوير التعليم باللغتين العربية والفرنسية؛

(2) جعل التعليم العربي إجباريا لكل الأهالي، وبمختلف الدرجات؛

(3) يجب أن تطبق في الجزائر كافة القوانين الاجتماعية والعمالية السارية المفعول في فرنسا؛

(4) تطوير الخدمات الصحية والاسعاف العام؛

(5) حماية الطفولة[1].

المطلب الثالث: نشاط حزب الشعب الجزائري

الفرع الأول: في المجال التنظيمي:

قبل التطرق إلى نشاط حزب الشعب الجزائري في المجال السياسي لابد من الإشارة إلى أنه كان له نشاط واسع في المجال التنظيمي، من خلال تنظيم العمالات وتقسيمها ، قسمات وخلايا، والعمل على دعوة الشبان الجزائريين للانخراط في صفوفه، وهو ما أطلق عليه إسم "التجنيد" ، وقد جند صفحات جريدته الأمة لتقوم بهذه المهمة، وبالفعل استطاع أن يجند مناضلين أغلبهم من الشبان الذين ينتمون إلى الطبقة الشعبية الكادحة، وهؤلاء الشبان هم من دب فيهم الحماس الوطني فانطلقوا يخدمون أهداف حزب الشعب بإيمان واخلاص عميق من خلال توزيع القسمات التي ينتظم فيها عؤلاء الشبان، أم توزيع القسمات فكان كما يلي:

عمالة الجزائر وفيها 18 قسمة وعمالة قسنطينة وفيها 06 قسمات، وعمالة وهران وفيها 07 قسمات[2].

أما مصادر حزب الشعب فتقدر عدد القسمات في الجزائر لكلها بـ: 80 قسمة ، وكان عدد القسمات والأعضاء المنخرطين فيها في تزايد مستمر حيث استطاعت أقدام الحزب أن تصل إلى منطقة القبائل، هذه المناطق المحضورة والمراقبة من طرف المستعمر، وأن يؤسس فيها قسمة يستقطب

(1) – محمد قنانش، محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص: 35.

(2) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص: 234-235.

من خلالها شبان المنطقة، وقد بلغ عدد الاعضاء العاملين في هذه القسمات وفقاً للإحصائيات 1057 عضواً منهم 655 في مدينة الجزائر وحدها، كما أسس الحزب ثلاث قسمات في فرنسا في بداية الأمر، وبعد ذلك ووفقاً للإحصائيات فقد بلغ عددهم 33 قسمة منها 21 في المنطقة الباريسية و12 في بقية المناطق[1]

الفرع الثاني: في المجال السياسي:

أما عن نشاط الحزب في المجال السياسي خلال هذه المرحلة هو المشاركة في الانتخابات ودخوله معترك الانتخابات بعد عشرة أيام فقط من بداية ممارسته لنشاطه بصفة شرعية، فكانت تجربته الاولى من خلال مشاركته في انتخابات 24 أفريل 1937م لعضوية المقعد الاضافي لبلدية المدينة وكانت تجربة فاشلة، إذا نال مرشح الحزب 29 صوت من أصل 561 صوتاً[2].

وخلال شهر جوان 1937م شارك الحزب في تجربة انتخابات ثانية للمجالس المحلية رشح لائحة من 12 اسماً عللا رأسها بعض قادته، مفدي زكريا، محمد مسطول، حسين الاحوال، أحمد مزغنة ... ولاقت لائحة الحزب فشل كبير في الحصول على الأصوات في هذه الانتخابات[3].

وبتاريخ 27 أوت 1937م اعتقلت الادارة الفرنسية خمسة من أعضاء الهيئة الادارية للحزب إثر الخطاب الذي ألقاه "مصالي الحاج، وأعلن أن هدف الحزب هو الاستقلال، وجاء رد فعل الحزب عنيفاً على تصرف لادارة من خلال ما أثاره من احتجاجات وتظاهرات واستغل الحزب هذه الظروف وقرر ترشيح الزعماء المعتقلين للإنتخابات الإقليمية التي جرت في أكتوبر 1937م، وفعلاً حقق حزب الشعب فوزاً في العاصمة وظواحيها رغم فشله في كسب الأصوات في المناطق الأخرى[4]، إلا أن هدف الحزب من وراء مشاركته ليس احتلال مصالي للمقاعد في الانتخابات، وإنما وسيلة ليتعرف بها الشعب على حزب الشعب الجزائري[5]، وكان ردّ فعل الادارة الفرنسية عنيفاً جداً حيث اعلنت أحكام قضائية على مصالي ورفقائه للحد من نجاح الحزب.

(1) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 236.

(2) – نفسه، ص ص: 254.

(3) – نفسه، ص ص: 255-256.

(4) – أحمد مهساس، المرجع السابق، ص: 154.

(5) – مذكرات مصالي الحاج، المصدر السابق، ص: 228.

وسارعت الإدارة الفرنسية في تزوير الانتخابات، وجعلها لصالح محي الدين رزوق مرشح الادارة الفرنسية[1].

ومع حلول 1938م، ويعتبه الكثير من المؤرخين عام الضغط والملاحقات ضد حزب الشعب، شارك الحزب إلى جانب لائحة الاتحاد الاقتصادي التي تضم المحامي "أحمد بومنجل" الذي يتولى الدفاع عن معتقلي الحزب، ولعل أهم معركة انتخابية شارك فيها الحزب هي انتخابات 25 أفريل 1939م ببرنامج انتخابي أهم مطلب فيه تحرير الجزائر، وقد كان نجاح الحزب هذه المرة صاعقة لمنافسيه، الأمر الذي وجه كل أنظار الإدارة الفرنسية نحوه، وهو ما جسدته ملاحقتها، واضطهادها وتزويرها للانتخابات[2].

كذلك من مواقف حزب الشعب الجزائري، رفضه لمشروع بلوم-فيوليت[3]، ورفضه للمشاركة في المؤتمر الاسلامي الجزائري، هذا الرفض الذي رسم ملامح لعلاقات متوترة بينه وبين الحزب الشيوعي، وخلق نوع من الصدام بينه وبين جمعية العلماء، فقد رأى حزب الشعب في مشروع بلوم فيوليت أنه يهدف إلى تفكيك المجتمع الإسلامي، وخلق أقلية متميزة، فلا غرابة إذن في نشوء صراع بين حزب الشعب، والاحزاب الاخرى[4].

(1) – أحمد مهساس، المرجع السابق، ص: 156.

(2) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص: 259-260.

(3) – MAHFOUD KADDACHE, Op.cit, P.202.

(4) – يوسف مناصرية ، **المرجع السابق**، ص: 96

المبحث الرابع: موقف الإدارة الفرنسية من نشاط الاتجاه الاستقلالي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين

إن ردّ فعل السلطات كان واضحاً اتجاه هذا الاتجاه من حركة الأمير خالد إلى حزب الشعب الجزائري، وذلك من خلال المصاعب، والعراقيل التي تلجأ إليها السلطات الفرنسية، بقصد إخماد وإضعاف هذا الاتجاه.

ولعل أكبر عقبة عانى منها نجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب الجزائري في هذه الفترة هو ما كان يسمى "بمصلحة الشؤون الأهلية"، وهي المعروفة لدى الأفارقة الشماليين العاملين في باريز " بنهج لو كنت"، لأن المركز الرئيسي لهذه المصلحة كان موجوداً هناك، تأسست هذه المصلحة في مارس 1925م، وكان بها فرعان ، الفرع الأول: يتبع لمركز الشرطة، وله مهام كثيرة منها: البحث عن المتهمين من إفريقيا الشمالية، التحقيق من هوية الفارين منهم من الخدمة العسكرية، وكانت تتبع هذا الفرع شرطة خاصة، تتكون من ضباط ومترجمين. أما الفرع الثاني: فكان تابع لولاية السين، وكانت مهمته البحث عن العمل للعاطلين من إفريقيا الشمالية، والإشراف على المستوصفات، ومراكز الاقامة الخاصة بالأفارقة الشماليين[1].

وهناك تكامل واضح بين الفرعين، فكلاهما يعمل تحت امرة شخص واحد وهدف واحد وهو تطويق الأفارقة الشماليين عامة، والجزائريين خاصة، وحصرهم في جو معين، وإطار مغلق، ومن أبرز الأسماء التي لمعت في إدارة هذه المصلحة، جيرولامي في "باريز" و"أزاريو" في "ليون". هذه المصلحة كانت لها فروع في: مرسيليا، وسان تيتيان، وبوردو. وتأسيس هذه المصلحة في نفس السنة التي ظهر فيها نجم شمال إفريقيا لم تكن صدفة، وإنما إجراءً وقائياً عمدت إليه السلطة الفرنسية لعزل العمال الجزائريين.

ومن السهل على المرء أن يدرك بأن تأسيس هذه المصلحة بهدف حماية العمال ومساعدتهم كما يوهم العنوان، ولكن الهدف الحقيقي هو بقاء عمال إفريقيا الشمالية، وخاصة الجزائريين بمعزل عن الاتجاهات السياسية[2].

(1) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص: 163-164.

(2) – نفسه، ص: 164.

كما أن هذه المصلحة مثلت نموذجاً في العنف لغير المنقادين لها، من خلال. المضايقات التي يتعرضون لها من طرف الشرطة الخاصة التابعة لنهج " لو كونت" وتتابع أخبارهم وتحركاتهم في المقاهي والنزل والمطاعم، وكثيراً ما كانت الشرطة تتدخل لدى أرباب العمل لشطب أسماء العمال المشتبه فيهم من قوائم منح العطل[1]. وقد عملت هذه المصلحة باستمرار لإحداث الإنقسام بين العمل بين العمال، الفرنسيين والجزائريين، فقد كانت تستعمل العمال الجزائريين لإفشال إضرابات العمال الفرنسيين ويكون الضحية عمال شمال إفريقيا، ومن أمثلة ذلك ما حدث في مدينة ليون سنة 1934م، حينما أمر المكتب العربي العمال الجزائريين المنقادين له برفض الإضراب وكانت النتيجة أن ذهب عدد من الجزائريين ضحية لغضب العمال الفرنسيين المضربين وحدث ذلك مرة في باريز أيضاً سنة 1938م بدعم من "نهج لو كنت"[2].

ولعل أن جريدتي: "جريدة الأمة" و"الشعب الجزائري"، قد عكستا ما كان يعانيه العمال من تصرفات مصلحة حماية الأفارقة الشماليين، ومن جهة أخرى يبدوا أثر نهج " لوكونت " في نفسية المعاصرين واضحاً من خلال تلك الألحان، والأغاني الرومنطيقية التي كان العمال الجزائريون يرددونها[3].

كذلك من الأساليب القمعية التي التجأت إليها السلطة الفرنسية توريط العمال الجزائريين ومسؤوليهم، في قضايا قانونية شائكة لإضعافهم بواسطة المحاكم والسجون وتوجيه تهم لهم.

فقد تعرض النجم لأول حلّ بتاريخ 20 نوفمبر 1929م أصدرته محكمة السين بناءً على دعوى وكيل الجمهورية، وقد حلّ النجم بسبب هجماته المركزة، على الاستعمار عشية الاحتفال بمرور مائة سنة من احتلال الجزائر[4].

لكن الحكم الصادر بالحل، لم ينفذ بصورة رسمية لعدم حضور مسؤولي النجم، إلى لمحكمة وسماع إجراء الحل. وبعد مضي ستة أشهر من صدور الحكم استأنف النجميون نشاطهم من جديد

(1) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج1، ص: 301.

(2) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص: 166-167.

(3) – نفسه، ص: 168.

(4) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 175.

لكنهم فوجئوا بقرار الاتهام بتاريخ 31 مارس 1934م، وقام قاضي التحقيق باستنطاق قادة النجم آنذاك وهم: مصالي وأماش راجف، واتهمهم بممارسة نشاط سياسي باسم جمعية منحلة[1].

ولكن بعد الاعتراض الذي تقدم به قادة النجم في 19 جانفي 1935م كانت النتيجة أن اعلنت الغرفة الأولى التابعة لمحكمة السين عن قبولها للاعتراض المذكور وألغت جميع الملاحقات السابقة، وأبطلت الفرامات النقدية، بتاريخ 03 جويلية 1935م، وبرأت محكمة "أميان" من جهتها جميع المتهمين[2].

ولكن وفي نفس السنة تقريبا كانت هناك تهما أخرى تلاحق نفس الأشخاص تقريباً، وهي "تحريض العسكر على العصيان" بهدف الدعاية الفوضوية"، و" التحريض على ارتكاب الجريمة والقتل"، وبموجب هذه التهم أصدرت محكمة الاستئناف الباريزية أحكاماً بالسجن وتغريما على كل من مصالي وراجف واماش بتاريخ 24 جانفي 1935م، وحينما طالبوا باستئناف الحكم ضاعفت المحكمة أحكامها ضدهم والتجأ مصالي إلى جنيف وقضى "راجف وايماش" مدة الحكم في السجن[3].

وفي أوت 1935م صدرت أحكام مختلفة ضد مجموعة أخرى فكان من بينهم سي الجيلاني المشرف على جريدة الأمة الذي حكم عليه بثلاث سنوات سجناً ومائة فرنك غرامة، وكان نصيب كل من "علاوة" و"موهوب محمد" بالسجن لمدة شهر واحد[4].

أما النجم كمنظمة فقد هُدّد بخطر الحلّ مرة أخرى في ديسمبر 1935م، وحضر بعض قادة وأعضاء النجم من بينهم مصالي الحاج للاستماع للإعلان عن حلّ نجم الشمال الافريقي والاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، وذلك بتهمة: "الهدف إلى المساس بمجموع التراب الوطني، وإلى النيل من الشكل الجمهوري للحكومة"[5].

(1) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج1، ص: 458.
(2) – مذكرات مصالي الحاج، المصدر السابق، ص: 173.
(3) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج1، ص: 458.
(4) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 167.
(5) – نفسه ص: 172.

هذا في فرنسا، أما في الجزائر فقد واصلت المحاكم، والسلطات الاستعمارية ملاحقة أحباب الامة، وحزب الشعب الجزائري خليفتي النجم، واستمرت المحاكم في فرنسا تلاحق المشرفين على جريدة "الأمة"، وتصدر ضدهم أحكام بسبب ما كانوا ينشرونه من مقالات في الأمة[1].

وكانت نهاية النجم كمنظمة شرعية على يدي حكومة الجبهة الشعبية، حينما حلت النجم بقرار 27 جانفي 1937م[2].

كما تعرض حزب الشعب خليفة نجم شمال إفريقيا، إلى عمليات قمع واضطهاد وملاحقة واسعة وهذه كانت ضريبة المطالب والبرنامج الذي وضعه وطالب بتحقيقه وفي مقدمته التحرر، فهو الحزب الوحيد الذي سعى إلى قطع جذور الاستعمار، وقابل الاستعمار هذا الموقف بإجراءات قمعية أكثر وحشية وأضحى السجن مدرسة للنضال وشهادة وطنية على تحمل الأذى[3].

ومن أمثلة على الاعتقالات والملاحقات ضد حزب الشعب الجزائري وقادته اعتقال مناضلي من تلمسان في سبتمبر 1937م هذا أدى إلى اضراب عام ومظاهرات، وتواصلت سلسلة من الاعتقالات في شهر فيفري 1938م في كل من العاصمة وعنابة وقسنطينة وتلمسان وحتى فرنسا ضد قادة وأعضاء من حزب الشعب الجزائري[4].

ونتيجة للتعذيب الذي عانى منه مناضلو حزب الشعب الجزائري داخل السجون كان استشهاد أرزقي كحال، شهادة حية على القمع والاضطهاد الذي عانى منه مناضلو هذا الحزب، ولأول مرة تقام جنازة وطنية شاركت فيها الجماهير الجزائرية وغطى العلم الجزائري تابوته[5].

وفي 1939م تم حل حزب الشعب في سبتمبر، أوقفت جرائده، " الأمة، البرلمان الجزائري" من الصدور، وتم إطلاق سراح "مصالي الحاج" في شهر أوت من نفس السنة، ثم أعيد إليه بتهمة التهيئة للثورة، والتحريض على العصيان، فزج بمصالي ورفقائه، في السجن يوم 14 أكتوبر 1939م، وحكم عليهم بالسجن 16 عام، وتغريمهم مقدار 30 مليون من الفرنكات[6].

(1) – نفسه، ص: 174.

(2) – أنيسة بركات، المرجع السابق، ص: 187.

(3) – محمد قنانش، محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص: 189.

(4) – نفسه ص: 197.

(5) – نفسه ص: 205.

(6) – أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المصدر السابق، ص: 140.

مما سبق نستنتج:

أن الاتجاه الثوري مثله حركة الأمير خالد ونجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري.

أن حركة الامير خالد قد اختلف المؤرخون في تحديد اتجاهها إلا بعد العثور على العريضة التي تضمنت أهداف ونقاط ثورية انفصالية استقلالية.

لكن سياسة الامير خالد تغيرت، وأصبحت أكثر لينا بعد القمع الذي تعرض له خاصة بعد تقديم عريضة المطالب إلى الرئيس ويلسون 1919م، وتحولت إلى المطالبة بالمساواة وإلغاء القوانين الاستثنائية ووقف مدافعاً في كل مرة عن شخصية الجزائر العربية الاسلامية، غير أن الإدارة الاستعمارية رأت في ذلك تطرفاً فواجهته بشدة وقامت بنفيه، لكنه واصل نشاطه السياسي في المنفى وساند حركات سياسية تهدف إلى تحقيق استقلال البلدان الاسلامية في افريقيا وآسيا.

وبعد أفول حركة "الامير خالد"، ظهر نجم شمال إفريقيا الذي أخذ منها مواقف الامير خالد الانفصالية، وجاء النجم من بدايته بمبادئ استقلالية واضحة صرح بها زعيمه سنة 1927م.

كان للنجم عدة وسائل اعتمدها لتحقيق برنامجه، ومن بين الوسائل التي اعتمدها جريدة الأمة التي كانت تتابع أخبار الجزائريين في الجزائر وفرنسا، وتقدم لهم شروحاً عن برنامجه وأهدافه، وتدعوهم في مناشيرها إلى التمسك بالحضارة.

كان للنجم نشاطاً مزدوج في فرنسا والجزائر، وذلك من خلال المؤتمرات واللقاءات وموقفه من بعض المشاريع الاصلاحية مثل مشروع بلوم–فيوليت، والمؤتمر الإسلامي الجزائري الأول، وفي 1937م قام النجم برفع العلم الوطني.

إثر هذا التقدم والمواقف التي جعلت النجم يبرز في الاتجاه الثوري الاستقلالي، هذا ما أدى بالإدارة الفرنسية إلى ملاحقته وقمعه وحله في 1937م.

وإثر حل السلطة الفرنسية للنجم 1937م ظهر بعد ذلك مباشرة حزب جزائري آخر يحمل اسم حزب الشعب الجزائري، أسسه زعماء النجم المجيد المنحل.

وهذا الحزب وإن اتبع نفس برنامج النجم إلاّ أنه لخص أيديولوجيته في ثلاث نقاط وهي: "لا للاندماج، لا للانفصال، نعم للاستقلال".

ونستخلص من هذه المبادئ أن حزب الشعب كان يريد تحقيق التحرر التام وبناء أسس دولة جزائرية، تكون مرتبطة بماضيها الحضاري العربي الإسلامي يحترم فيها الإسلام دينا والعروبة لغة وتسود فيها العدالة الاجتماعية.

وأن حزب الشعب قد اعتمد على وسائل منها المناشير والمظاهرات والاحتياجات إضافة إلى الصحافة، وكان هدف الحزب من وراء هذه الوسائل يهدف إلى فضح أساليب الاستعمار القمعية والاضطهادية، وكان خطباؤه في تجمعاتهم يحرضون على مواصلة الكفاح ضد البؤس والاستعمار ويؤكد له النصر.

ووقف حزب الشعب ضد مشروع فيوليت واعتبره أداة جديدة لتقسيم المجتمع الاسلامي.

إن هذا النشاط لحزب الشعب ومواقفه جعلتنا نقول أن حزب الشعب كان وطنياً ثوريا تدرج مع مرور الزمن إلى أصالته العربية الاسلامية.

الفصل الثالث

الاتجاه الاصلاحي (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

المبحث الأول: ميلاد جمعية العلماء المسلمين وأهدافها ومبادئها ووسائلها

المبحث الثاني: نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931-1939م)

المبحث الثالث: علاقة جمعية العلماء باتجاهات الحركة الوطنية (الاتجاه الاستقلالي والحزب الشيوعي الجزائري أنموذجاً)

المبحث الرابع: موقف الادارة الفرنسية من جمعية العلماء ونشاطها خلال هذه الفترة.

الفصل الثالث

الاتجاه الاصلاحي (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

يعالج هذا الفصل الاتجاه الإصلاحي، وهو من أبرز اتجاهات الحركة الوطنية خاصة في الميدان التربوي والثقافي والديني، فضمن هذا الفصل تطرقنا إلى ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، هذه الجمعية التي استطاعت أن تقف ردحًا من الزمن في وجه حملة التشويه والطمس، وبالتالي المحافظة على كيان الأمة الجزائرية بمكوناتها العربية والإسلامية، وأهدافها، ومبادئها التي لخصها إبن باديس في شعاره "الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا".

كما تعرضنا إلى نشاط جمعية العلماء، من خلال بعض مواقفها، من قضايا التعليم والتجنيس والاندماج، وموقفها من مشروع بلوم فيوليت، ونشاطها في المؤتمر الإسلامي الجزائري، وقد حاولنا أن نتعرض إلى نشاط جمعية العلماء في فرنسا، واقتصرنا على نشاطها السياسي.

ثم تعرضنا لعلاقة جمعية العلماء بالاتجاه الاستقلالي والحزب الشيوعي الجزائري. هذه العلاقة التي ساهمت في نشوؤها بعض المتغيرات والمستجدات منها تنظيم، وتأطير أكبر تجمع سياسي، كانت له نتائج متعددة على المستوى الداخلي والخارجي، ومن أهم نتائجه كما نستعرض إليها هي المواقف التي اتخذتها الإدارة الفرنسية من جمعية العلماء خلال هذه الفترة بعرقلة نشاط الجمعية وبإصدارها لمجموعة من القوانين التعسفية في حقها.

المبحث الأول: ميلاد جمعية العلماء المسلمين وأهدافها ومبادئها ووسائلها

ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في رسم الشكل الجديد للحركة الإصلاحية بالجزائر.

فعشية الحرب العالمية الأولى غادر الجزائر جماعة، من العلماء الشبان إلى تونس، والمغرب، والحجاز، والشام، بغية الحصول على الثقافة العربية الإسلامية، حيث توجد معاهد العلم الكبرى، بعد أن حوصرت منابع العلم الأصلية في الجزائر من طرف الإدارة الفرنسية، وقد شملت موجة المهاجرين الشبان: عبد الحميد إبن باديس، والبشير الإبراهيمي والطبيب العقبي، وقد تأثرت هذه المجموعة بالأفكار الإصلاحية التي قادها محمد عبده، ورشيد رضا، وبعد عودتهم إلى الجزائر عملوا على نشر الوعي القومي عبر الصحافة والمدارس وعقد الندوات، وإلقاء المحاضرات، وكانت تراودهم فكرة إنشاء منظمة تجمع صفوفهم، وتوحد جهودهم، وتكون منبرا لأفكارهم الإصلاحية، وجاءت احتفالات فرنسا في الجزائر لتحيل آمالهم إلى واقع ملموس وتعجل لظهور جمعية العلماء[1].

المطلب الأول: ميلاد جمعية العلماء المسلمين وأهدافها

الفرع الأول: ميلاد جمعية العلماء المسلمين

في صباح يوم الثلاثاء السابع عشر من ذي الحجة عام 1349هـ/5ماي 1931م اجتمع في الجزائر العاصمة، بنادي الترقي اثنان وسبعون عالما[2]، بينما اعتذر بالكتابة والقبول، نحو خمسين عالما آخر.[3] كان منهم مشايخ الطرق الصوفية، وبعض الموظفين الدينيين الرسميين، وكان هذا إثر النداء الذي أطلقته جريدة الشهاب التي طالبت منهم تشكيل "حزب ديني محض" بهدف تنقية الدين من

(1) – تركي رابح عمامرة، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر**، ط5، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 1422هـ/2001م، ص: 208.

(2) – عبد الرحمان إبن العقون، المصدر السابق، ج2، ص: 211.

(3) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائرية وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، ط2، دار مداد، قسنطينة، الجزائر، 2009م، ص: 134.

الخرفات والمعتقدات الخاطئة التي أدخلها عليه الجهلة، والعمل على العودة إلى الأصول القرآنية والسيرة النبوية وإلى سيرة الأجيال الثلاثة الأولى[1].

وقد استمد الإصلاحيون شجاعتهم من الأمثلة العديدة للتجمعات السياسية الإسلامية منها: اتحاد المنتخبين على الخصوص، ومنظمة المعلمين الأهالي، وسير الخلدونية التونسية وبعد العديد من المحاولات المتعثرة هنا وهناك، بدأ الحوار بين منظمي الحزب الديني يقتصر على نقاشات حول عدم ممارسة السياسة المرابطية، وقد تسارعت الأمور غداة الاحتفال بالذكرى المئوية، لتعجل بضم صفوف المصلحين وجمع شتاتهم.

فبناءً على رأي العلماء فإن هذه التطورات، قد جعلت خلق الجمعية أمرًا ضروريا، لأن الفكرة كانت ناضجة والأمة مستعدة[2].

اختلفت الروايات حول إنشاء الجمعية ومؤسسها الأول، فهناك من يقول: أن عمر إبن قدور هو أول من نادى بتأسيس جمعية العلماء تحت اسم جماعة التعارف الإسلامي، في حين يذكر الإبراهيمي أن ابن باديس قد اتصل به في سطيف عام 1924م، وأفصح عن نيته في إنشاء جمعية تعرف باسم جمعية الإخاء العلمي[3].

ويقول الإبراهيمي عن ميلاد جمعية العلماء:

«تكونت في شكلها القانوني أواسط عام 1931م ميلادية، وكان الله جعلها تنقيصا للاستعمار، فقد كان نشوانًا بغمرة الفرح لمرور مئة سنة على استقراره بالجزائر، وقد مضى في السنة التي قبلها في مهرجانات صاخبة دعا إليها العالم كله فلبى إلا قليل، فما إن دخلت السنة الثانية، حتى فوجئ بتكوين جمعية العلماء في غمرة ابتهاج الأمة بهذا المولود الجديد»[4].

(1) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** المرجع السابق، ج1، ص: 436.

(2) – أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج3، ص: 413.

(3) – محمد البشير الإبراهيمي، **سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد بمركزها العام نادي الترقي بالجزائر**، دار الكتب، المطبوعات الجميلة، الجزائر، ب ط، ص: 45.

(4) – محمد البشير الإبراهيمي، **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، (1952–1954م)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ج4، ص: 164-165.

وهكذا عقدت جمعية العلماء مؤتمرها التأسيسي بنادي الترقي، وقد ضم هذا الاجتماع كما أسلفنا الذكر 72، عالما جاءوا من مختلف أنحاء القطر، ومن مختلف الاتجاهات الدينية، منهم المتطرفون ومنهم الرجعيون، هذا الاجتماع ترأسه السيد عمر إسماعيل، وجرى الاجتماع في شكل جمعية عمومية لسن القانون الأساسي للجمعية[1].

- حضر هذا الاجتماع 13 عضوًا ، ترأس الجمعية منذ تأسيسها عبد الحميد إبن باديس[2]الذي لم يحضر الاجتماع إلا بعد (03) أيام[3].
- في ظل غياب "عبد الحميد إبن باديس" عن الاجتماع التأسيسي عينوا السيد "أبا يعلا الزواوي" رئيسا مؤقتا وللكتابة الأستاذ "محمد الأمين العمودي" وتم وضع القانون الأساسي[4]، وقرأه كاتب الجلسة على الحاضرين فوافق عليه كل الأعضاء بالإجماع[5]، والذي تكون من 23 فصل[6].
- وضع هذا القانون مختصرا وصيغ بطريقة، وأسلوب لا يثير شك الإدارة الفرنسية ولا يخيف مشايخ الطرق الصوفية الذين كان الكثير منهم يتوجس خفية من هذا التنظيم الجديد.
- هذا عن قانونها الخاص الذي صيغ ليسير المهام المنوط بها من جمعية العلماء، أما عن الهيئة الإدارية فقد كونت طبقاً لمنطوق مواد الفصل العاشر من القسم الثالث الخاص بالعضوية داخل الجمعية[7]، وحتى تضمن الجمعية فوز العلماء المصلحين المجددين اشترطت توفر عدة اعتبارات في

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 134. أنظر الملحق رقم: 02

(2) – هو عبد الحميد إبن محمد المصطفى بن مكي إبن باديس، ولد في ديسمبر 1889م، من أسرة بربرية قسطنطينية، مشهورة بالعلم والثراء، تلقى تعلمه الأولي في الكتاب بقسنطينة، ثم تتلمذ على يد حمدان لونيسي من عام 1903م، أكمل تعليمه في جامع الزيتونة، في 1931م بدأ نشاطه في ميدان الإصلاح الديني فبدأ بتأسيس مجموعة من الصحف لينتقل بعد ذلك إلى تأسيس جمعية علماء المسلمين التي كان له فضل كبير في تأسيسها....»أنظر: عمار طالبي، **آثار الإمام عبد الحميد إبن باديس**، ج4، دار اليقظة العربية، دمشق،1968م، ص ص: 72-73.

(3) – محمد خير الدين، المصدر السابق، ج1، ص: 100.

(4) – هناك اختلاف حول وضع القانون الخاص للجمعية فالإبراهيمي ينسب إليه وضع القانون أما أحمد توفيق المدني فينسب صياغة ووضع القانون إليه. أنظر، أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**...،ج2، ص ص: 177-178.

(5) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 134.

(6) – هذا القانون تكون من 5 أقسام اندرج ضمنها 23 فصل أنظر: **من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، تقديم عبد الرحمان شيبان، دار المعرفة، الجزائر،م2008، ص: ص21-27.

(7) – العربي بلقاسم، **كلمة عن جمعية العلماء وانتخاب هيئتها الادارية** ، جريدة البصائر، العدد 135، قسنطينة، 14 أكتوبر 1938م، ص: 2.

المترشحين لعضوية المجلس الإداري، هذا الأخير الذي ضم عن طريق الاقتراح أعضاءه وهم: "عبد الحميد أبن باديس، محمد البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، محمد الأمين العمودي، مبارك الميلي، إبراهيم بيوض، المولود الحافظي، مولاي بن الشريف، الطيب المهاجي، السعيد الياجوري، حسن الطرابلسي، عبد القادر القاسمي، محمد الفضيل الورتلاني"[1].

- وقد قررت الهيئة الإدارية في أول اجتماع لها ترجمة القانون الأساسي إلى الفرنسية وتقديمه إلى الحكومة للمصادقة عليه[2].
- وبعد تشكيل الهيئة الإدارية وانتخاب الرئيس قُدّم القانون الأساسي إلى الحكومة، فصادقت عليه بعد 15 يوما فقط، وقد اشتمل هذا القانون على أربعة وعشرين فصلا، تتضمن أهداف الجمعية واتجاهاتها، ووسائل عملها، ومناهجها الإصلاحي، والتنظيمات المالية، والإدارية كما اشتملت على الاساليب التي تتبعها في معالجة القضايا المستجدة على الصعيد الوطني والمستوى الداخلي بين الأعضاء، وقد نص القانون الأساسي على محاربة الأمراض الاجتماعية مثل الخمر والميسر والبطالة والفجور، بعد أن حدد الشكل القانوني للجمعية وأضفى عليها الصيغة الدينية، والأدبية، نص على إبعادها عن خضم السياسة[3].
- وإلى جانب قانونها الأساسي فقد وضح للجمعية لائحة داخلية في 1933م وذلك تطبيقا للفصل الثالث والعشرون من القانون الأساسي للجمعية[4].
- وتشتمل هذه اللائحة على مائة وسبع وأربعين مادة تنظم علاقتها مع غيرها من الجمعيات والأحزاب، وتحدد مهام كل عضو من الأعضاء.
- وبعد أربعة ايام من الاجتماع والتنظيم والهيكلة أعلن عن ميلاد جمعية العلماء المسلمين والتي ساهمت بالمهادنة، لذلك لم تتردد الإدارة الفرنسية في فتح الترخيص، والتصريح لها لأنها لم تكن ترى في الجمعية على الأقل في ذلك الوقت ما يهدد مصالحها، والقارئ للقانون الأساسي

(1) – محمد خير الدين، المصدر السابق، ج1، ص ص: 100-101.

(2) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 137.

(3) – نفسه، ص: 138.

(4) – للإطلاع على هذه اللائحة الداخلية الخاصة بجمعية العلماء المسلمين أنظر: **من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، المصدر السابق، ص ص: 28-72.

للجمعية يفسر موقف الإدارة الفرنسية، لذلك اعترف الحاكم العام "ميرانت" رسميا بتأسيس الجمعية بتاريخ 22 ماي 1931م[1].

الفرع الثاني: أهدافها:

- يرى معظم الباحثين أنه من خلال القانون الأساسي لجمعية علماء المسلمين الجزائريين نصل إلى نتيجة مفادها أن الجمعية أنشئت للوعظ والإرشاد، وتهذيب الناس ومحاربة الأمراض الاجتماعية، والابتعاد عن كل المسائل السياسية على الأقل في بداياتها الأولى، ولكن المتتبع لنشاط الجمعية يجد بكل وضوح أن أهدافها كانت وطنية سياسية بالدرجة الأولى، وإن كانت قد بدأت بتطهير المعتقد وتهذيب السلوك وتحسين الأخلاق[2].
- ومن هذا فإن إبن باديس لخص أهداف الجمعية فيما يلي « القرآن أمامنا، والسنة سبيلنا والسلف الصالح قدوتنا، وخدمة الإسلام والمسلمين، وإيصال الخير لجميع سكان الجزائر غايتنا»[3].
- كما لخص أحد أعضاء الجمعية أهدافها فيما يلي: «إحياء الإسلام بإحياء القرآن والسنة وإحياء اللغة العربية وآدابها، وإحياء التاريخ الإسلامي وآثار قادته»[4] في حين ربطها البعض بالنشاط السياسي ومعاداة الاستعمار، وبفكرة تكوين الدولة الجزائرية.
- أما فرحات عباس، فأكد أن أهدافها تكمن في تجديد الإسلام، والصراع ضد المرابطين أداة الاستعمار، بينما "جوزيف ديبرمان" فرأى أن أهداف الجمعية تتمثل في فهم لغة القرآن والعودة إلى الثقافة الإسلامية...» [5].
- هذا لا يعني أن السياسة لم تكن من بين أهداف الجمعية، فقد اتفق مؤسسوها الأوائل على إخفاء البعد السياسي الثوري، الذي كانوا يهدفون إليه من وراء المقاصد الدينية، والثقافية، وعملوا لها جهارا نهارا، فأعمالهم تقوم على أساس التربية، والتعليم، ومحاربة الآفات الاجتماعية، وإحياء القيم الإسلامية العربية، واتخذوا لذلك برنامج واضح، (الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا)، وأما هدف الجمعية في المجال الديني والاجتماعي، فلم يكن مخفياً وكان واضحاً وهو

(1) – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص: 28-29.

(2) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 144.

(3) – أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص: 89.

(4) – نفسه، ص: 86.

(5) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق ، ص: 145.

بعث نهضة دينية فكرية تقوم أساسا على القرآن والسنة النبوية، وفي المجال السياسي تهدف إلى بعث شخصية وطنية أصلية لا تتأثر بالاتجاهات الشرقية ولا الغربية[1].

- أما البشير الإبراهيمي فقد حدد أهداف الجمعية في نقطتين: "إن جمعيتكم هذه أسست لغايتين شريفتين، لهما في قلب كل عربي مسلم بهذا الوطن مكانة لا تساويها مكانة، وهما إحياء مجد الدين الإسلامي، وإحياء مجد اللغة العربية"، ويضيف إلى هذا أن إيحاء مجد الدين الإسلامي يتمثل في تصحيح أركانه الأربعة وهي: العقيدة والعبادة والمعاملة والخلق، أما إحياء مجد اللغة العربية فلكونها لسان هذا الدين ومترجم أسراره ولسان القرآن، ولسان محمد صلى الله عليه وسلم وتاريخ الدين الإسلامي، ولسان أمة من قبل وبعد[2].

وعليه فإن برنامج جمعية العلماء تلخص في هدفين رئيسيين وهما:

هدف بعيد المدى: يتمثل في محاولة استرجاع استقلال الجزائر، وتكوين دولة عربية إسلامية فقد أعلن "إبن باديس" سنة 1936م –وهو ما يزال عضوًا في المؤتمر الإسلامي– أن الهدف من وجوده فيه هو ضمان الشخصية الجزائرية، وأن المطالبة ببرنامج بلوم–فيوليت يجب أن لا يتحول إلى مشروع يهدر مقومات الشخصية[3]، وهذا الهدف لا يمكن للجمعية أن تحققه إلا إذا حققت هدفها قريب المدى والمتمثل في : تصفية الإسلام، وما علق به من شوائب، ومحاربة جهود الزوايا وإحياء اللغة العربية، وهذا بنشر المساجد والمدارس...وفصل الدين الإسلامي عن الدولة، والوقوف ضد محاولات مسخ الشخصية الجزائرية بكل أنواعها[4].

(1) – نفسه ، ص: 147.

(2) – البشير الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي** ، ج1، المصدر السابق ص ص: 134-139.

(3) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 147.

(4) – محمد الميلي، إبن باديس وعروبة الجزائر، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1980م، ص: 25.

المطلب الثاني: مبادئها ووسائل نضالها

الفرع الأول: مبادئها

وتتلخص مبادئ الجمعية، وبرنامجها بصفة عامة في الشعار الذي ينسب إلى الشيخ "عبد الحميد إبن باديس" أول رئيس لها وهو« الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا»[1].

وتمثلت مبادئها في نقاط نذكر منها:

- إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به خلال القرون الأخيرة؛
- العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية؛
- السعي لتوحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام؛
- توعية الشباب الجزائري بالشخصية الجزائرية، وتهيئته للنضال في المستقبل؛
- إقامة جسور للتعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية والإسلامية؛
- الدعوة إلى توحيد العمل المشترك مع أبناء تونس والمغرب؛
- نشر تعليم عربي مستوحى من الوحدة العربية الإسلامية[2].

الفرع الثاني: وسائل نضال الجمعية

اعتمدت الجمعية في نشر أهدافها ومبادئها خاصة في الفترة الاولى من إنشائها على وسائل كثيرة، لكنها لم تتعدى المسجد، والمدرسة، والنادي، والصحافة هذه الأخيرة التي استطاعت جمعية العلماء من خلالها، أن تبني قاعدة شعبية لها[3].

(1) المدرسة: وبواسطة بناء المدارس خرجت الجمعية عن الطرق المألوفة في الكتاتيب القرآنية والزوايا المعروفة فقامت الجمعية بإنشاء المدارس الحرة المستقلة عن تأثير الإدارة، ولتحقيق هذا الهدف كونوا ونشطوا جمعيات تربوية بيداغوجية تعمل هذه الجمعيات على إقناع المسلمين الجزائريين بمساعدتها وإرسال أبنائهم إليها[4].

(1) – Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie contemporaine (1930-1988)** , éditions CASBAH, Alger, 2004, P 78

(2) – عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص: 264.

(3) – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص: 137.

(4) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين دورها في تطوير الحركة لوطنية (1931–1945م)**، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2009م، ص ص: 138–139.

وكانت مدارس العلماء في مجملها، مدارس ابتدائية خلال مرحلة الدراسة، ويستغرق التعليم في المرحلة الابتدائية ست سنوات

وتتكون من ثلاث أقسام هامة هي:

- القسم التحضيري ومدته سنتان؛
- القسم الإبتدائي وفترته سنتان؛
- القسم المتوسط ومدته سنتان[1].

أما عن منهاجها فكان يقوم على ثلاث أسس تتمثل في تربية إسلامية متينة وثقافة عربية إبتدائية ومبادئ أولية للمعارف العلمية[2].

وقد انتشرت هذه المدارس في جميع أنحاء القطر الجزائري، مثل قسنطينة التي بلغ عدد المدارس فيها سنة 1938م نحو 85 مدرسة تضم حوالي 4047 تلميذا مسجلاً[3].

وبلغ عدد المدارس في عمالة الجزائر 28 مدرسة في 1835م، وكان عدد المدارس الحرة في تزايد حتى، وصل سنة 1938م حوالي 68 مدرسة، وتضم 9063 تلميذا. أما فيما يخص المدارس القرآنية الحرة، ففي سنة 1936م كان عدد التلاميذ فيها يقدر بـ 50193 تلميذا[4].

لكن ما يلاحظ أن الحكومة الفرنسية قامت بإصدار مرسوم 08 ماي 1938م، الذي ينص على غلق المدارس الحرة، وعرقلتها وذلك بعد تفطنها لتأثير الكبير للجمعية، من خلال هذه المدارس على المجتمع الجزائري، ولم تعد المدارس الحرة لازدهارها وعملها إلا بعد1944م[5].

(2) النوادي الثقافية: اهتمت جمعية العلماء بتأسيس النوادي الثقافية وأهمها نادي الترقي الذي تأسس من طرف أعيان مدينة الجزائر، الذين فتحوا له محلا ضخما بساحة الحكومة في العاصمة، وأصبح نقطة التقاء المثقفين ومركزا للاحتفالات والمحاضرات، وكان ابن باديس يلقي فيه

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 178.

(2) – نفسه، ص: 178.

(3) – نفسه، ص: 179

(4) – نفسه، ص: 179.

(5) – محمد خير الدين، **التعليم العربي الاسلامي بالجزائر ومحاولة القضاء عليه**، جريدة البصائر، العدد 115، قسنطينة 20 ماي 1938م، ص ص: 1-2

المحاضرات كلما زار العاصمة[1]، هذه النوادي كان لها دور كبير في تنظيم الشباب، وتربيتهم تربية دينية ووطنية، وتأطيرهم في منظمات رياضية وثقافية[2].

(3) كذلك من بين أهم الوسائل التي اعتمدتها جمعية علماء المسلمين نجد المساجد فبالإضافة إلى كونها محلاً للتعبد، فقد كانت مدرسة لمكافحة الامية، ومركزاً لبث فكرة الإصلاح وتوجيه المسلمين إلى ما يصلح به دينهم ودنياهم، ونقطة إلتقاء بين كافة طبقات المجتمع[3].

وقد شرح ابن باديس في إحدى مقالاته دور وأهمية المسجد فقال: «إذا كانت المساجد معمورة بدروس العلم، فإن العامة التي ترتاد المساجد سوف تكون من العلم على حظ وافر، وتتكون منها طبقة مثقفة الفكر صحيحة العقيدة، وبصيرة بالدين فتكمن هي في نفوسها ولا تهمل، وتكون قد عرفت العلم وذاقت حلاوته، وتعليم أبنائها وهكذا ينشر العلم في الأمة ويكثر طلابه من أبنائها»[4].

ومن أهم المساجد التي كانت مركز إشعاع حضاري: نذكر الجامع الأخضر، سيدي قموش، سيدي عبد المؤمن، والمسجد الكبير، سيدي فتح الله بقسنطينة[5].

(4) وإلى جانب المدارس والنوادي والمساجد أسس العلماء صحافة راقية، لعبت دوراً بالغ الأهمية في توعية الشعب وتثقيفه، ونشر مبادئ الجمعية والدفاع عن مؤسساتها التعليمية وإطاراتها الوطنية، وأول جريدة أسستها جمعية العلماء هي " المنتقد"، ولكن بسبب لهجتها الشديدة سارعت الادارة الفرنسية لتعطيلها[6]. وفي نفس السنة أي 1925م ، أصدرت جريدة "الشهاب"[7] التي نشط وتجند الكثير من العلماء والمصلحين للكتابة فيها منهم: "مبارك الميلي، الابراهيمي، أحمد توفيق المدني، محمد السعيد الزاهري، وبعد 1933م تم تخصيص جزء من هذه الجريدة لجمعية العلماء المسلمين نشر خطبهم ومقالاتهم ثم أصدرت الجمعية جرائد خاصة بها مثل: الشريعة المحمدية، السنة النبوية، والصراط السوي[8]،

---

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطوير الحركة الوطنية** ، المرجع السابق ، ص ص: 194-195.

(2) – سعيد بورنان، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962م) رواد الكفاح السياسي والإصلاحي**، المرجع السابق، ج2، ص: 26.

(3) – محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص: 116.

(4) – عبد الحميد بن باديس، العامة المتعلمة، مجلة الشهاب، م6، ج11، ديسمبر 1930م، ص ص: 692-693.

(5) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق ص: 186.

(6) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطوير الحركة الوطنية** ، المرجع السابق، ص: 130

(7) – أنظر الملحق رقم (09)

(8) – عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق ، ص: 131

كذلك من جرائد الجمعية جريدة "البصائر"[1] التي أسستها 1935م وأصبحت لسان الجمعية الرسمي وهي الجريدة التي كانت تحمل راية البيان العربي في شمال إفريقيا، وتكافح من أجل إحياء اللغة العربية وإرجاع الإسلام إلى عهده الزاهر[2].

وعليه فإن دور الصحافة لم يقتصر فقط على فكرة الإصلاح الديني فحسب، بل كان من أهدافه الاساسية محاربة الطرق الصوفية، والإدارة الاستعمارية، والعمل على احياء الشخصية الجزائرية.

كما اعتمدت جمعية العلماء على، وسائل أخرى مثل الاحتجاج، والمقابلات، والوفود والرحلات والمشاركة في التجمعات العامة ومن أمثلة على ذلك:

منشور "ميشال"، وقرار "رينيه" اللذان أثار موجة من الاحتجاج لدى الجمعية قابلتها هذه الأخيرة بالسخط في صفحاتها، واجتماعاتها، وبالبرقيات، والرسائل إلى المسؤولين، وكان أعضاء الجمعية يقابلون المسؤولين الفرنسيين في الشؤون الأهلية، ويبدون لهم تذمر الجمعية من الاجراءات التي تتخذ ضد حرية التعليم، والصحافة والوعظ في المساجد، وكانت أخر مقابلة في هذا الشأن مع الوزير "رينيه" نفسه عند زيارته إلى الجزائر في ربيع سنة 1935م، وقام "ابن باديس" وأنصاره برحلات مختلفة في أنحاء الجزائر، يبثون دعوتهم وينشرون الوعي لدى الجماهير ويتمثلون برجال العلم والاصلاح بالمناطق النائية وخلال سنة واحدة قاموا بزيارة أكثر من خمسين مدينة.

أما المشاركة في التجمعات العامة، وإرسال الوفود فيتضح من خلال المؤتمر الإسلامي، فقد شارك فيه العلماء بنشاط كبير[3].

فكانت الجمعية تأمل، وتحتج، وتتحالف إذا ما دعت الضرورة حتى مع الشيوعيين، والفاشيين واليهود[4].

(1) – أنظر الملحق رقم (10)

(2) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطوير الحركة الوطنية** ، المرجع السابق، ص: 132

(3) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق، ج3، ص: 90.

(4) – نفسه، ج3، ص: 91.

المبحث الثاني: نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931-1939م)

إن النشاط الثقافي، والتعليمي، والديني لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين كان ظاهراً منذ البداية من خلال قانونها الأساسي- ويحتوي على ثلاثة وعشرون فصلاً كما أسلفنا الذكر في المبحث السابق- والذي حدد فيه أهداف الجمعية، واتجاهها العام الذي لا يخرج عن الإطار الإصلاحي في الميادين الاجتماعية، والثقافية، والدينية، والتعليمية، وذلك وفقاً للشريعة الإسلامية، وحسب المنطق والقوانين المعمول بها، ومما تجدر الإشارة إليه أن نشاط الجمعية لم يكن مقتصراً على الجزائر فقط لكنه امتد في فترة معينة ليصل إلى فرنسا[1].

المطلب الأول: نشاط جمعية العلماء في الجزائر

الفرع الأول: جمعية العلماء ونشاطها الثقافي والتعليمي والديني

كانت جمعية العلماء تعمل في ثلاثة ميادين متنوعة، ولكنها متكاملة في نفس الوقت، وهي الميادين العلمية، والدينية، والثقافية[2].

1) في الميدان العلمي والثقافي:

لقد آمنت الجمعية بالعلم فكانت تدعوا إلى العلم وترغب فيه، وتعمل على نشره في النفوس، عن طريق المدارس التي أنشأتها، والمساجد التي كونتها والنوادي التي أسستها، في طول البلاد، وعرضها، أو حتى بإرسال ابنائهم إلى المدارس الفرنسية، ونادوا بتعليم المرأة، ولكن لم يصلوا إلى درجة مساواتها بالرجل في كل شيء لأن الجو الاجتماعي، لم يكن يساعدهم على ذلك، ولعل هذا ما جعل بعضهم يعيب عليهم كونهم تركوا المرأة في وضع أدنى في السلم الاجتماعي[3].

لذلك نادت الجمعية باليقظة والاصلاح من جهة، وإعداد جيل جديد يفهم الإسلام فهماً صحيحاً ، ويهتم بقضية التربية والتعليم التي تمثل القاعدة الأساسية، لا للتقدم فحسب وإنما للحياة

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطوير الحركة الوطنية** ، ص ص: 309-310.

(2) – تركي رابح عمامرة، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورؤساؤها الثلاث (1931-1956م)**، المؤسسة الوطنية للكتب للفنون المطبعية، الجزائر، 1425هـ/2004م، ص: 105.

(3) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 98.

الكريمة من جهة أخرى، وذلك ما تجسد في خلق نظام دراسي عربي حر عصري، ومنفتح يقوم خطه العام على ثلاثة محاور الإسلام ديننا، العروبة لغتنا والجزائر وطننا[1].

كما ركز العلماء على الثقافة العربية والآداب الإسلامية، بعد أن طغت فكرة الادماج على كل مجالات الحياة في الجزائر، ولم يتوقف العلماء إلى التعليم الديني فقط واللغة العربية بل نادوا بتعلم كل العلوم وجميع اللغات الحية، ولكن على أساس أنها مكملة لتعليم الإسلام، والثقافة العربية[2].

وقد نادى بعض العلماء إلى حرية الأفكار ونبذ التقليد لأن ذلك هو الطريق الصحيح للتقدم الحقيقي: «إن كل أمة أبتلت بداء التقليد – أضاعت رشدها وتركت أعظم ميزة منحها الله عز وجل للإنسان ألاّ وهي العقل فيطرقها الخلل في أعمالها المادية والأدبية، وتصبح مملوكة للغير فما علينا إلا أن نطلق للفكر سراحه يصول ويجول على دعاة الاصلاح العاملين على انقاذ الامة الجزائرية من ربقة التقاليد أن تكون أول نقطة في الإصلاح هي العمل لحرية الأفكار»[3].

كما قامت جمعية العلماء خلال هذه الفترة بإنجاز ثقافي امتد إلى فرنسا من خلال جهود "الفضيل الورتلاني" منذ 1936م، لفائدة مسلمي فرنسا المعرضين للتحلل من الإسلام والعروبة، ذلك أن الجمعية أخذت على عاتقها تلقين أبناء العمل الجزائريين مبادئ القراءة، والكتابة بالعربية، ومبادئ الدين الإسلامي، وتاريخ الإسلام، وجغرافية الجزائر، وقامت الجمعية بفتح عشرات النوادي المنظمة للاجتماع، والتخاطب بالعربية، وإلقاء المحاضرات للكبار، والدروس التعليمية للصغار، حتى يرتبطوا بالحضارة العربية الإسلامية، وبوطنهم الأصلي الجزائر[4].

2) في الميدان الديني:

أ- موقف الجمعية من الطرق الصوفية: على الصعيد الديني عملت الجمعية على محاربة الطرقية وذلك من أجل تطهير المجتمع الجزائري المسلم من الشوائب والخرافات التي ألصقها به الدخلاء على الدين، وشنت حرباً شعواء متواصلة على شيوخ الزوايا والطرق، الذين عملوا على محو الدين

(1) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 99.

(2) – **نفسه**، ج3، ص: 99.

(3) – نفسه، ص: 100.

(4) – تركي رابح عمامرة، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورؤساؤها الثلاث (1931–1956م)**، المرجع السابق، ص ص: 38–39.

وطمس مبادئه، وإفساد عقول الشعب، واستحدثوا في الإسلام ما يبرأ الله ورسوله منه ويشمئز له العقل وظروف العصر [1].

ويوضح العلامة " الطيب العقبي" سبب مقاومة المصلحين للطرقيين ومؤسساتهم في حديث له مع صحفي فرنسي كبير سنة 1935م حيث قال: « نحن لا نحارب المرابطين لعداوة شخصية بيننا وبينهم أو حسداً لهم على ما أوتوا من مرتبة، وجاه، ولكننا نحارب الجهل والضلال الذين تلبسوا بهما، فنشأ عن ذلك الإضرار المادي، والأدبي بهذه الأمة حتى بلغت أقصى دركات الانحطاط الفكري والاجتماعي معاً، كما هو مشاهد ومعلوم من رجال الأمة الإسلامية اليوم، كما أننا نحارب الطرقين لأنه لا طرقية في الإسلام وإنما هو دين واحد طريقة جامعة»[2]

ومن خلال هذا فإن العلماء المصلحين كانوا يعتبرون الطرق الصوفية علة العلل في الفساد ومنبع كل الشرور، حيث اعتبروا كل ما هو متفش بين أفراد العامة هو من ابتداع في الدين وتحريف في العقيدة، وإلحاد في الناشئة، ناتجاً عن الطرق الصوفية، ومرده إليها[3]، وهذا ما أكده "الابراهيمي" سنة 1935م بأن الطرق المبتدعة في الإسلام هي سبب تفرق المسلمين[4]، وبما أن جمعية العلماء كان هدفها اصلاحي بالدرجة الأولى فقد أخذت على عاتقها إصلاح المجتمع الذي يبدأ بتطهير العقائد فكانت محاربة الطرقية تعني محاربة الاستعمار نفسه وبطريقة غير مباشرة، لأن الطرقية كانت أداة طيعة في يد الاستعمار، الذي كان يغذيها، ويستغلها للتوغل في أعماق المجتمع[5].

ب- موقف الجمعية من التبشير: وقفت الجمعية موقف العداء والمحاربة لرجال التبشير بالدين المسيحي في الجزائر حفاظاً على الاسلام والعروبة، ذلك أن الاستعمار منذ أن وطأة أقدامه أرض الجزائر سعى لإيجاد الطرق، والسبل من أجل السيطرة على المجتمع الجزائري، فكانت سياسة التبشير من أفضل، وأسهل السبل للسيطرة السياسية والروحية، لذا حاولت فرنسا القضاء على كل ما ليس نصرانيا لإظهار النصرانية في مظهر الديانة الانسانية، وهذا ما يعلل تحاملها على الدين الإسلامي الذي تعتبره خطراً عليها لذلك عملت على اتباع كل السبل للحد من انتشاره،[6] ويعتبر الكردينال " لافيجري" هو من وضع أساس التبشير واسس مراكزه المهمة ثم

(1) – يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المرجع السابق، ص: 89.

(2) – الطيب العقبي، المغالات معرض أداء وأفكار (أجوبة حكيمة)، مجلة الشهاب، م11 ج5، قسنطينة، أوت 1935م، ص: 286.

(3) – البشير الابراهيمي، **سجل مؤتمر جمعية العلماء**، المصدر السابق، ص: 61.

(4) – نفسه، ص: 62.

(5) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، مرجع سابق، ص: 272.

(6) – البشير الابراهيمي، **سجل مؤتمر جمعية العلماء**، المصدر السابق، ص: 72.

أتمت الجمعيات التبشيرية ما بدأ به، وهي جمعيات قوية يمدها الاغنياء من المسيحين بالملايين من المال، ويمدها رجال الكهنوت ونساؤه بالأعمال، وتمدها الحكومة بالمعونة والتأييد[1]، وما كان لجمعية العلماء إلاّ أن تتصدى لهذا الخطر المحدق بالشعب الجزائري وذلك بوسائل عدة منها الخطب الدينية والمنتديات الادبية والكتابة في الصحف، وتأسيس المدارس العربية والإسلامية[2]، إلا أن التبشير لم يلق النجاح الذي يتناسب مع الجهود المبذولة فيه والسبب في ذلك يعود إلى تصلب الجزائري في دينه مهما بلغت به العامية والأمية والفقر[3].

الفرع الثاني: جمعية العلماء والنشاط السياسي

منذ تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جاء في القانون الأساسي لها أنها لن تخوض في المسائل السياسية بأي حال من الأحوال ولكن هل التزمت جمعية العلماء بهذا النص؟[4].

مرت جمعية العلماء منذ نشأتها بمرحلتين الأولى، وتبدأ منذ نشأتها حتى سنة 1936م وقد تميزت هذه المرحلة بالطابع الإصلاحي وفي هذه المرحلة نستطيع القول أن جمعية العلماء كانت قد اتخذت وبحذر شديد سلوكاً معارضاً للسياسة، وتميزت هذه المرحلة بالطابع الإصلاحي المحض رغم، وجود بعض الانتقادات للسياسة الاستعمارية ووضع الاهالي، كذلك بعض المواقف الشخصية لشيخ " عبد الحميد بن باديس"[5]، أما المرحلة الثانية فتبدأ من سنة 1936 إلى غاية 1945م في هذه المرحلة عرفت الجمعية طفرت جديدة وذلك من خلال موقفها من مشروع "لوم-فيوليت"، ودعوتها إلى عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري وهكذا، وجد العلماء أنفسهم ملزمين بالنزول إلى معترك السياسة، وذلك نتيجة للظروف المحيطة بها، وهذا ما يؤكده قول "الإبراهيمي": «إذا كان الإسلام ديننا وسياسة، فجمعية العلماء دينية سياسية، قضية مقنعة لا تحتاج إلى سؤال أو إلى جواب، وجمعية العلماء ترى أن العالم الديني، إذا لم يكن عالماً بالسياسة، ولا عاملاً لها، فليس بعالم، وإذا تخلى العالم الديني عن السياسة فمن يصرفها ويدريها؟»[6].

(1) – البشير الابراهيمي، المصدر السابق، ص: 72.

(2) –نفسه، ص ص: 72-73.

(3) – تركي رابح عمامرة، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورؤساؤها الثلاث (1931-1956م)**، المرجع السابق، ص ص: 108-109.

(4) – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 28.

(5) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** المرجع السابق، ج1، ص: 438.

(6) – الإبراهيمي، أثار الإمام محمد البشير الابراهيمي، المصدر السابق، ج4، ص: 170.

أولاً نتعرض لبعض مواقف الجمعية من التجنيس والادماج وهي من المسائل الاكثر تعقيداً والأكثر مصيرية.

1) موقف الجمعية من التجنيس والاندماج

أصبحت مسألة التجنيس والادماج بعد 1930م قضية الساعة[1]، ذلك أن فرنسا قد ركزت سياستها خلال هذه الفترة على محاولة دفع الجزائريين إلى التجنس بالجنسية الفرنسية، بعد ان تنازلوا عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، ثم بعد ذلك العمل على إدماج الجزائر شعباً وأرضاً في فرنسا وراء البحر الأبيض المتوسط، وذلك لكي يسلخوا الجزائر سلخاً من جسم العروبة والإسلام فتصبح لا قدر الله أندلس ثانية في القرن العشرين الميلادي[2]، فجاء رد فعل جمعية العلماء والتي اعتبرت أن التجنس معارض للإسلام، واعتبرته ردة، ونشرت بخصوص ذلك فتوى بردة المتجنس[3].

وأثار "توفيق المدني" مخاطر التجنس على الشخصية الاسلامية قال: «إن أول تلك الطرق طريقة التجنس أي التخلي عن الجنسية واللغة، ورفض التاريخ والتقاليد الإسلامية، وتبني جنسية العرق المهين، مع كل ما يترتب عنه من تغيير في اللغة، والاخلاق والذهنية، وقد خاض أنصار هذا الطريق دعاية نشطة وشديدة ، فقاموا بالكتابات، وألقوا الخطابات، ونظموا الملتقيات ونشروا الجرائد والمجلات بالفرنسية طبعاً، واجتهدوا في التأثير في العناصر المسلمة التي تكونت في المدرسة الفرنسية وتشعبت بالأفكار الفرنسية»[4].

كذلك من ردود فعل جمعية العلماء على الادماج، والتجنيس، ومواقفها من الاندماج الذي اعتبرته خطراً على وجود الكيان الجزائري[5]، رغم أنه بعض العلماء لم يمانعوا قبول الشق السياسي من مشروع الادماج في اطار سيادة فرنسا وقوانينها، لأنه لا يتنافى مع تمسك الشعب الجزائري بإسلامه ووطنه ومن بينهم الشيخ " الطيب العقبي"، الذي لم يعارض قط منح المواطنة الفرنسية للأهالي، بشرط أن يستطيعوا الاحتفاظ بقانون أحوالهم الشخصية[6].

(1) – مبارك محمد الميلي، التجنس وفتوى جمعية العلماء في شأنه، مجلة البصائر، العدد 100 قسنطينة، بـ08 فيفري 1938م، ص ص: 1-2.

(2) – تركي رابح عمترة، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورؤساؤها الثلاث (1931–1956م)**، المرجع السابق، ص: 70.

(3) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** المرجع السابق، ج1، ص: 440.

(4) – نفسه، ص: 440.

(5) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 92.

(6) – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** المرجع السابق، ج1، ص: 441.

وحسب "مهساس" فإن مواقف جمعية العلماء بقيت مترددة بين الغموض والولاء تارة وقبول الادماج السياسي ورفض التجنس تارة أخرى، بل والذهاب أحياناً إلى حد الاقرار بوجود الامة الجزائرية ولكن يمكن اعتبار ردّ "ابن باديس المشهور على "فرحات عباس عندما نفى وجود الأمة الجزائرية ردّاً كافيا لموقف جمعية العلماء من الاندماج حيث قال: « لقد بحثنا في الماضي والحاضر فلاحظنا أن الامة الجزائرية موجودة، وقد تكونت مثلها تكونت جميع أمم الأرض، ولهذه الامة تاريخها الذي يشهد عليه جلائل الأعمال ووحدتها، وخصالها الحميدة منها والذميمة شأن جميع الامم في العالم، لذا نقول إن هذه الأمة ليست فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تكون فرنسا حتى لو أرادت الادماج ولهذه الأمة إقليمها المحدد الذي هو الجزائر في حدودها الحالية»[1].

2) جمعية العلماء ومشروع فيوليت:

إن موقف العلماء من مشروع بلوم فيوليت كان واضحاً منذ البداية والعلماء ساندوا المشروع، رغم معرفتهم بالهدف الحقيقي لفيوليت من وراد هذا المشروع، لكن هذه المساندة لم تكن إلا من حيث المبدأ ما دام يعترف للجزائريين ببقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين مع إعطائهم حق الانتخاب في مجلس الأمة الفرنسي[2]، إذن فمحتوى المشروع لا يخرج عن هذا الاطار أي تمثيل المسلمين الجزائريين بمجلس الأمة الفرنسي، ولكن هذا التمثيل كان مقصوراً على فئات اجتماعية معينة لا يمكن أن تعبر عن إرادة الأمة، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من الفصل الأول لهذا المشروع، والفئات التي خصها هي: الضباط العسكريين الذين خرجوا من الجيش الفرنسي والجزائريين الذين يحملون الشهادات العلمية والموظفين في الادارة الفرنسية، البشاغوات والأغوات....إلخ[3].

وعليه هل يكون من المعقول إذن أن يطالب العلماء بتطبيق هذا المشروع وهو لا يعطى حق الانتخابات إلا لفئة ضئيلة من المسلمين الجزائريين الذين قد تكون لهم عواطف اتجاه الفرنسين بناء على الاعتبارات السابقة والمكانة التي خصوا بها من طرف الادارة الاستعمارية؟

إن العلماء قد قبلوا هذا المشروع كما أسلفنا الذكر من حيث المبدأ فقط، واعتبروه نقطة البدء في تحقيق الاصلاحات الواسعة، ولكن هذا الموقف كان بعد فشل المؤتمر الإسلامي الجزائري، لأن

(1) – أحمد مهساس، المرجع السابق، ص: 88.

(2) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 440.

(3) – البشير الابراهيمي، في الشمال الافريقي (ما هو برنامج فيوليت) مجلة الشهاب، م13، ج3، قسنطينة، ماي 1937م، ص: 160-162.

العلماء ومن خلال جريدة الشهاب علقوا على هذا المشروع، ووصفوه بالعجز عن تحقيق مطالب المسلمين إذاً كان تبني العلماء لمشروع "بلوم فيوليت" بعد خيبة الأمل الكبير التي مني بها المؤتمر الإسلامي لذلك تحول العلماء للمطالبة بتطبيق مشروع "بلوم فيوليت"، من أجل تحقيق بعض الإصلاحات للمسلمين الجزائريين كخطوة أولى[1]. رغم أن بعض الكتابات رأت في تبني هذا المشروع تراجع كبير عن مواقفهم المبدئية وحتى أن البعض ذهب إلى حد وصمها بتأييد الادماج، وبخضوعها للمطالب التي كان ينادي بها كل من الحزب الشيوعي الجزائري، وفيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين[2].

ولكن العلماء رأوا في مشروع "بلوم فيوليت" خطوة أولى في طريق الحرية الدينية والسياسية والاقتصادية، والوصول بالجماهير الشعبية إلى مرحلة أكثر وعياً، ونضجاً، لتطالب باستقلالها الوطني ولكن مماطلة الحكومة الفرنسية، وعدم قدرتها على تطبيق الاصلاحات الجزائرية، جعل العلماء يغيرون مسارهم وينبذون مشروع فيوليت[3].

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن جمعية العلماء أصرت في العمل على انجاح مشروع بلوم فيوليت بالرغم من عدم اقتناعها التام به، وذلك لتفادي الوقوع في مواجهات مباشرة مع الادارة الفرنسية حيث قال "ابن باديس" في جريدة "الشهاب": «الأمة الجزائرية أمة متكونة كما وجدت وتكونت ووجدت كل أمم الدنيا، ولهذه الامة تاريخها الحافل بجلائل الاعمال، ولها وحدتها الدينية، واللغوية ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها من حسن وقبيح، شأن كل أمم الدنيا إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها، وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها لا تريد أن تندمج، ولها، وطن محدود معين، وهو الوطن الجزائر بحدوده الحالية لمعروفة»[4].

(1) – محمد حمزة مواقف، **ابن باديس السياسية من خلال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931–1940م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة ، الجزائر، 2000–2001م، ص: 60.

(2) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 265.

(3) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 447.

(4) – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص: 142؛ وأنظر أيضاً: أحمد مهساس، المرجع السابق، ص: 88.

وتنتهي أحلام جمعية العلماء في الإصلاح بداية من شهر سبتمبر 1938م[1]، وهو تاريخ الرفض الرسمي والنهائي لمشروع بلوم فيوليت، هذا المشروع الذي وضع جمعية العلماء في فترة معينة على المحك والتشكيك في نزاهتها ومحافظتها على مقومات الشخصية الجزائرية[2].

3) جمعية العلماء والمؤتمر الإسلامي الجزائري الأول والثاني:

إن صعود الجبهة الشعبية للسلطة، أو ما يعرف بتكتل أحزاب اليسار في ماي 1936م برئاسة "ليون بلوم"، دفع بالجمعيات والاحزاب السياسية على توحيد الجهود وتشكيل تحالف جزائري لتحقيق بعض الأهداف السياسية[3].

ففي جانفي 1936م دعا الإمام "عبد الحميد ابن باديس" إلى انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول وقد اشترك فيه كل من الاتجاه الليبرالي الذي كانت تمثله النخبة الجزائرية، والاتجاه الشيوعي الذي كان يمثله الحزب الشيوعي الجزائري[4].

وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من المطالب العامة وهي خاصة بالمؤتمر بصفة عامة منها:

- إلغاء جميع القوانين والقرارات الاستثنائية الخاصة بالجزائيين المسلمين؛
- إلغاء الولاية العامة الجزائرية ومجلس النيابات المالية، ونظام البلديات المختلطة والمحاكم العسكرية؛
- المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية مطابقة لروح القانون الإسلامي وتحريره[5].

والعديد من المطالب نكتفي بذكر الخاصة بجمعية العلماء، فمعظمها كان منصبا على اعتبار اللغة العربية لغة رسمية ثانية في البلاد إلى جانب الفرنسية، بالإضافة إلى المحافظة على الدين الإسلامي ونشره بواسطة مؤسساته سواء التعليمية أو المساجد، وتقويتها وتعزيزها بعناصر جديدة من خرجي

(1) – Benjamin Stora, Op.Cit, P40

(2) – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص: 142.

(3) – نفسه، ص: 143.

(4) – يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص: 32.

(5) – للاطلاع على مطالب المؤتمر الإسلامي أنظر: يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص ص: 52-54.

مدارس دينية تنشأ من أجل هذه الغاية، وبإنشاء جمعية دينية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على المساجد، واصلاح التعليم الديني، وإنشاء كلية دينية[1].

ومن هنا يتضح لنا المساهمة الفعالة لجمعية العلماء في هذا المؤتمر في جميع مراحله ولا سيما الدور الذي قام به كل من "ابن باديس، والابراهيمي، والعقبي، والعمودي" وغيرهم من الذين كانوا وراء المطالب الدينية والخاصة باللغة العربية[2].

ومن هذا يتضح لنا أن جمعية العلماء قد خاضت في السياسة من أوسع أبوابها وذلك من خلال مشاركتها في هذا التجمع السياسي الكبير هذه المشاركة أثارت العديد من الآراء المتضاربة فمنهم من استنكر هذه المشاركة، ومنهم من رأى أنها أخطأت في رسالتها الاصلاحية، ومنهم من رأى ان هذا المؤتمر لم يكن له أية هدف، وفي هذا الاطار كان رأي الشيخ "كحول" الذي استنكر المؤتمر بصفة عامة وللجمعية بصفة خاصة وذلك في البرقية التي أرسلها إلى الحكومة الفرنسية[3].

وقد دافعت الجمعية عن موقفها بهذا التصريح: «إن السياسة تعني الأمة كلها وأن الجمعية جزء من هذه الأمة»[4]. ورغم المطالب المعتدلة في هذا المؤتمر، إلاّ أن حكومة ليون بلوم بعد اجتماعها بوفد المؤتمر الإسلامي، الذي انتقل إلى باريس حاملاً معه مطالب، التي خرج بها من المؤتمر أعلنت بأنها ستدرس مطالب الوفد الجزائري، لكن الحكومة الفرنسية قابلت هذه المطالب بالفرض، وجاء ردّ الرفض سريعاً[5].

وبعد فشل المؤتمر الإسلامي الأول سنة 1936م، دعا "ابن جلول" إلى عقد مؤتمر إسلامي ثاني سنة 1937م، حضرته كل القوى والاتجاهات السياسة ماعدا حزب الشعب، لكن بقي المؤتمر محافظاً على المطالب نفسها التي قابلتها فرنسا بمشروع بلو-فيوليت، والذي فتح المجال أكثر للإدماج ودفع الجمعية إلى رفضه، وقد تعرض المؤتمر إلى نقد لاذع من طرف "مالك بن نبي" ذلك أن جمعية العلماء سلمت زمام الأمور إلى يد شخص "ابن جلول"، حيث قال: «أن العلماء وهم أمناء على مصلحة الشعب —سلموا الأمانة لغيرهم، سلموها لمن يضعها تحت قدميه، لتكون سليماً يصعد عليه

(1) — البشير الابراهيمي، مطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين — حقوق الأمة الجزائرية التي تطالبها من الأمة الفرانسوية – مجلة الشهاب، م12، ج5، قسنطينة، جويلية 1936م، ص ص: 211-212.

(2) — عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 431.

(3) — نفسه، ص ص: 431-433.

(4) — أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1996م، ج2، ص ص: 145-146.

(5) — عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص: 144.

للمناصب السياسية، وهي تعرف مسبقاً ما سيؤول إليه المؤتمر»[1]. رغم ما قاله "مالك بن نبي" إلاّ ان الحكم على "ابن باديس" كان قاسياً باعتبار أن المؤتمر لم يكن إلا مناورة من طرف "ابن باديس"، وهذا ما يؤكده حين يقول: «إن الذين كانوا معنا يوم قابلنا رئيس الوزراء "بلوم" باسم المؤتمر، يعلمون تصريحه بأننا لا نرجع بأيدينا فارغة، وأنه سيشرع في الحين القريب في تحضير مطالبنا المستعجلة .. والجزائر تنخدع وتطمع، ويمكن أن يطول انخداعها ويستمر طمعها، ويمكن أن ينجلي لها سراب الغرور، فتقلع عن الانخداع، وتقطع حبل الطمع، وتصل باليأس وما يثمره ويقتضه، وأما نحن الجزائريون، فإننا نعلم من أنفسنا أننا أدركنا هذا، وأدركنا مغزاه، وهو يكاد يعم ولن تتردد في أنه قد آن أوانه ودقت ساعته، فما ذا تريد فرنسا من مماطلتنا؟ »[2].

وكانت الغاية من عقد المؤتمر الثاني، هو المحافظة على وحدة الصف والتصدي للضغوطات الأوربية الممارسة على رئيس الحكومة الفرنسية، لاسيما ضغط اللوبي الذي مارسه اليمين المتطرف من جهة، والمعمرون الأوروبيون في الجزائر من جهة أخرى على البرلمان الفرنسي، وكان الهدف من وراء ذلك إجهاض هذا المشروع والحيلولة دون تجسيده في الميدان، وهوما تحقق فعلاً من خلال رفض مجلس الشيوخ الفرنسي في سبتمبر 1938م لهذا المشروع، لتتلاشى بذلك أحلام دعاة الجمعية في الإصلاح[3].

وفي الاخير ورغم فشل الجمعية في تحقيق اصلاحاتها عن طريق مشروع بلوم-فيوليت، أو عن طريق المؤتمر الإسلامي الجزائري، فإنها استطاعت أن تخلق أرضية للمطالبة بحقوق الشعب المهدورة كذلك هذا الفشل أنقص كثيراً من الوزن السياسي لدعاة الاندماج، لكنه عزز بالمقابل من المركز النضالي لحزب الشعب، وكان بمثابة الانتصار السياسي لمطالبه الوطنية ولاسيما مطلبه المتعلق بالاستقلال التام، الذي أصبح أكثر واقعية لدى الجزائريين بمختلف توجهاتهم ذلك أن "ابن باديس" نفسه اعتبرها نقطة البداية نحو الاستقلال، والاعلان عن الثورة ضد فرنسا لو لم توافه المنية سنة 1940م[4].

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 432.

(2) – محمد الميلي، **ابن باديس وعروبة الجزائر**، المرجع السابق، ص ص: 180-181.

(3) – عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق،، ص: 145.

(4) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 88.

المطلب الثاني: نشاط العلماء في فرنسا

لم يقتصر نشاط جمعية العلماء على الجزائر فقط بل أنه انتقل خلال مرحلة معينة إلى فرنسا، وقد ظهر ذلك خاصة منذ 1936م فقد نشطت جمعية العلماء في الميدان الثقافي، والذي شمل التربية والتعليم، والوعظ، والإرشاد من خلال النوادي التهذيبية، التي أنشأتها جمعية العلماء في فرنسا وكذلك إحياء المناسبات الدينية[1]، وإضافة إلى نشاطها في الميدان الثقافي كان للجمعية نشاط إعلامي تقوم به من خلال منشورات، وصحف الجمعية بفرنسا[2].

أما نشاطها السياسي فانحصر في عنصرين هامين وهما مقاومة مظالم الاستعمار والمشاركة في نشاطات المنظمات الأخرى والندوات الدولية.

الفرع الأول: مقاومة مظالم الاستعمار

إن الادارة الفرنسية ومنذ ان تأسست جمعية العلماء عملت على عرقلة نشاطها، خاصة لما تجاوز نشاط الجمعية المجال الديني والاصلاحي وبدأت تخوض في المسائل السياسية، لكن ذلك بعد فوات الأوان كما اكتشفت أنها أشد خصومها خطراً وأكثرهم تأثيرا في أوساط الجزائريين، فأصدرت ضد العديد من القرارات الجائرة ضد مؤسساتها التعليمية ومعلميها ومساجدها ونواديها وصحفها لكن كل هذه العراقيل لم توقف نشاط الجمعية بل زادت من صمودها في الميدان، وبقيت تؤدي رسالتها وقد قابلت تلك الاجراءات بالسخط والاحتجاج، في صحفها واجتماعاتها وبإرسال الوفود والبرقيات للمسؤولين الفرنسيين[3]، ومن الملاحظ أن حتى في بلد الديمقراطية كانت جمعية العلماء تتعرض لنفس السياسة التعسفية الممارسة عليها بالجزائر هذا أدى إلى ارتفاع أصواتها من خلال نواديها[4]، بفرنسا تنديداً واحتياجاً على ما كانت تتعرض له جمعية العلماء، ففي أواخر 1936م، اجتمع بباريس أكثر من ستة آلاف من أنصار جمعية التهذيب ضد اعتقال الشيخ "العقبي"[5]، وفي ديسمبر 1937م احتج ممثلو نوادي التهذيب بقوة على المضايقات، والمظالم الهاطلة على المؤسسات

(1) –بورنان سعيد ، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا (1936م–1954م) رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2008م–2009م، ص ص: 56–59.

(2) – نفسه، ص: 66.

(3) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص ص: 201–202.

(4) – بلغ عدد أندية العلماء في فرنسا سنة 1938 عشرة منها ستة أندية في باريس وضواحيها وثلاثة أندية في ولاية الراون ونادي واحد في مرسيليا رغم وجود اختلاف بين المؤرخين في عددها وأماكن تواجه أنظر: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 135.

(5) – مجلة الشهاب، ج9، م12، قسنطينة، ديسمبر 1936، ص: 462.

الدينية في الجزائر كما احتجوا على تفتيش السلطة لنادي "كيلشي" بباريس، وطالبوا باحترام المؤسسات التهذيبية في المستقبل وحمايتها من أعداء التهذيب، كذلك حين منعت السلطات الفرنسية المسلمين من إقامة صلاة العيد، اجتمع مسلمو دائرة باريس وعددهم تقريباً ألفان بنادي التهذيب ونددوا فيه بهذه الواقعة واعتبروه مساساً بالحرية الدينية لهم، وأكدوا عزمهم عن الدفاع عنها[1].

في اجتماع عام عقده أنصار نوادي التهذيب يوم 09 أفريل 1938م بباريس، رفع المجتمعون برقية احتجاج إلى كل من وزير الداخلية، ووزير التربية الفرنسيين والحاكم العام بالجزائر نشر نصها في جريدة "الدفاع" لصادرة بتاريخ 20 أفريل من نفس السنة، أعربوا فيها عن رفضهم واحتجاجهم ضد كل أنواع المظالم التي يتعرض لها معلمي جمعية العلماء من أمثال: "عبد العزيز بن الهاشمي، وعبد الحفيظ الجنان وسعيد بن حافظ، وعمر دردور وبلعور يحي" وغيرهم، وطالبوا بإعادة " عبد الحفيظ الجنان" إلى وظيفته كمؤذن، والكف عن التهديدات المسلطة على "ابن الحافظ"، كما احتجوا بقوة ضد القرار الذي يفرض على نوادي العلماء نفس القوانين السارية على المقاهي الأهلية[2].

وفي 30 أفريل 1938م عقدت جمعية التهذيب بباريس اجتماعاً عاماً في ساحة "فولتير" حضره جميع غفير من المسلمين، وبعد سماع الخطب تقرر بالإجماع إرسال هذا الاحتجاج إلى الحكومة والذي جاء فيه: «إن المسلمين المجتمعين بباريس في نادي التهذيب، ببطحاء "فولتر" يوم السبت 30 أفريل 1938م وعددهم أفان وخمسمائة، يجددون احتجاجهم بكل غضب وامتعاض ضد سلوك الادارة الجزائرية نحو الإسلام والعروبة، وكانوا يظنون أن القرن العشرون الذي عم نوره الدنيا يشملهم بأي صفة من الصفات، وكانوا يحسبون أن تعذيب هذه الأمة طيلة قرن، كاف فوق الكفاية وكانوا يعدون دماءهم التي أسلوها مع فرنسا ثم تذهب هدراً، وكانوا ينتظرون دائماً تحقيق مبدأ فصل الدين عن الدولة، كما هو الشأن في سائر البلاد الأخرى، وكانوا يتطلعون الفينة بعد الفينة إلى إعطاء الجزائريين حقهم الطبيعي، وفي مقدمة ذلك "التعلم"، وكانوا يعتقدون أخيراً أن عهد الحكومة الشعوبية سيمتزج على الأقل بصيص من روح الانسانية، ويقضي على جانب من الوحشية، ولكن وللأسف خاب ضننا في كل ذلك، ورأينا اليوم من الشدة والقسوة ألواناً مما عرفناه من قبل ..» [3].

(1) – أحاديث جمعية العلماء وحوادثها – اجتماع في نادي التهذيب وأداء صلاة العيد- جريدة البصائر العدد 93 قسنطينة، 31 ديسمبر 1937م، ص: 2.

(2) – سعيد بورنان، **نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا**، المرجع السابق، ص: 63-64.

(3) – الفضيل الورتلاني، جمعية التهذيب بباريس ترفع بالاحتجاج ضد ما يحاك للدين والعربية، جريدة البصائر، العدد 114، قسنطينة، 20 ماي 1938م ص: 4.

وخلال هذا الاجتماع لم يفوت المجتمعون الفرصة وقدموا نداء استغاثة لفرنسا الديمقراطية ضد فرنسا الاستبدادية احتجاجاً، واستنكاراً على اعتقال رجال جمعية العلماء، واصدار قانون 08 مارس لعرقة التعليم العربي الحر، والقانون المضاد للنوادي الجزائرية الصادر في 20 جانفي 1938م[1].

وخلاصة القول أن نوادي التهذيب بفرنسا كانت تعمل ضد تعسفات الادارة الفرنسية الاضطهادية سواء في فرنسا أو في الجزائر

الفرع الثاني: المشاركة في نشاطات المنظمات والندوات الدولية

شارك العلماء خلال تواجدهم في باريس في الكثر من التظاهرات والتجمعات التي كانت تنظمها الجمعيات، والمنظمات، والأحزاب السياسية مثل: حزب نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري، والحزب الشيوعي الفرنسي، الجمعية الفرنسية للصداقة والثقافة، وتعاونية جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا، شعبة مرسيليا لشباب المؤتمر الاسلامي الجزائري، وغيرها من التنظيمات ولم تكن مشاركة العلماء شكلية فقط بل ساهموا بالخطابات والمحاضرات[2].

كما كان للعلماء بفرنسا حضور ونشاط في بعض المؤتمرات والندوات الدولية التي دُعيت جمعية العلماء للمشاركة فيها فقد حضر "الشيخ الورتلاني"[3] المؤتمر الدولي للكتاب الأحرار المنعقد بباريس في شهر جولية 1937م، وألقى محاضرة انتقد فيها سياسة فرنسا في الجزائر خاصة محاربتها لوسائل العلم الثلاث: الصحافة التي قال عنها أنها لم تتمتع بجزء من المائة من حرية هذا القرن الزاهر، سيما العربية منها، والمدارس، إذ أن مليون إلا مائة ألف من أبناء الأهالي في الجزائر لا يجدون مكاناً في المدارس الرسمية؟، ومع ذلك فإن الادارة الفرنسية تمنع فتح المدرس الحرة على نفقتنا لتعليم اللغة العربية[4]،وكذا المساجد التي أوصدت في وجه العلماء، وفتحت لرجال الطرق الذين ينشرون أفكار

(1) – جمعية التهذيب بباريس ترفع احتجاجها ضد ما يحاك للدين والعربية، جريدة البصائر، العدد 114، قسنطينة، 20 ماي 1938م، ص ص: 4-5.

(2) – سعيد بورنان، **نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا**، المرجع السابق، ص: 64.

(3) – من مواليد 06 فيفير 1900م بقرية الجمعة بلدية بني ورثلان ولاية سطيف بنحدر من أسرة الحسين الورتلاني، حفظ القرآن الكريم وتتلمذ عي يد خيرة من الاساتذة، التحق بسلك المتعلمين على يد ابن باديس، وكما عرف عنه من صراحة في الأي وجرأة في النقد فقد اختاره ابن باديس لتمثيل جريدة الشهاب عبر الوطن كما اختاره مساعداً له في التدريس بداية من 1933-1934م وفي منتصف 1936م شد الرحال إلى باريس، وكان ممثلاً لجمعية العلماء بين صفوف الجالية فعمل لنر مبادئها في مجال الدين، اللغة، الوطن، وأنشأ أندية تهذيبية وقد وصل نشاطه في 1938م ليسافر بعدها إلى مصر، وانتقل إلى كثير من الدول إلى توفير أثر مرض عضال في 12 مارس 1959م. أنظر: الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، للطباعة، الجزائر، 2007م، ص ص: 29-36.

(4) – الفضيل الورتلاني، المؤتمر الدولي للكتاب الأحرار، جريدة البصائر ،العدد 101، قسنطينة، 25 فيفير 1938م ص: 4

ليست من الدين في شيء، ومما جاء في محاضرته قوله: «إننا مرتبطون، سياسيا بفرنسا منذ قرن وسبعة سنوات، ولفظ فرنسا أيها السادة، إذا أطلق ينصرف إلى الشعب بأجمعه وهذا الشعب ما أبغضناه ولا أسأنا إليه يوما ما كما يشهد التاريخ هو أعدل شاهد، ولكن لفظ فرنسا في عرف السياسة – سيما في الجزائر المسكينة معناه طائفة من الاستبدادين والانتفاعين الذين يريدون ليس فقط أن يعيشوا على حساب مجهودات الإنسان، ولكن على حساب تعطيل مواهبه العقلية، ونتائجه الفكرية أيضاً، والدليل على ذلك وجود تسعمائة ألف صبي يتشردون في الازقة، والأنهج من دون تعليم وهم يعيشون في القرن العشرين ، قرن العلم والنور !! فباسم ذلك الجيش الجرار – أيها الأحرار أرفع صوتي عالياً مستغيثاً بضمائركم أن تثوروا بأقلامكم النارية ضد من يريد حرمانهم من هذا الحق الطبيعي..»[1].

كذلك كانت للجمعية مشاركة أخرى في المؤتمر الدولي الثاني للكتاب الأحرار الذي انعقد في العام الموالي بباريس من 22 إلى 24 جويلية 1938م، وألقى خلاله "الورتلاني" خطاباً باسم جمعية العلماء شرح فيه وضع الجزائر، ولعل أن مشاركة العلماء في هذا المؤتمر قد عادت عليها بالكثير من الفوائد فبفضل مشاركتهم في المؤتمر أصبح الخطباء على اختلاف مشاربهم يذكرون الاسلام، ويحترمونه ويشيدون بمحاسنه[2].

وفي الاخير نستطيع القول ان جمعية العلماء كان لها نشاط واسع في فرنسا خاصة ما بين 1936م-1940م ولا يقل أهمية عن نشاطها داخل الجزائر.

(1) – الفضيل الورتلاني، في المؤتمر الدولي للكتاب الأحرار، جريدة البصائر، العدد 100، قسنطينة، 18 فيفري 1938، ص: 04.

(2) – انعقاد المؤتمر العالمي الثاني في باريس وتمثيل جمعية العلماء المسلمين، جريدة البصائر، العدد، 127، قسنطينة، 19 أوت، 1985م، ص ص: 2-3.

المبحث الثالث: علاقة جمعية العلماء باتجاهات الحركة الوطنية (الاتجاه الاستقلالي والحزب الشيوعي أنموذجاً)

المطلب الأول: علاقة جمعية العلماء بالاتجاه الاستقلالي

كانت هناك مناسبات عديدة جمعت بين الاتجاه الاستقلالي – الذي مثله نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري – وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فخلال سنة 1933م عندما منع مرشدو جمعية العلماء من الوعظ والإرشاد في المساجد الرسمية، قام النجم باحتجاج ضد منشور المنع الصادر عن السلطات الفرنسية لسنة 1933م، وهذا الاحتجاج اتخذ شكل تجمع سبعة ألاف عامل جزائري، عبر هؤلاء العمال عن استنكارهم لصدور المنشور الذي عرف باسم منشور "ميشال"، وقد ترتب عن ذلك الاحتجاج تعرض الكثير من العمال الجزائريين بفرنسا إلى ملاحقات حيث حكم على مسؤوليهم بالسجن[1].

أما عن أول لقاء مباشر بين قيادة النجم وممثلي جمعية العلماء فقد تم في جويلية 1936م عندما سافر وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى باريس بهدف تقديم مطالب المؤتمر إلى الحكومة الفرنسية ونظم له أعضاء النجم استقبالاً حضره مصالي الحاج نفسه، وكان "ابن باديس والابراهيمي والعقبي والأمين العمودي"، من بين أعضاء الوفد، وقد كتبت جريدة " الامة" بخصوص لقاء باريس أن نجم شمال افريقيا قد استقبل وفد المؤتمر الذي كان من بين أعضائه قادة الجمعية بالتحية، وقد خص النجم العلماء بزيارات عديدة بمقر إقامتهم كما أقاموا لهم حفل شاي تكريما لهم، وأثناء ذلك تبادل الطرفان الآراء حول مشروع بلوم–فيوليت[2].

ويذكر " عبد الحميد زوز" شهادة عامل جزائري قديم وأحد مؤسسي النجم وهو "بانون أكلي" في حوار دار بينه، وبين عبد الحميد ابن باديس حول مشروع بلوم–فيوليت وخلفيته، فالعلماء كانوا يرون في هذا المشروع خطوة في طريق التطوير الاجتماعي الذي سيشمل كافة الشعب الجزائري بالتدريج، وليس هناك في نظرهم أدنى خطر على الشعب الجزائري طالما بقي متمتعاً بأحواله الشخصية، والحقوق الوراثية، وما اشتمل عليه المشروع من الارتباط بفرنسا لم يكن في نظرهم يعدو

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 311.
(2) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص: 133.

حدود التعاون معها، وتورد بعض الكتابات أن الشيخ "ابن باديس" وبعد المناقشات التي جرت بينه وبين بعض أعضاء النجم قد اقتنع بفكرة النجميين في معارضتهم لمطالب المؤتمر الاسلامي واعتذر أمامهم بأنه أتى للمطالبة فقط ببعض المطالب الدينية، لكن قادة النجم ردوا عليه بأنه لا قيمة للمطالب الدينية في اطار الاندماج[1].

وبناءً على رأي أحد الباحثين الجزائريين أن "ابن باديس" كان حقيقة يجهل مطالب المؤتمر والنتائج البعيدة المدى لتلك المطالب التي جاء بها إلى باريس، أم أنه كان يعلم ما يريد، وأنه يرى في مطالب المؤتمر الاسلامي خطوة أولى ستتلوها خطوات في طريق التحرر الشامل للشعب الجزائري، وهذا ما صرح عنه الشيخ "الفضيل الورثلاني" للعمال الجزائريين في 31 جويلية 1936م عندما قال: «بأن الحديث على التحرر السياسي يجب أن يسبقه الحصول على الاستقلال المعنوي وذلك بواسطة التكوين الدين»[2].

كذلك من المواقف التي جمعت بين الجمعية ونجم شمال افريقيا حادثة اعتقال الشيخ "الطيب العقبي بعد رجوع الوفد إلى الجزائر، فقام زعماء النجم في 08 أوت بساحة "أوجين" في فرنسا بتجميع العرب المقيمين هناك وتوزيع المنشورات عليهم للقيام بمظاهرات احتجاج ضد عملية اعتقال "العقبي" وغلق نادي الترقي[3].

وبالرغم من هذا الوفاق فقد أوردت بعض الكتابات بأن العلماء كانوا يهاجموا النجميين وأعضاء حزب الشعب، وأنهم انحازوا إلى الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الحكومي الاشتراكي القائلين بأن حزب الشعب الجزائري حركة فاشستية، وأن النجميين كانوا يكتفون بالرد على هجمات العلماء كأفراد فقط، وبذلك تجنب النجميون على ما يبدوا الدخول في صراع مع العلماء، وعبروا لهم في مناسبات عديدة عن تأييدهم لنشاطاتهم الدينية، ومن السياسية فيما بعد ذلك أن جمعية العلماء في نظرهم كانت قادرة على خوض الصراع ضدهم لحيازتها سلاحي الدين والعروبة، فالنجميون كانوا يرون فيها هيئة إصلاحية لها القدرة على التوعية الدينية، والحفاظ على الشخصية لاتصالها بالجماهير وسيطرتها على، ودهم وتعلق هذه الجماهير بها لتدينهم الكبير[4].

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى** ، المرجع السابق، ص: 312.

(2) – نفسه، ص: 312.

(3) – نفسه ص: 313.

(4) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص136.

وعلى أية حال فلا النجم، ولا حزب الشعب وبالرغم من المحاولات المبذولة استطاع جلب العلماء إلى جانبه، ورغم ذلك فإن هناك حقيقة واضحة يجب إقرارها بشأن علاقة النجم وحزب الشعب بجمعية العلماء هذه الحقيقة تترجمها بعض المواقف من كلا الطرفين – جمعية العلماء من جهة ونجم شمال إفريقيا، وحزب الشعب من جهة أخرى – ومن تلك المواقف نذكر:

- مجابهة جريدة "الأمة" وتصديرها بشدة إلى ما نشرته جريدة "La justice العدالة" أن مصالي قد اتهم "ابن باديس" بالخيانة[1]، كذلك ما قام به حزب الشعب الجزائري من استنكار إثر اعتقال الشيخ "دردور" وهو من أعضاء جمعية العلماء، وقد جرى ذلك في باريس وحضر لتجمع الذي انعقد بهذه المناسبة أفراد يمثلون جمعية العلماء، وشدد فيه الخطباء على توحيد الصفوف بإعتبار أن الإدارة الفرنسية لا تشفق على الطرفين كليهما[2]؛
- كذلك محاولة "شكيب أرسلان" للتوفيق بن ممثلي نجم شمال افريقيا والعلماء بباريس أثناء قدوم وفد عن المؤتمر الإسلامي الثاني إلى باريس خلال ماس 1937م، ويبدوا أن "شكيب أرسلان" الذي رأى في نشاطهما تكاملاً «فالعلماء لهم جانب الدين والعربية وللنجم جانب السياسة»[3]؛
- كذلك من المواقف التي أبدت فيها جمعية العلماء تأييداً للإتجاه الاستقلالي ، تأييد "ابن باديس"، الصريح لرأي النجم حول مشروع بلوم–فيوليت، وذلك من خلال تصريح له في جويلية 1937م قال فيه: «أما الأقلية فقد ابت قبوله تماماً وذلك لأنها تخشى بعض الألاعيب التي تدري متى تكون ونحن نحترم رأي الأقلية ونأمل بقاءها على رأيها، وهي تطالب بالاستقلال وأي إنسان لا يحب الاستقلال الذي هو أمر طبيعي في وضعية الأمم ! .. » [4].
- وفي نفس العام 1937م عندما حكمت الادارة الفرنسية على "مصالي الحاج" ورفقائه الأربعة بسنتين سجناً والحرمان من كل الحقوق المدنية تطبيقاً لقرار "رينيه"، فكتبت الشهاب بهذا الصدد تقول: «لماذا حكم على قادة حزب الشعب؟ لأن هذا الحزب قد أعلن الحرب الشعواء على الشيوعية، وأنه لا يريد برلمان عند فرنسا، وانما يريد تأسيس برلمان جزائري، يشمل المسلمين

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 319.

(2) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ص: 137.

(3) – نفسه، ص: 137.

(4) – عبد الحميد إبن باديس، الحركة العلمية والسياسية، جريدة الشهاب، م5، ج13، قسنطينة، جويلية 1937م، ص ص: 235–236.

والفرنسيين على السواء، ويشرع القوانين للجزائر، ويغدوا القطر الجزائري بذلك مستقلاً في إرادته عن فرنسا»[1]؛

- وفي أواخر 1937 سرح "ابن باديس" أمام عضوين من حزب الشعب وهما "أرزقي كحال وقناش محمد" بالجزائر قائلاً: «بأنه يتوق إلى استقلال الجزائر، وأن تجربة الجبهة الشعبية كانت أحسن درس للجزائريين» وهناك تم الاتفاق بينه، وبين ممثلي حزب الشعب على وقف الهجمات والعمل على التقارب[2].
- وبالرغم من هذا الوفاق إلا أنه لم يستمر طويلا إذْ عاد الشيخ " الزاهي" يهاجم حزب الشعب الجزائري فإن هذا الأخير قد أظهر من جديد استعداده سنة 1938م لنسيان سوء التفاهم مع العلماء واقترح الدخول في مفاوضات مباشرة مع الشيخ "الفضيل الورتلاني" الموجود بباريس لتحسين العلاقة بين حزب الشعب والعلماء[3]؛

في الأخير ستطيع القول بأن علاقة جمعية العلماء بالاتجاه الاستقلالي (نجم شمال افريقيا وحزب الشعب) كانت علاقة وفاق، وفي نفس الوقت كانت تكامل للمصالح، رغم أنه تخللها بعض الاختلافات في بعض القضايا.

المطلب الثاني: جمعية العلماء والحزب الشيوعي الجزائري

لعله يبدو غريباً للمرء أن يجد تقارباً بين جمعية العلماء المسلمين، والحزب الشيوعي الجزائري خلال الثلاثينات، ولكن هناك مواقف ساهمت في نشوء علاقة بين كل من جمعية العلماء والحزب الشيوعي ومن هذه المواقف نذكر:

- استنكار أعضاء الحزب الشيوعي لمنشور "ميشال" في اجتماعاتهم بعد الاتصالات التي جرت بين جمعية العلماء والحزب الشيوعي الجزائري ومساندة هذا الأخير للجمعية ضد هذا المنشور[4]؛
- ولعل أهم منعطف التقى عنده العلماء المسلمون والشيوعيون الجزائريون هو الدعاية الواسعة المشتركة في إطار الدعوة إلى المؤتمر الإسلامي الجزائري منذ نهاية 1935م ولم تكن الجمعية تتردد

(1) –البشير الابراهيمي، في الشمال الافريقي، مجلة الشهاب، مجلد 13 ج9، قسنطينة، نوفمبر 1937م، ص: 420.
(2) – عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى، المرجع السابق، ص: 315.
(3) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ص: 137
(4) – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ج3، ص: 25.

في الإعلان عن إمكانية التحالف مع التنظيمات السياسية وزعماء الحركات المختلفة إذا ما تطلبت الضرورة لذلك خاصة عندما تكون المبادئ والأهداف تسير على وتيرة واحدة، وتلتقي في نقاط تخدم المصلحة العامة لكلى الطرفين، حتى ولو كانت مع من يعارضنها الرأي، واعتبر الشيوعيون أن الغاية من نجاح المؤتمر هو خير وسيلة للدفاع عن حقوق الجزائريين في ظل مبادئ الجبهة الشعبية واعتبره العلماء خطوة في سبيل التحرر الوطني ويقال أن ابن باديس قد تعرض إلى اللوم من أطراف عدة على تحالفه هذا فرد قائلاً: «كل عدو للاستعمار فهو صديق عبد الحميد بن باديس، وكل صديق للاستعمار فهو عدو عبد الحميد»[1]. وبناء على ما جاء في تقرير عامل عمالة قسنطينة السابق الذكر فإن العلماء والشيوعيين الجزائريين قد نسقوا عملهم خلال تلك الفترة (1936م-1937م) في اطار المؤتمر الإسلامي[2]؛ فإذا كان الفضل في ظهور أو فكرة لعقد المؤتمر الإسلامي يعود إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس وإذا كانت جمعية العلماء قد ساهمت في هذا المؤتمر بنصيب وافر، فإن نشاط الحزب الشيوعي الجزائري كان واضحاً منذ انعقاد المؤتمر حتى فشله، وذلك من خلال تجنيده لكل وسائله للدعاية لهذا المؤتمر ومن وسائله التي اعتمدها وكان لها دور فعال هي جريدة الكفاح الاجتماعي الشيوعية[3]؛

- لكن التحالف بين العلماء والشيوعيين لم يدم طويلاً خلال الثلاثينات ، نتيجة لازدياد نفوذ العلماء من جهة وبسبب تحول الشيوعيين عن مبادئهم من جهة أخرى فالشيوعيين تحولوا من فكرة الدفاع عن الجزائر إلى محاربة الفاشية ومن ثمة فقد ابتعد العلماء عن الشيوعية والجبهة الشعبية[4].

(1) – محمد حمزة، المرجع السابق، ص: 63.

(2) – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ج3، ص: 99.

(3) – محمد حمزة، المرجع السابق، ص: 64.

(4) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى** ، المرجع السابق، ص: 378.

المبحث الرابع: موقف الادارة الفرنسية من جمعية العلماء ونشاطها خلال هذه الفترة

عملت الادارة الفرنسية على عرقلة نشاط الجمعية خصوصاً لما تجاوز نشاط الجمعية مدينة قسنطينة حيث طالب الكاتب العام " بايروتن" صراحة اعتماد سياسة المواجهة ضد الجمعية الذي يرى خطورتها تكمن خاصة في وطنيتها، ودعوتها لتوحيد جميع فئات المجتمع الجزائري، على اختلاف توجهاتهم المذهبية السياسية، الفكرية، وكان ذلك على وجه الخصوص بعد 1932م حيث تأكد للإدارة الفرنسية أن حركة العلماء بدأت تظهر قوية في لميدان السياسي، وبدأت تشع خارج قسنطينة[1].

وهكذا شرعت لإدارة الفرنسية منذ 1932م في تتبع الجمعية وتعرقل نشاطها، وأصدرت قرار في السنة الماضية أي في 1931م، يقضي بمراقبة ومتابعة العلماء على اساس أن هذه المنظمة تشكل خطراً كبيراً على الوجود الفرنسي في الجزائر، وأصدرت مراسيم عدة تخول للموظفين الدينين المعينين من طرف الفرنسين إلى احتكار الوعظ، والإرشاد في المساجد، وكان أو إجراء ضد العلماء هو منعهم من الوعظ والإشادة في مسجد تلمسان سنة 1933م وفي نفس العام أصدر قرار بمنع الشيخ "العقبي" من إلقاء الدروس في المسجد، وكذلك منع الشيخ من الوعظ والارشاد في المساجد الرسمية[2].

وفي 27 فيفري من نفس العام، أصدرت الإدارة مرسوماً آخر يقضي بإلغاء لجنة الشعائر الدينية التي يرأسها شخص مسلم، ووضع المساجد تحت تصرف "لجنة استشارية للمذاهب" تحت رئاسة الكاتب العام "ميشال"[3]، هذا الأخير الذي أصدرت ولاية الجزائر سنة 1933م منشورات باسمه أطلق عليها "منشورات ميشال"، إثر التقرير الذي قدمه المرابطون وشيوخ العائلات الكبيرة للإدارة الفرنسية يستنجدون به ضد أعضاء جمعية العلماء، الذين انتشر أمرهم في البلاد واتبعهم أناس كثيرون خاصة الشباب المثقفين في المدارس القرآنية هذا المنشور نددت فيه ولاية الجزائر بأعمال الجمعية ونشاطاتها التي اعتبرتها مخالفة لما جاء في قانونها الأساسي، وطالبت الولاية في هذا المنشور بمراقبة اجتماعات الجمعية ومحاضرات علمائها[4].

(1) – عمار بوحوش، المرجع السابق، ، ص: 235.

(2) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 201.

(3) – نفسه، ص: 202.

(4) – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 30.

وقد أثارت هذه الاجراءات ضغينة العلماء وردود فعل عنيفة من طرف الأوساط الإسلامية الجزائرية ورغم هذا السخط والاحتجاج فإن الادارة الفرسية لم تقف عند هذا الحد، فقد أصدرت في 02 مارس 1933م قرار عن عمالة الجزائر، يقضي بأن حق الكلمة في المساجد هو وقف على الأعوان الدائمين الرسميين فقط، وعلى اثر هذا القرار خرج في اليوم التالي 1000 مسلم جزائري وتجمعوا في ساحة الحكومة أمام الجامع الكبير للاحتجاج على هذا الاجراء التعسفي[1].

وفي جوان 1933م أوقفت الإدارة الاستعمارية جريدة "السنة النبوية" وكانت ردة فعل الجماهير وبعض اتجاهات الحركة الوطنية هذه المرة قوية[2]، وهكذا أثبت العلماء مكانتهم بين الجماهير الشعبية في كل أنحاء القطر، ولكن جمعية العلماء وفي ظل كل العراقيل التي تصنعها الادارة الفرنسية سعت إلى وضع حد لهذه الإجراءات والاضطهادية التعسفية الممارسة ضدهم، ولكي تبرهن أنها متواصلة في ضل كل هذه الظروف أنشأت جريدة البصائر لسان حال الجمعية في ديسمبر 1935م. [3]

كذلك من الاجراءات الاضطهادية المتخذة ضد العلماء من 1935-1938م نذكر:

- قرار رينيه وزير الداخلية الفرنسي في 1935م، والذي يقضي بتضيق الخناق على جمعية العلماء وكل زعماء الحركة الوطنية بعد الزيارة التي قام بها إلى الجزائر العاصمة بدافع الاطلاع على أوضاع الجزائر ورغم ما اضطلع عليه من مجاعة، وبؤس وشقاء فقد أصدر ذلك القرار بهدف إضعاف حركة العلماء[4]؛
- وفي سنة 1936م سجن من غير جرم أو مبرر " الشيخ ناصر " المدرس الحر ببلدية قرقور بمنطقة سطيف[5]، وفي الواقع أن سنة 1936م، كانت سنة حاسمة في حياة العلماء ففي هذه السنة دخلت الجمعية في خضم السياسة الوطنية الواضحة، وذلك من خلال المؤتمر الإسلامي الجزائري، الأول والثاني، هذه المشاركة أزعجت الحكومة الفرنسية، وبهدف ضرب هذا المؤتمر وجهت الحكومة الفرنسية أصابع الاتهام للجمعية و"للطيب العقبي" بصفة خاصة في حادثة اغتيال الشيخ "كحول" هادفة من وراء ذلك لعرقلة نشاط المؤتمر[6]؛

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 202.
(2) – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 255.
(3) – محمد خير الدين، المصدر السابق، ج1، ص: 248.
(4) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الجزائرية الأخرى**، المرجع السابق، ص: 211.
(5) – نفسه، ص: 211.
(6) – محمد خير الدين، المصدر السابق، ج1، ص: 282.

- كذلك من المكائد المدبرة لإحباط المؤتمر محاولة قتل الشيخ "أحمد الحبيباتني" في قسنطينة وفي نفس الأسبوع الذي اغتيل فيه الشيخ "كحول"، كذلك هذه المرة كانت أصابع الاتهام موجهة نحو إبن باديس وبعض أتباعه[1]؛
- كذلك من الاجراءات التعسفية التي وضعتها الحكومة الفرنسية قانون 08 مارس 1938م هذا القانون الذي أصبح بمثابة سيف مسلط على رقاب التعليم العربي الحر، وعلى رجاله ومؤسساته، ومن بين ما جاء في القانون أنه لا يجوز لأي شخص أو منظمة تأسيس مدرسة والتعليم فيها إلا برخصة خاصة من إدارة الاحتلال، وكل من يُعَّلم أو يفتح مدرسة بدون رخصة يعاقب بالسجن أو التغريم أو بهما معاً[2]، وفي نفس السنة أصدرت الحكومة قانون النوادي هذا القانون سعت فيه فرنسا لمحاربة النوادي العربية الحرة التي تنشئها جمعية العلماء[3]، كذلك من القوانين التي وضعتها فرنسا لعرقلة التعليم العربي والقضاء على اللغة العربية، قرر "شوطان" وزير الداخلية لفرنسا في نفس السنة أي 1938م والذي اعتبر أن اللغة العربية لغة أجنبية[4].

إلا أن جمعية العلماء لم تقف مكتوفة الأيدي، فهي الاخرى كانت لها عدة مواقف ووسائل لتصد بها الهجمات الشرسة المسلطة عليها من طرف الإدارة الإستعمارية منها:

- تحريض جمعية العلماء لسكان قسنطينة بمقاطعة الاحتفالات الفرنسية سنة 1937م بمناسبة مرور مائة عام على احتلال قسنطينة، وذلك من خلال النداء الذي وجهه "إبن باديس" قائلاً: «في مثل هذا اليوم منذ قرن مات أجدادكم المجاهدون ... في ميدان البطولة والشرف .. ومضت مائة سنة كانت كافية لنسيان تلك المأساة وتضميد تلك الجروح وتقريب السكان المتجاورون بعضهم من بعض ...»، ومن أجل هذا فقد اجتمعت الجمعية في 18 سبتمبر 1937م، واستنكرت الاحتفالات وقررت مقاطعتها[5].
- كذلك رفض الجمعية الإعلان عن تأييد فرنسا ضد ألمانيا في الحرب العالمية الثانية[6].

(1) – محمد خير الدين، المصدر السابق، ج1، ص: 282.

(2) – تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورؤساؤها الثلاث (1931م–1956م)، المرجع السابق، ص: 88.

(3) – نفسه، ص ص: 92–93.

(4) – نفسه، ص: 94.

(5) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الأخرى**، المرجع السابق، ص ص: 213–214.

(6) – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 35.

وفي الأخير ومن خلال ما تقدم نستنتج أن:

- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أبرز الاتجاهات الإصلاحية، بدأت في شكل نادي الترقي خلال العشرينات لتتطور إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في بداية الثلاثينات وتحديداً في 05 ماي 1931م وهو تاريخ الإعلان عن تأسيسها برئاسة الإمام "عبد الحميد بن باديس ومجموعة من العلماء الأجلاء؛
- أن جمعية العلماء ومنذ تأسيسها تميزت بطابعها الإصلاحي الديني وهو ما جاء ضمن بنود قانونها الخاص، وظهر من خلال مبادئها وأهدافها التي تتلخص في الوعظ والارشاد وتهذيب الناس وإحياء القيم الإسلامية العربية، ومن أجل تحقيق أهدافها ومبادئها التي أنشئت من أجلها اعتمدت على وسائل كثيرة منها المساجد والصحافة والمداس هذا في بدايتها ومن أهم وأبرز صحفها الشهاب والبصائر؛
- أن نشاط جمعية العلماء ومنذ تأسيسها انحصر في ثلاثة ميادين متكاملة وهي الميدان العلمي والديني والثقافي وظهر ذلك من خلال مواقفها من بعض القضايا مثل التجنيس والادماج، هذا في مرحلتها الاولى، ولكن ابتداء من 1936م فقد عرفت طفرة جديدة وذلك من خلال خوضها في غمار السياسة من خلال مشروع "بلوم-فيوليت" و"المؤتمر الإسلامي الجزائري" اللذان ساهما في خلق علاقات جمعت العلماء باتجاهات الحركة الوطنية في مواقف مختلفة فمنها علاقة وفاق على أساس المصلحة مثل التي جمعت بينها وبين الحزب الشيوعي الجزائري، ومنها علاقة اختلاف مرحلي مؤقت، مثل التي جمعت بينها وبين الاتجاه الاستقلالي؛
- أن جمعية العلماء لم يقتصر نشاطها داخل الجزائر فقط بل أنه امتدت إلى فرنسا نفسها وذلك ابتداءً من عام 1936م، وهذا ما أدى بالإدارة الفرنسية إلى أن تشن حملة واسعة لاضطهاد أعضاء الجمعية وعرقلت نشاطهم وذلك من خلال جملة القوانين التعسفية والاضطهادية بداية بقرار "رينيه" و"ميشال" ووصولا إلى قانون 8 مارس 1938م.

الفصل الرابع

الاتجاه العالمي الشيوعي (الحزب الشيوعي الجزائري)

المبحث الأول: تأسيس الحزب الشيوعي ومراحل تطوره

المبحث الثاني: برنامج عمل الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الاستقلال والاسلام.

المبحث الثالث: النشاط السياسي للحزب الشيوعي الجزائري

المبحث الرابع: علاقته باتجاهات الحركة الوطنية ما بين 1935م-1939م

الفصل الرابع

الاتجاه العالمي الشيوعي (الحزب الشيوعي الجزائري)

نتطرق في هذا الفصل إلى الاتجاه الشيوعي في الجزائر ، والذي مثلته في البداية الفيدرالية الشيوعية الجزائرية لتتحول بعد 1936م إلى الحزب الشيوعي الجزائري ولعل أن تأخر ظهور ونشوء حزب شيوعي جزائري تتخلله بعض العناصر الشيوعية الأوروبية، يعود إلى عاملين مهمين أولهما تمسك الجزائريين بدينهم كمسلمين ورفضهم للمبادئ الشيوعية والعامل الثاني فيتمثل في سيطرت الحزب الشيوعي الفرنسي على الحركات اليسارية في الجزائر، وعليه فمن خلال هذا الفصل سنتعرض إلى نشأة الحزب الشيوعي ومراحل تطوره، ثم نتعرض إلى برنامج عمل الحزب الشيوعي الجزائري ثم نتطرق إلى نشاط الحزب الشيوعي الجزائري، خاصة في الفترة الممتدة من 1936 إلى 1939م ثم نتعرض في نهاية هذا الفصل إلى علاقة الحزب الشيوعي الجزائري باتجاهات الحركة الوطنية بصفة عامة وبالاتجاه الاستقلالي بصفة خاصة.

المبحث الأول: تأسيس الحزب الشيوعي ومراحل تطوره

تعددت الآراء واختلفت على اختلاف الدراسات التاريخية حول الحزب الشيوعي الجزائري، هذا الحزب الذي لم يكن واضح لا في المبادئ ولا في البرنامج، فهناك من المؤرخين من ينفي عنه صفة الحزب الجزائري رغم تواجده على الساحة الجزائرية، والذي يرتبط عضوياً بالحزب الشيوعي الفرنس في فرنسا، وبالأحزاب الشيوعية الاخرى في أوربا الغربية، وروسيا وتغلغل في أوساط العمال الكادحين عن طريق المنظمات النقابية الفرنسية[1].

وفي قراءات أخرى لهذا الحزب من طرف بعض المؤرخين يرون بأن هذا الحزب ينتمي إلى الاتجاه الليبرالي الاندماجي لأن مطلب الاستقلال لم يكن ضمن برنامجه ولا واضحاً في مطالبه، خاصة هذه الفترة وقبل الحرب العالمية الثانية[2].

مر الحزب الشيوعي الجزائري خلال تأسيسه بمرحلتين، المرحلة الأولى والتي ارتبطت بالخطوات الأولى للشيوعية في الجزائر مروراً بإنشاء فيدرالية شيوعية في الجزائري إلى غاية سنة 1935م، أما المرحلة الثانية فتبدأ منذ 1935م وهو تاريخ الظهور الفعلي للاتجاه الشيوعي الجزائري.

المطلب الأول: المرحلة الاولى امتدت من 1919 إلى 1935م.

يجمع مؤرخو الحركة الوطنية أن تواجد الحركة الشيوعية في الجزائر بشكل منظم ، إلا بعد نجاح الثورة البلشفية، الاطاحة بالنظام القيصري في روسيا سنة 1917م، ولم يتبن الجزائريون الأفكار الماركسية إلا في مرحلة لاحقة بتأثير من الشيوعيين الفرنسيين، فقد استمر غياب الجزائريين عن التنظيمات الشيوعية إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ولعل العامل الحاسم في ذلك يعود إلى صعوبة انتشار المبادئ الشيوعية في المجتمعات الشبيهة بالمجتمعات الاقطاعية القديمة، وهو ما كان عليه الحال في الجزائري آنذاك[3]، وقد ظهر الحزب الشيوعي قسم الجزائر عموما إثر الحرب العالمية الاولى مباشرة وكان قد ربط دعوته في بداية أمره بشخص الامير خالد، وربما أن جذوره الاولى إلى مولد

(1) – يحي بوعزيز، **الايديولوجيات السياسية ، للحركة الوطنية الجزائر، من خلال ثلاثة وثائق جزائرية**، علم المعرفة للنشر، الجزائر، 2009م، ص: 5.

(2) –عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق ، ص: 55.

(3) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 274.

الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين الذي تكون سنة 1902م، بفرنسا[1]. وكان هدف هذا الاتحاد هو توحيد كل العمال الجزائريين للدفاع عن المصالح المشتركة ودراسة المسائل الاقتصادية والسياسية والمشاريع القانونية والمجالس الانتخابية والدفاع عن حقوق العامل والسهر على تطبيق القوانين المعمول بها والداعية لتطوير التشريع الحالي وازدهار العال بغض النظر عن اصله وفصله وإنشاء تعاونيات عمالية تقوم على أسس اشتراكية أو شيوعية[2]، وفيما بعد صار بعض الاعضاء التابعين لهذا الاتجاه من أبرز العاملين في الحزب الشيوعي بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى والظاهر أم هذا الاتحاد قد تأثر خاصة بالأفكار والآراء الماركسية لأنه تابع للاتجاه اليساري في فرنسا والجذير بالذكر أن مثل هذا الطرح يعتبر في جوهره توافقا مع مبدأ ماركسي أصيل يتمثل في الرؤية التي مفادها أن الثورة البروليتارية ، لا يمكن أن تجد التربة الخصبة في مجتمع ما لا يتوفر على الطليعة التي تتمثل في الطبقة العمالية المنظمة[3]، ورغم أن الشيوعية قد وصلت إلى الجزائر إلا أنها وصلت متأخرة، وقد يعود ذلك إلى عاملين اثنين: أولهما تمسك الجزائريين بدينهم كمسلمين، ورفضهم للمبادئ الشيوعية التي تتعارض مع الدين في الاساس، وجهل الاغلبية الساحقة بالثقافة العالمية، والاتجاهات الفكرية الحديثة التي ظهرت في نلك الحقبة، وذلك نتيجة لسياسة التجهيل التي انتهجها الفرنسي على الحركات اليسارية في الجزائر عند نشأتها وخوفه من خلق حزب شيوعي جزائري مستقل قد يتحول في النهاية إلى الوطنية الجزائرية، كما وقع له مع حزب نجم شمال إفريقيا وهو الشيء الذي ترفضه النظرية الماركسية التي ترى أن انتصار الحركة الشيوعية في العالم لا يكون إلا على أنقاض القومية والوطنية الضيقة[4]، وقبل سنة 1929م لم تكن للنخبة السياسية في الجزائر آنذاك أية ارتباطات بالاتجاهات اليسارية محليا أو في فرنسا وكانت الخطوات الاولى للشيوعيين الجزائريين تمثيلهم المنظم في المؤتمر الذي عقده الحزب الشيوعي الفرنسي في مدينة " تور " سنة 1920م والذي دعا إليه النخب الشيوعية في المستعمرات الفرنسية، وتزعم الوفد الجزائري شارل أندري جوليان الذي عرض تقريراً عاماً عن الوضع في الجزائر، وكان الوفد كله مكوناً من فرنسيي الجزائر، وإثر عودته شرع في تطبيق توصيات الحركة الأم القاضية بضرورة إنشاء فروع شيوعية في المستعمرات، عرفت فيما بعد بالفدراليات الشيوعية[5]، فكانت المجموعة الشيوعية الأولى

(1) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 21.

(2) – نفسه، ص: 42.

(3) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 275.

(4) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 263.

(5) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 276.

في الجزائر فوضوية، وهذا ما أكده "عمار أوزقان"[1]، الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري، حين قال: «كانت المجموعة الشيوعية مجموعة فوضوية لا يتجاوز عدد أعضائها الخمسة عشر فرداً، ولم يكن أحد يهتم بمعرفة ما يجري بينهم في الاجتماعات السرية تقريباً»[2].

إذاً لم يكن للشيوعيين الجزائريين في أول الامر أي اتصال بالجماهير الشعبية في الجزائر حسب هذا الرأي، بل إن نشاطهم لم يكن معروف لدى غيرهم من الناس، كما أنها كانت تفتقد إلى التنظيم والتنسيق فمنهجهم في العمل لم يكن واضحاً ولا يقوم على أساس علمي ولا على إيديولوجية واضحة[3]، كما يستنتج من كلام " أوزقان" حيث قال :« أنهم كانوا يتسللون بين المخيمين في الغابات أو بين السباحين المستلقين على الرمال بثياب السباحة فلم يكن أبداً حديثهم مع الناس يهدف إطلاقاً إلى توضيح أصل العالم والإنسان، أو الظواهر الطبيعة أو الاجتماعية، بل إنهم كانوا يسخرون من المذاهب والأفكار المسبقة و" يدعون بان" العقيدة هي نقيض الاخلاق، ومذهبهم هنا هو معارضة الأخلاقيات الرأسمالية أي الإلحاد، والنابية والعري ...» [4].

خلال هذه المرحلة كان نشاط الشيوعيين الجزائريين غائباً سواءً على الساحة الجزائرية أو على الساحة الأممية وظاهر ذلك في الدعوة التي وجهها الاتحاد السوفياتي للأممية الشيوعية الثالثة في 20 ماي 1922م من أجل تحرير الجزائر وتونس، وكانت المجموعة الشيوعية في الجزائر أبعد ما تكون عن تلك الدعوة، ذلك أن فرع سيدي بلعباس للحزب الشيوعي، الذي كان أول فروع انخراط في الأممية الثالثة، وينـدد بمشروع ثورة الجماهير الجزائرية، واعتبرها دعوة إلى انتفاضة شعبية للجماهير المسلمة الجزائرية، وهو ما يمثل في نظر الفرع جنوحاً خطيراً لا يمكن للفدراليات الجزائرية للحزب الشيوعي التي تملك الوعي الماركسي أن تتحمل مسؤولية الموافقة عليه أمام حكم التاريخ[5].

كذلك مما يذهب إليه المؤرخون أن المجموعة الشيوعية الجزائرية خلال هذه الفترة لم تكن قادرة على تحليل الوضعية الاستعمارية بدقة، فقد كانت تتلقى بطواعية الأوامر القادمة من فرنسا حيث كان

(1) – عمار أوزقان هو: أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الجزائري في 1936م، انتقل فيما بعد إلى قيادة جبهة التحرير الوطني وكان من أبرز محرري وثيقة الصومام التاريخية في 1956م التي مثلت منعرجاً حاسما في الثورة الجزائرية، أنظر عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص: 154.

(2) – عمار أوزقان، **الجهاد الأفضل، (كلمة حق عند سلطان جائر)**، تعريب ميشال سطوق، سهيلة بينوشو، علي عراب، دار القصبة، الجزائر، 2005م، ص: 21.

(3) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 364.

(4) – عمار أوزقان، الجهاد الأفضل، المصدر السابق، ص: 21.

(5) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 366.

الحزب الشيوعي الفرنسي خطاً موازيا لذلك الذي كانت تعتمده الأممية الثالثة (الكومنترن)، فيما يتعلق بالمسألة الاستعمارية، هذا الأمر جلب سخط بعض الشيوعيين المغربة في المؤتمر الرابع "للكومنترن" في موسكو سنة 1922م على الخطاب الذي كان سائداً في بيانات وتعليمات الحزب الشيوعي الفرنسي[1].

ولم يسلم اليسار الفرنسي في المؤتمر الخامس الذي عق في موسكو من 17 جوان إلى 07 جويلية 1924م من هجمات وانتقادات السوفيات أنفسهم الذي اتهموا الشيوعيين الفرنسيين، والفرع التابع لهم في سيدي بلعباس بارتكاب أخطأ كثيرة منذ سنة 1922م، واعبروا ذلك انحرافا عن المبادئ الشيوعية[2].

وخلال نفس السنة التي عقد فيها مؤتمر موسكو في 1924م ظهر تحول كبير في سياسة اليسار الفرنسي في الجزائر، وتمثل في قيام الحزب بنشاط مركز انتهى بتشكيل الفيدرالية الشيوعية الجزائرية[*]، والتي أصبح لها صحيفة تسمى " النضال الاجتماعي"، وقد انشئت هذه الفيدرالية في الوقت الذي كان فيه الصراع دائراً بين الشيوعيين وأغلبهم فرنسيون، وبين السلطة بسبب تأييد الحزب الشيوعي لثورة الريف المغربي، ولقد ادعى الشيوعين أن الوسيلة الفضلى لمساندة الحركة الاستقلالية لن تكون بالتخلي عن المستعمرين، بل بالعمل من أجل الحزب الشيوعي وبمضاعفة الدعوة للاشتراك في العمل النقابي والتعاون[3]، وكان هدف الزعماء الشيوعيين الأوربيين هو جمع شتات الطبقة العاملة وتوحيدها ودمج العناصر الأوروبية والعربية وتوحيد جميع القوى الصورية ض الامبريالية، ومع ذلك فقد بقيت هذه الاتحاديات منقسمة إلى غاية مستهل 1925م حيث قرر الحزب الشيوعي زعامتها ومنذ 1926م، صار اتحاد الحزب الشيوعي بالجزائري أكثر تنظيماً بفضل عضوية بعض لعناصر الجديدة فرنسية وجزائرية نادى بالعمل من أجل استقلال الجزائر الكامل وإلغاء النيابات المالية وإنشاء برلمان جزائري مكانها، ومحاربة الامبريالية الفرنسية، واقامة الصراع الطبقي ضد البرجوازية الرأسمالية[4].

(1) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 276.

(2) – نفسه، ص: 276.

(*) – اختلفت الآراء حول تاريخ تشكيل الفيدرالية الشيوعية الجزائرية ذلك أن يوسف متاصرية يورد أنه تم تشكيلها سنة 1925م بينما خيثر عبد النور يورد أنها تشكلت عقب مؤتمر موسكو الخامس أي في سنة 1925م؛ انظر يوسف مناصرية ص: 22؛ وخيثر عبد النور ص: 277.

(3) – ناجي عبد النور، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا ،عدد107 ،2007م، ص: 31.

(4) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 22.

وقد عمد الحزب الشيوعي خلال مرحلته الأولى استراتيجية تمكنه من كسب ثقة الشعب وإلتفافه حوله، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تجنب العزلة التي فرضت على الليبيراليين سنة 1919م من ناحية أخرى، وهذه الاستراتيجية تمثلت في استغلال الشيوعيين لشعور الشعب الجزائري وعاطفتهم نحو شخص الامير خالد خاصة بعد نفييه، إذ تبنت الشيوعية دعوته، مع أن الأمير خالد كان يختلف عنهم في برنامج عمله ورؤيته للأحداث، وفي موقفه مع الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وفي اتجاهه الحضاري، فإن الشيوعيين ربطوا حزبهم بدعوته للأسباب التي ذكرناها[1].

وعليه يجب أن نفهم أن الاستقلال في نظرهم هو الاستقلال للعامل الجزائري في الاطار الشيوعي العالمي أي يجب أن يكون – العامل الجزائري – مرتبطا بمنظمات نقابية تدافع عنه وتسهر على تطبيق القوانين المعتمدة في البلاد عليه، كما يجب أن يفهم أيضاَ أن إنشاء برلمان جزائري ليس عناه تكوين حكومة جزائرية مستقلة، وإنما هو انتخاب مجاس شعبي تكون العضوية فيه للفرنسيين والجزائريين ذوي الآراء الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية، والمراد بإنشاء المجلس هو القضاء على مجالس النيابة المالية التي تعتبر في نظرهم برجوازية.

وبناء على توصية لينين للشيوعيين التي تقول بانه، لا يمكن لشيوعية أن تقوم في الجزائر إلا بالاعتماد على حزب وطني وهو ما يجب البحث عنه، صرح الشيوعيون الجزائريون بناء على ذلك سنة 1922م « أن الوطنية لم توجد بعد في أواسط الأهالي الجزائريين ... وأن الشيوعية لا يمكن أن تقوم في الجزائر إلا على جثة الوطنية ..»، ولربما هذا ما يؤكد سبب ربط حزبهم بدعوة الامير خالد، ولكن هذا الارتباط سرعان ما بدأ يتلاشى بعد سنة 1925م، وقد وقفت الصحفة الفرنسية ضد انتشار الآراء الشيوعية في الجزائر ونسبت مسؤولية هذا الانتشار إلى كل من الرئيس " ويلسن" وإلى البولشوفيين، ومن أهم المجالات التي تصدت إلى انتشار الشيوعية وشيوعها في الجزائر نجد: دورية اللجنة الافريقية الفرنسية التي اهتمت بهذا الموضوع منذ بدايته سنة 1920م وخصصت له مقالاً في احدى اعدادها سنة 1920م تحت عنوان " الخطر الشيوعي" [2] وفي المقابل نشرت جريدة "الصراع الاجتماعي" لسان حال الاتحاد الشيوعي الجزائري سنة 1925م نداءً عاماً للجزائريين جاء فيه على الخصوص ما يلي: «ليس أمامكم إلا باب سلام واحد، وهو انخراطكم في الحزب الشيوعي إدخلوا إذن تحت الشعار الأحمر الذي يؤدي إلى تحرير كل الشعوب المضطهدة والطبقات المهضومة

(1) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 23.

(2) – توردها بعض المراجع باسم " النضال الاجتماعي" أنظر خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 277.

حقوقها». وفي الحقيقة أن قسم الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر كان يرى أن استقلال الجزائر مرهون بتحرير فرنسا من أيادي البرجوازية، وذلك بناءً على ما جاء في بيان الحركة العالمية الثالثة النهائي الذي يقول: «ان تحرير الجزائر سيبقى متوقفاً على تحرير فرنسا»[1].

نيتطيع القول أنه ومع حلول الثلاثينات بدا الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر يفقد توازنه بسبب تخلي المناضلين الفرنسين الأوربيين عنه مما جعله ينتهج سياسة جزأرة الحزب واسناد المسؤولية فيه إلى اطارات جزائرية وذلك بداية من سنة 1934م، وهي بداية المرحلة الثانية[2].

المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1936–1939م.

أما المرحلة الثانية فتبدأ سنة 1935م حيث تجسد مشروع الحزب الشيوعي الفرنسي وذلك بإنشاء الحزب الشيوعي الجزائري ، وكان ذلك إثر مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي الذي عقد في سنة 1935 في مدينة " فيلربان"[3] ، واتخذ الحزب الشيوعي الفرنسي قراراً تاريخيا بالنسبة للفروع الشيوعية في الجزائر، وهو انشاء حزب شيوعي جزائري مستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وذلك بفعل تبوء بعض العناصر الجزائرية لمواقع متقدمة في المسؤولية، وحيث ام ترقيت بعض العناصر المسلمة الجزائرية إلى مواقع قيادية هامة مثل عمار أورزقان وبن علي بوخرط وقدور بلقاسم.

وفي شهر اكتوبر 1936م عقد مؤتمر التأسيسي الاول لحزب الشيوعي الجزائري[4]، وختمة بيان حدد فيه مذهبه النهائي وبدقة، وشمل هذا البيان هدف الحزب الذي أخصه في عبارة «انقاذ الجزائر من الانحطاط والموت» وذلك لا يكون إلا بتحرير العامل والفلاح من وطأة الكولون ومن ظلم قانون الانديجينيا الجزائر وأن ذلك لا يتحقق إلا في اطار الحزب الشيوعي الجزائري النابع من صميم الشعب، هذا الشعب « نومته وخدعته الاحزاب الباقية التي تزعمت مائة المرات أن تمثلت قصيتهم» ورغم أن الحزب الشيوعي الجزائري في هذه المرحلة قد أعلن عن استقلاله لكن هذا الاستقلال كان ظاهريا فقط واعتبره الكثير من المؤرخين بأنه سليل الحزب الفرنسي لذلك بقي خاضعاً بشكل دائم إلى استراتيجية الشيوعية العالمية عامة والحزب الفرنسي خاصة وبطريقة عضوية، وحيث كان لهذا الأخير مشرفين

(1) – يوسف مناصرية المرجع السابق، ص ص: 23–24.

(2) – أمين شريط، المرجع السابق، ص: 38.

(3) – مدينة فيلربان توجد في الضاحية الجنوبية لمدينة ليون، وكانت من أهم المراكز الصناعية آنذاك اخذ المؤتمر اسم المدينة التي عقد فيها وسمى بمؤتمر فيلربان، أنظر محمد بلعباس، المرجع السابق، ص: 42.

(4) – Mohamed TEGUIA, **L'Algérie en Guerre,** Office des publications universitaires; Alger; 2007; P40.

دائمين ومكونين وموجهين في الحزب الشيوعي الجزائري الذي بقي بحكم ذلك حتى نهايته مجرد صدى للحزب الفرنسي، وهذا ما تؤكده عبارة « نحن الشيوعيين نستمد كثيراً من التقاليد الجماهيرية والثورية من الشعب الفرنسي»[1].

ولعل أن الحزب الشيوعي الفرنسي أراد حقيقة أن يتوغل داخل الشعب ويكسب التأييد الشعبي له وذلك بزعمه أنه خليفة أقطاب المقاومة الجزائرية وذلك من خلال المقولة التالية المنسوبة لأحد أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري حيث يقول فيها: « ... فنحن هم الورثة المخلصون للأبطال الوطنين الجزائريين، عبد القادر والمقراني وخالد ...» [2].

وخلال هذه المرحلة زادة أهمية الحزب بما وثقة من صلات مع العلماء والمصلحين وبعمله في إطار النقابات، ويعتبرها الكثير من لمؤرخين بالعصر الذهبي للشيوعية في الجزائر وذلك من خلال الانتشار الواسع للشيوعية وزيادة أعضائها، حيث تم انشاء 28 فرع في عمالة قسنطينة على الخصوص ويضم نحو 800 عضو من بينهم 300 عضو من المسلمين[3]. وفي عمالة الجزائر بلغ حوالي 1000 في منتصف 1937م[4]، ولعل أن هذا التقدم الذي عرفه الحزب الشيوعي الجزائري جاء نتيجة تغيير استراتيجية الحزب الشيوعي الفرني الذي قرر التحالف مع الحزب الاشتراكي الفرنسي وانشاء الجبهة الشعبية، هذا التحالف كان له تأثير على الحزب الشيوعي الجزائري وظهر ذلك جلياً في برنامجه الذي أصبح يتلخص في العمل من أجل جزائر حرة متحدة اتحاداً اخوياً مع الشعب الفرنسي وجميع الشعوب الأخرى المتساكنة في الجزائر وبذلك عوض مطلب الاستقلال التام " القديم" بصيغة أكثر مرونة[5].

وقد استاء مصالي الحاج من هذا التحالف بين الشيوعيين والاشتراكيين لأنهما لم يتعرضا إلى تحرير شمال افريقيا من النفوذ الفرنسي، كذلك الشيوعيين في الجزائر من الجهة الشعبية جاءت لمحاربة الفاشية وبالتالي وجدت تأييداً لدى الأوربيين فقط[6].

(1) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 26.

(2) – نفسه، ص: 26.

(3) – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص: 43

(4) – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 283

(5) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 374

(6) – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص: 281–282.

المبحث الثاني: برنامج عمل الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الاستقلال والاسلام

المطلب الأول: برنامجه

منذ 1934م بدأ الحزب الشيوعي قسم الجزائر يعمل على تحقيق الاستقلال والجزأرة عن الحزب الشيوعي الفرنسي، فأصدر برنامجه أثناء الانتخابات الجهوية في أكتوبر من نفس لسنة، وكان هذا البرنامج يتضمن سبع نقاط، اهتمت في مجملها بالمسألة السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية[1] ونذكر كالآتي:

1- مناهضة الاضطهاد الامبريالي حيث رفع مطلب إلغاء قانون الانديجينا والمساواة في الحقوق السياسية والنقابية بين الأهالي والأوروبيين، وفصل الدين عن الدولة وحرية الصحافة وحرية الهجرة إلى فرنسا؛

2- مناهضة الحرب الامبريالية والفاشية، في هذا الإطار طالب الحزب الشيوعي الجزائري بحل الاتحادات الفاشية، والدفاع عن الاتحاد السوفياتي موطن كل العمال المضطهدين، وأن الحرب الاستعماري في المغرب، وطالب بانسحاب الجيش الفرنسي، كما دعا إلى تحرير جميع ضحايا الاضطهاد الامبريالي؛

3- مطلب العالمية عرض فيه تخفيض الأجور والمرتبات والمعاشات، وطالب بالزيادة في الأجور وتحديد مدة العمل بثماني ساعات في اليوم، والتأمين ضد البطالة على حساب الدولة وأرباب العمل، كما طالب بتشريع ضد حوادث العمل يطبق على الأهالي في الجزائر، وانشاء صندوق للبطالة في المدن والقرى والدواوير، يسجل فيه جميع العاطلين عن العمل ويكون تحت رقابتهم؛

4- وضع الفلاحين والعمال الزراعيين: حيث طالب بأن بوضع حد لنزع الملكية ومصادرة الأراضي وإلغاء الضرائب والديون والمكس في الأسواق، وإعطاء منح في الأزمات تعويضاً عن الخسائر الناجمة عن خفض الانتاج أو نقص المبيعات وإنشاء صناديق مساعدة للفلاحين تحت رقابتهم ومراجعة نظام الخماسة وإلغاء نظام الغابات؛

(1) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 24.

5- وضع الحرفي: حيث طالب بإعطاء منح في حالة الأزمة لتعويض الخسائر وإلغاء المصادرات والتخفيض ي الضرائب[1]؛

6- الشباب: عارض الحزب خدمة الشباب العسكرية لمدة سنتين ونظام العسكرة، كما طالب ببناء مدارس للتكوين مع قبول التلاميذ والتكفل بهم مجاناً، وبحق الشباب في منحة البطالة مثل الكبار والمساوات في الحقوق السياسية والنقابية وإلغاء الاجراءات المتعلقة بوقف توظيف الجزائريين؛

7- النساء: أما بخصوص هذا المطلب فقد طالب بضرورة المساواة في الحقوق المدنية والسياسية مع الرجال وضمان المساواة في الاجر عند التساوي في العمل وإعطائهن عطلة إجبارية مدة شهرين قبل الوضع وشهرين بعده ومجانية العلاج[2]؛

أتت هذه المطالب كلها وكأنها مستلمة من برنامج الكومنتيرن، بل أن الحزب الشيوعي الجزائري رغم استقلاله عن الحزب الشيوعي الفرني قد بقي يتلقى أوامره من موسكو[3].

ومما سبق نستخلص أنه كان هناك تناقض واختلاف واضح بين القيادة المركزية للحزب الشيوعي في فرنسا وبين فروعه المتكونة من الأوروبيين في الجزائر حول مسألة استقلال الجزائر، ذلك أن قيادة الحزب التي تاتمر بأوامر موسكو تميل إلى تأييد الوطنيين الجزائريين الذين يعملون على تحرير البلاد من براثين الاستعمار، في حين أن الفروع الأوروبية السالفة الذكر تعارض هذا الاتجاه الصادر عن قيادة الحزب.

أما النتيجة الثانية فتتجلى في أن هدف الزعماء الشيوعين في فرنسا كان يتمثل في جميع شتات الطبقة الشغيلة من العمال والفلاحين وتوحيدها ودمج العناصر الأوربية والعربية إدماجاً كليا قصد وضع حد للتنافس التقليدي بين الكتلتين[4].

كذلك من التناقضات التي تأخذ على البرنامج الذي قدمه الحزب الشيوعي الجزائر أنه ورغم أن عدد المطالب التي طرحها جزائريا من شأنها أن تجذب الجزائريين، لكن غلبة الطابع الأوروبي على عناصره وقيادته يجعل تلك المطالب تصطدم عمليا بمعارضة فرنسي الجزائر الشيوعين إذ أنهم بوصفهم فرنسيين مستفيدين من الوضع الإمتيازي الذي يحقق لهم الوضع الاستعماري ، لذلك لم يكن في

(1) – محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، المرجع السابق، ص ص: 137-138.

(2) – نفسه، ص: 138.

(3) – يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص: 25.

(4) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 366.

استطاعة أغلبية الشيوعيين الفرنسيين بالجزائر يفهموا مطالب المناهضة للاستعمار خصوصاً وأن الخط الذي سطره الحزب الشيوعي الفرنسي بالنسبة للوضع الجزائري تعرض لنيران مزدوجة هاجمته من اليمين ومن اليسار، الصحافة اليمينة الفرنسية تتهم الشيوعيين بأنهم " يريدون أن يبشروا روح التمردين صفوف الاهالي، ويطالبون بانتزاع أراضي المعمرين وإعادتها للجزائريين وطرد الأوروبيين من الجزائر والشمال الإفريقي والحزب الاشتراكي يعلن أن: «السيقان السوداء أي (اوربي الجزائر) مهددون بأن يتعرضوا للرمي في البحر من طرف العرب، بسبب سياسة الحزب الشيوعي»، أما الجزائريون المسلمون، فلم يكونوا ليرتاحوا للحزب الشيوعي الفرنسي، إذ انه يتشكل من أوروبيين لا يمكن أن يخدموا مصلح أخرى غير المصالح الاوروبية، فطرح مطالب الاستقلال بعد مرور قرن على الاحتلال ، يتطلب قبل كل شيء – إذا ريد له أن يستميل جماهير جزائرية – التركيز على الهوية التي هي شديدة الارتباط بالمشكل الثقافي، لأن محاولات الفرنسية والتبشير يجعل المطالب الثقافية والدينية في المقام الأول[1].

والواقع أن مرد كل هذه التناقضات كما يبدوا أن الحزب الشيوعي في الجزائر لم يحاول قبل 1935م، أن يفهم طبيعة الأوضاع الجزائرية وتشابك الحالة الاجتماعية مع الحالة السياسية، وأن الوضع الاجتماعي للأهالي، لا يمكن أن يتحسن، هذا ما شعر به الجزائريون إلاّ إذا تغيرت الهياكل السياسية الاجتماعية وانقلبت رأس على عقب، والملاحظ أنه ما يعتبره الجزائريون بديهيا – وهو كذلك –يبدوا للأوربيين غير مقبول[2].

إن هذه المطالب لم تكن تمثل إلا حيزاً ثانويا في ميثاق الحزب الشيوعي، وظهورها في ذلك الوقت لا يعني أن الحزب الشيوعي قد حقق نقلة نوعية وراجع وجهة نظره الاجمالية من المشكل الوطني الجزائري[3].

غير أن الحزب الشيوعي الجزائري ومنذ 1936م عرف تحولاً عن برنامجه القديم والذي كان مطلب الاستقلال من أهم مطالب برنامجه حتى وإن كان الشيوعيين لم يتموا بمسألة التحرر الوطني في العمق إلاّ أنهم يعتبرونها مرحلة ضرورية في الجزائر مثلما هي في أي مستعمرة أخرى ويعود هذا التحول إلى التغيير الحاصل في استراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي وذلك حين تقرر إنشاء الجبهة الشعبية بالتعاون مع الحزب الاشتراكي الفرنسي وبالتالي تغيير موقف الحزب الشيوعي الجزائري، حيث أقام

(1) – محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، المرجع السابق، ص: 140.

(2) – نفسه، ص: 141.

(3) – نفسه، ص: 142.

تحالف بين الحزب الاشتراكي في الجزائر[1]. هذا التحالف كان السبب المباشر في تغيير برنامج الحزب الذي تحول منذ 1936م على المطالبة بالاستقلال التام للجزائر،[2] وأصبح برنامج الحزب منذ هذا التاريخ يتلخص فيما يلي:

1- العمل من أجل جزائر حرة وسعيدة متحدة اتحاداً أخوياً مع الشعب الفرنسي وجميع لشعوب الأخرى؛

2- ادخال التشريعات الاجتماعية إلى البلاد والكف عن اضطهاد العمال وإرهاقهم بالضرائب؛

3- إنهاء الاستعمار وإجلاء قواته عن أرض الجزائر؛

4- منح الحريات الديمقراطية للسمان الأصليين[3].

وإثر تحول الحزب الشيوعي سنة 1936م من المطالبة بالاستقلال التام للجزائر إلى المطالبة باستقلال الجزائر في إطار اتحاد فيدرالي مع فرنسا، هذا التغيير أدى إلى سوء العلاقات مع الوطنيين في حزب الشعب الجزائري.

يمكن تحليل إيديولوجية الحزب وتصوراته السياسية من خلال مشروع القانون الأساسي للجزائر الذي تعود خليفته إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن ظهور الوثائق التي تحمل هذا المشروع كان بعد الحرب العالمية الثانية، وتم تقديمه عام 1947م[4]. وقد اقترح الحزب الشيوعي الجزائري في هذا القانون واعتبار الجزائر قطراً مشتركاً مع الاتحاد الفرنسي وتطبيق المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين المسلمين والأوروبيين وحرية العبادة، وفصل الدين الإسلامي عن الدولة وترسيم اللغة العربية وتعميم تعليمها على قدم المساواة مع الفرنسية في كل مراحل التعليم، وانتخاب مجلس جزائري من 120 عضو نصفهم أوروبيون، والنصف الباقي مسلمون وإنشاء حكومة جزائرية ذات استقلال ذاتي داخلي، نصف أعضائها أوروبيون، والنصف الآخر مسلمون كذلك وفتح المجال للجزائريين في مجالس البلديات والعمالات والقرى[5].

(1) – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 281.

(2) – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص: 43.

(3) – نفسه، ص: 43.

(4) – يحي بوعزيز، الايديولوجية السياسية، المرجع السابق، ص ص: 5-6.

(5) – ناجي عبد النور، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية،عدد107، المرجع السابق، ص: 38.

وعليه فإن إيديولوجية الحزب الشيوعي الجزائري تتركز على دعائم ثلاث هي:

الأولى: العمل على حماية المصالح والسيادة الفرنسيتين بالجزائر بأي ثمن وأي شكل وعدم السماح بالنيل منها مهما كانت الحيثيات؛

الثانية: القيام بإصلاحات شكلية لا تنال إطلاقا من شرعية السيادة الفرنسية على هذه البلاد وأهلها ولا تمس جوهر المشكل بالنسبة للشعب الجزائري وهو التحرر والاستقلال؛

الثالثة: عدم التسليم بوجود شعب جزائري موحد حتى يكون ذلك مبرراً للتسليم بمطالبه الوطنية، وهذا ما جعله يكرر في أكثر من مكان من المشروع بأن السكان الجزائريين يتألفون من مجموعة عناصر يتجانس التعبير عنهم بكلمة شعب، وعليه فالإصلاحات التي طالبت بها ايديولوجية الحزب الشيوعي الجزائري ماهي إلا إصلاحات شكلية لا تمس جوهر المطلب الأساسي، وهو الاستقلال وتحرير الجزائر من الاستغلال الرأسمالي[1].

المطلب الثاني: الحزب الشيوعي وموقفه من الاستقلال والاسلام

يمكن تقييم موقف الحركة الشيعية من الاستقلال والاسلام إلى مرحلتين؛ الأولى من 1920-1936م، والمرحلة الثانية من 1936-1939م فالمرحلة الأولى كانت الشيوعية في الجزائر ممثلة عن طريق الاتحاد الفيدرالي للشيوعية في الجزائر أما المرحلة الثانية فمثلها الحزب الشيوعي الجزائري والذي أنشأ في 1936م.

رأى "كلود كوللو" أن الشيوعيين الجزائريين تطوروا تطوراً ظاهرياً فيما يتعلق بالنظرة الاستقلالية للجزائر فقد رفضوا في السابق، وخاصة فرعهم في مدينة "بلعباس" نداء العالمية الثالثة القاضي بالعمل على اخراج المستعمرين من المستعمرات وادعى هؤلاء بأن الوسيلة الفضلى لمساندة الحركة الاستقلالية، لن تكون بالتخلي عن المستعمرة بل بالعمل من أجل الحزب الشيوعي وبمضاعفة الدعوة للاشتراك في العمل النقابي وفي الشيوعية وفي العمل التعاوني[2]، وظهر ذلك على أواخر الاتحاد السوفياتي نداء

(1) – يحي بوعزيز، **الايديولوجية السياسية**، المرجع السابق، ص ص: 8-9.
(2) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 81.

العالمية الشيوعية بتاريخ 20 ماي 1922م والذي جاء فيه دعوة صريحة إلى تحرير الجزائر وتونس، وجد هذا النداء معارضة وتنديداً من فروع الحزب الشيوعي واعبرة مشروع ثورة الجماهير[1].

ويبدوا أن الحزب الشيوعي الفرنسي حاول عام 1925م إعادة تنظيم فرعه في الجزائر ووضعه في خط مقررات العالمية الثالثة المعادية للاستعمار، ولكن وفقاً لما ذكرته جريدة الاشتراكين في الجزائر يتبين بأن انتخابات خزينة جرت في نطاق تنظيم العاصمة (الجزائر) كانت نتيجتها 28 صوتاً معارض لاستقلال المستعمرات مقابل 06 أصوات فقط أيد سياسة الاستقلال، إلا أن الحزب الشيوعي الفرنسي امكن خلال انعقاد المؤتمر الاقليمي لفيدرالية الشيوعية الجزائريين عام 1926 من توجيه سياسة الفدرالية وجعلها تهتم باستقلال المستعمرات «لأنه بدون الاستقلال لا يمكن حرمان الاستعمار من احتياطه السياسي والاقتصادي والعسكري»[2].

وهكذا فمنذ العام 1926م أخذت شعارات فيدرالية الجزائر تعلن بوضوح « نضالها من أجل الاستقلال الكامل للجزائر» واعترفت الفيدرالية بأن جماهير الشعب الجزائري تتحلى بمشاعر وطنية وحاولت استغلال هذه المشاعر بدعوة العمل الجزائريين إلى الانخراط في صفوف نقابة العمال والحزب لشيوعي، وذلك من أجل بث الوعي الطبقي فيهم، وجعلهم يخوضون الكفاح ضد الاستعمار إلى جانب الشيوعيين، ورغم ذلك فإن الفيدرالية الشيوعية لم تفلح في استقطاب سوى عدد قليل من العمال الجزائريين[3].

هذا عن موقف الفروع الشيوعية من استقلال الجزائر ومدى تطبيقها لهذا لمطلب أما عن موقفهم من الإسلام فكان كالآتي:

إن فرع وهران أجاب على ذلك بقوله أن المسلمين الجزائريين غير مستعدين لفهم الماركسية لأن الاهالي يفتقرون إلى التعليم التوجيه ويعيشون حسب رأيهم في ظل احتكار الاسلام لفكرهم وحريتهم ، وكان موقف فرع العفرون نفسه تقريبا ، والموقف الذي اتخذه فرع وهران حيث قال: «إن التعصب لا يزال مستحكماً بين الأهالي مثلما كان الحال في العهد الإسلامي الأول، ذلك أن أصغر مرابط لو نادى بالجهاد لوجد من يلتف حوله من الناس»، أما فرع حسين داي يعتقد بأن الشيوعية يمكن أن تفهم من طرف المسلمين شريطة أن يدعوا إليها مرابطون أو يقوم بشرحها معلمون من الأهالي، ولكن

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 365.

(2) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص: 82.

(3) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص: 81-82.

البعض الأخر يرى بأن العائق الحقيقي أمام الدعاية الشيوعية في الجزائر يتمثل في القرآن وقد أكد هذا الرأي سكرتير الفيدراليات[1].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها أن الفيدرالية الشيوعية بالجزائر كانت معادية لمطالب الاستقلال ومعارضة للإسلام بل أنها كانت ترى أن هذين الاتجاهين المتأصلين في أعماق المجتمع الجزائري يشكلان عائقاً وحاجزاً أمام تطور الجزائر.

أما بعد 1936م وبعد الاعلان عن انشاء الحزب الشيوعي الجزائري بعد مؤتمر "فيلاربان" وأعلن انفصاله الرسمي عن الحزب الشيوعي الفرنسي رغم أنه عمليا بقي تابعاً له[2]، إن هذا الانفصال يعتبر نقط تحول في تطور الحزب الشيوعي لأن هذا القرار مكنه من نشر الدعاية بين الأحزاب الوطنية[3]، وقد أخذ الحزب الشيوعي خلال هذه الفترة طابعاً أهليا وذلك من خلال ضمه لعناصر ومناضلين جُدد وتكوينه لخلايا في الجزائر كان بعضها جزائريا خاصاً وتضاعف عدد المنخرطين في خلايا الحزب وأصبح نشاط الحزب واسع في ميادين مختلفة ولكن رغم ذلك فإن الحزب الشيوعي الجزائري قد تحول من المطالبة بالاستقلال التام الذي كان ينشط من أجل تحقيقه إلى المطالبة باستقلال الجزائر في اطار اتحاد فدرالي مع فرنسا،[4] ويرى "عمار أوزقان" أن هذا التغيير في مسا الحزب الشيوعي أدى إلى نتيجتين:

أولا: «الانفصال عن مجموعة لم يكن لعملها أي علاقة بالرأي اللينين في الدين الذي كان يقبل انضمام المؤمنين وحتى الكهنة إلى حزب ثوري يؤمن بفلسفة مادية يعني أنه يقوم على التغيير العلمي لظواهر الطبيعية وهو تفسير عقلاني، تؤكده الكشوف الانسانية عن الأمريكيين والروس»[5].

ثانياً: إن ذلك التغيير في الحزب الشيوعي أدى إلى تنظيم وربط علاقة بين أطراف الحركة الوطنية خاصة جمعية العلماء وتجلى ذلك في تأييده للعلماء الذين منعتهم السلطات الاستعمارية من إلقاء الخطب في المساجد الرسمية، خاصة "الطبيب العقبي"[6]، كذلك أصبح الحزب الشيوعي

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 371.
(2) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 284.
(3) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 372.
(4) – محمد بلعباس، المرجع السابق، ص: 43.
(5) – عمار أوزقان، المصدر السابق، ص: 22.
(6) – نفسه، ص: 22.

يقبل في عضويته المسلمين حسب رأي " أوزقان" الذي رأى :«بأن الثوري الحديث بإمكانه أن يدرس القرآن والماركسية، ونزعة النقد التجريبي»[1]، فحسب "أوزقان" أن الدين لا يتعارض مع الانضواء تحت لواء الحزب الشيوعي الذي يؤمن بفلسفة المادية التي تقوم على التفسير العلمي للظواهر الطبيعية، ولكن هذا يتناقض مع الواقع لأن الإسلام والماركسية عقيدتان متعارضتان ومتناقضتان[2].

وفي الاخير نستطيع أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن الحزب الشيوعي الجزائري ليس له رأي مستقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي ومردّ تقلب وتعدد آرائه إلى تقلب مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي من قضايا الاستقلال والاسلام.

(1) – عمار أوزقان، المصدر السابق، ص: 30.

(2) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 373.

المبحث الثالث: النشاط السياسي للحزب الشيوعي الجزائري من خلال مواقفه في المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم–فيولت ومشاركته في الانتخابات المحلية

انخرط الحزب الشيوعي في الحياة السياسية في الجزائر بعد فترة قصيرة من تشكيله سنة 1935م، وقد نجحت العناصر القيادية الجديدة بما فيها الأعضاء المسلمين في اضفاء بعض الحيوية على نشاط الحزب وذلك عندما تمكنت من الدفع به إلى المشاركة السياسية وإلى التقرب من بقية الأحزاب والقوى السياسية في الجزائر وقد تجلى ذلك خاصة في موقفه من بعض القضايا ومنها مشروع بلوم–فيلويت، والمؤتمر الإسلامي خاصة[1]، كما كانت له مواقف أخرى ونشاط سياسي كبير ، أما نشاطه من خلال موقفه من مشروع بلوم–فيوليت، والمؤتمر الإسلامي فقد كان مؤيداً لمطالب ميثاق المؤتمر الإسلامي، وأكد على وجوب تطبيق مشروع بلوم–فيوليت[2] وعليه نستطيع القول أن الحزب الشيوعي الجزائري قد دخل إلى حيز السياسة من خلال الدعاية الواسعة للمؤتمر الإسلامي الجزائري منذ نهاية سنة 1935، من خلال تجنيده لجريدته " الكفاح الاجتماعي" وقد أظهر الحزب الشيوعي رغبته في التعاون مع مختلف التجمعات والاتجاهات الجزائرية في سبيل تحقيق بعض المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يؤمد ذلك التصريح الذي جاءت به جريدة " الكفاح الاجتماعي" بهذا الصدد «إننا نريد أن نعمل معاً ببرنامج موحد ليس مع رفاقنا الوطنيين والثوريين فقط، ولكن أيضً مع ابن جلول وفرحات عباس والأمين العمودي وكل التجمعات الجزائرية الأخرى ... وهذا لا ينقص منا شيئاً، وذلك أنه إذا كان التكتيك يختلف بيننا وفقاً للظروف فإن هدفنا الاستراتيجي سيبقى واحد ...» [3]، وكما أسلفنا الذكر فإن نشاط الحزب الشيوعي الجزائري في المؤتمر الاسلامي لم يكن يهدف لحل المشكل الجزائري نهائيا وإنما التوصل إلى تحقيق بعض المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد قالت صحيفة الشيوعين في هذا الموضوع أن الحزب الشيوعي المنظم إلى الجبهة الشعبية ضد الفاشية يؤكد على كل مطالب المؤتمر الاسلامي الجزائري، واعتبروا الشيوعين هذه المطالب كخطوة

(1) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 284.

(2) – بسام العسلي، **جهاد الشعب الجزائري (المقاومة والتحرر)**، دار العوة والكرامة للكتاب، الجزائر، ج2، ب ط، ص: 86.

(3) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 376.

أولى نحو تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الفلاح، والعامل وإقرار الحريات في المستقبل[1].

وعليه فإن نشاط الحزب الشيوعي الجزائري كان واضحاً منذ انعقاد المؤتمر الاسلامي الاول حاى فشله ، حيث شهدت الفترة التي اعقبت انعقاده حركة واسعة النطاق، قام بها في مختلف المدن الجزائرية وعلى أعمدة جريدة " الكفاح الاجتماعي"[2].

وقد استغل الشيوعيين الجزائريين فترة انعقاد المؤتمر الاسلامي وتقربه من العلماء وسعى إلى التسرب بين الأهالي واجتذبوا إلى صفوفهم العديد من الأنصار نظراً لمشاركتهم الواسعة في الجبهة الشعبية ودورهم الواضح في المؤتمر الإسلامي الأول[3]، هذا وقد بقي نشاط الحزب الشيوعي الجزائري مستمراً إلى غاية انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني 1937م، حيث وجه فرع الحزب الشيوعي الجزائري بقسنطينة نداء إلى الشعب الجزائري، قائلاً: «إن الحزب الشيوعي الجزائري تجده في أول صف المجاهدين في سبيل الجزائر حرة سعيدة متآخية مع فرنسا»[4].

وقد بقي الحزب الشيوعي الجزائري متمسكاً بالمبادرة السياسية التي أطلقها المؤتمر الاسلامي للخروج بوثيقة عمل سياسية وتجسيد مطالب اصلاحية تخدم لجزائريين[5]. ومن بين المطالب التي كان الحزب الشيوعي يسعى إلى تحقيقها من خلال المؤتمر نذكر:

- تطبيق مشروع بلوم فيوليت؛
- المساواة في المجالس النيابية؛
- حل القانوني الأهلي وإلغائه وإلغاء قوانين "سوطان وريبنيه"؛
- تنفيذ قوانين العمل؛
- محاربة ارتفاع الأسعار والبطالة[6].

هذا عن نشاط الحزب الشيوعي الجزائري في المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول والثاني أما عن موقفه من مشروع بلوم–فيلوت، فقد أيده، وذلك لأنه اعتبره أول خطوة في سبيل تحرير الشعب الجزائري المسلم والتقارب (الاخوة) بين الشعب الفرنسي والشعب الجزائري، وهو أول خطوة أيضاً في

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص: 376.

(2) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 377.

(3) – نفسه، ص: 377

(4) – نفسه، ص: 397.

(5) – Mohamed TEGUIA, Op.Cit, P58.

(6) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 397.

سبيل المساواة التي دعت إليها الثورة الفرنسية الكبرى كما أن هذا المشروع يعطي الأمة الاسلامية بالتدرج حق التمتع بالحقوق السياسية والمدنية والتي يتمتع بها الفرنسيون ويترك لهذه الامة حرية التصرف بأحوالها الشخصية المبنية على الشرع الإسلامي، وفي نفس الوقت الذي يؤيد فيه الحزب الشيوعي مشروع بلو فيوليت، فإنه يؤكد على بقاء الشعب الجزائري على أحواله الشخصية الإسلامية فهو في معرض دفاعه عن حقوق الشعب الجزائري، لم يكن يفته دائما أن يذكر كلمة الإسلام والمسلمين[1].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحزب الشيوعي الجزائري، كان خلال هذه الفترة الممتدة من 1937 م إلى 1939م قد دخل إلى معترك الانتخابات، إلى جانب الاتجاهات الأخرى للحركة الوطنية الجزائرية، وكانت أول تجربة له مشاركته في انتخابات بلدية العاصمة، التي جرت في 27 جوان 1937 م وفاز فيها الحزب الشيوعي الجزائري بـ 700 صوت من أصل 2888 صوت[2]، على مستوى العاصمة لكن بحلول سنة 1938م قد بدأ الحزب الشيوعي يتدهور، ويفقد سمعته بين المسلمين الجزائريين رغم الجهود التي بذلها وقد بدا ذلك واضحاً من خلال فشله في الانتخابات الجزئية لبلدية العاصمة في نوفمبر 1938م ، رغم الجهود التي بذلها " بن حدو وبوخرط" ممثلوا الحزب الشيوعي في هذه الانتخابات. بعد ذلك جاءت انتخابات المجلس العام لمدينة الجزائر ليطفوا الزيت فوق الماء وذلك للفشل الثقيل لذي أحرزه الحزب الشيوعي، من خلال هذه الانتخابات التي حقق حزب الشعب فيها انتصاراً ونجاحاً كبيراً عليه[3].

واثر هذا التراجع الذي عرفه حزب الشيوعي الجزائري، وفشله الذريع في انتخابات الجزائر العاصمة بدأ الشعب يفقد ثقته فيه، وتعالت أصوات الجماهير الشعبية ضده، وذلك من خلال التصريحات التي جاءت بها جريدة "البرلمان الجزائري"، والتي ذكرت بأن سكان مدينة الجزائر اتهموا الحزب الشيوعي بأنه هو معرقل اتحاد الشعب الجزائري، ولتحقيق مطالبه، وقد أضافت الجريدة بأن جماهير العاصمة قد نادت الشيوعيين، وطالبتهم بالخروج من المجلس العام[4]، ورفضت انتخابهم وأعطت أصواتها لأعضاء حزب الشعب، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحزب الشيوعي الجزائري قد تعرض للمضايقات من طرف الادارة الفرنسية والتي جاء في تقريرها عن الحزب الشيوعي

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 393.

(2) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص: 254-255.

(3) – نفسه، ص ص: 256-259.

(4) – أحمد مهساس، المرجع السابق، ص: 170.

الجزائري ما يلي: «إنه يثير في الجزائر وفي الوقت المناسب اضطرابات، المقصود منها إثارة فرنسا وحرمانها من جزء هام من سلطتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء ثورة الجماعات المعادية ما تحتاجه في القارة»[1].

(1) – عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص: 378.

المبحث الرابع: علاقته باتجاهات الحركة الوطنية ما بين 1935م-1939م

قبل أن نتطرق إلى العلاقة التي كانت بين الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب الجزائري، ارتئينا أن نتعرض أولا للمحة شاملة لعلاقة هذا الحزب بمختلف اتجاهات الحركة الوطنية، لأن مواقف الشيوعيين، لم تكن ثابتة فقد خضعت بصفة دائمة لما تمليه الظروف السياسية والعوامل المحيطة بها، ومن مجموعة العوامل التي أثرت في مواقف الحزب الشيوعي الجزائري نذكر:

انعقاد المؤتمر الإسلامي ودوره فيه كوسيط بين اتجاهات الحركة الوطنية والإدارة الاستعمارية، وكان الحزب الشيوعي يهدف من خلال تقربه هذا من اتجاهات الحركة الوطنية في منتصف 1936م إلى ترقية التحالف الذي كان يضم جبهة المؤتمر الإسلامي من الجبهة الشعبية في فرنسا[1] وتدخل هذه الخطة في استراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي أعلن بأن المهمة الأساسية لفرنسا في العالم هي توحيد الشعوب المستعمرة مع شعبنا[2]، كذلك من العوامل التي أثرت في مواقف الحزب الشيوعي الانعكاسات السياسية المباشرة للتقارب الذي حصل بين فرنسا والاتحاد السوفياتي، بين سنوات 1935م -1938م، وعليه فإن خلال الفترة الممتدة من عام 1935م إلى عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939م اقترب الشيوعيين الجزائريين من المنتخبين المسلمين، ومن جمعية العلماء المسلمين في المؤتمر الإسلامي إلى درجة كبيرة بلغت إلى حد الثناء على رئيس الجمعية "الشيخ عبد الحميد بن باديس" بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي، إلا أن هذا الموقف لم يستمر فبعد 1937م أصبح يتعامل مع شيوخ جمعية العلماء كخصوم متطرفين وزعماء رجعيين[3].

هذا عن علاقة الحزب الشيوعي باتحاد المنتخبين المسلمين، وجمعية العلماء المسلمين أما عن علاقة الحزب الشيوعي الجزائري بالاتجاه الاستقلالي الذي كان يمثله حزب الشعب خاصة في تلك الفترة، فقد تميزت بالعداء والصدام، الذي بدأ منذ تقرر إنشاء الجبهة الشعبية، بالتعاون مع الحزب الاشتراكي الفرنسي، وبالتالي تغيير موقف الحزب الشيوعي الجزائري، هذا التحالف استاء منه مصالي الحاج لأنهما لم يتعرضا إلى تحرير شمال إفريقيا من النفوذ الفرنسي[4]، ويمكن القول بان الشيوعيون قاطعوا حركة مصالي الحاج (النجم قم من بعده حزب الشعب)، ودخلوا في صراع دائم معه، وكان

(1) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 288.
(2) – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 282.
(3) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 288.
(4) – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 282.

الحزب الشيوعي الجزائري يعتبر جماعة مصالي وأنصاره بأنهم: " مشاغبين وعملاء للفاشية الدولية" ويذهب "أوزقان" عند الاستهزاء بفكرة الثورة والاستقلال لدى أنصار الاتجاه الاستقلالي إلى وصف دعاة تلك الفكرة بأنهم «ديوك الليل التي تبشر بالصبح قبل الأوان»[1].

وبنفس اللهجة العنيفة التي اتخذها الحزب الشيوعي الجزائري خاصة بعد 1936م ضد حزب الشعب اتخذها هذا الأخير ليدافع عن أفكاره وموقفه ويقف في وجه الشيوعية وظهر ذلك جليا خاصة بعد نجاح الحزب الشيوعي الجزائري في انتخابات بلدية العاصمة، التي جرت في جوان 1937م هذا النجاح أدى إلى توتر العلاقات أكثر من ذي قبل، وأثار جدالاً تميز بالتعصب سواء من جانب الحزب الشيوعي، ومن جانب حزب الشعب، وهو في نفس الوقت صراعاً بين ايديولوجيتين " ايديولوجية الطبقة العاملة وايديولوجية البورجوازية الصغيرة، ولعل أن أهم نقاط الخلاف بين الحزبين تبرز حول خطين سياسيين أولا: خط الاصلاح الذي اتبعه الحزب الشيوعي الجزائري، وذلك من خلال المساواة بين كل الجزائريين – الاغنياء والفقراء، والموظفين والتجار والفلاحين وأصحاب الصناع والأقوياء، والضعفاء – أمام القانون، وخط ثاني ظهر في المطالبة بالكفاح الثوري، والاستقلال الوطني الذي دافع عنه حزب الشعب الجزائري، ولم يكن هذا الأخير يمثل ايديولوجية البرجوازية الصغيرة، لا بتركيبته البشرية، ولا بالتحالفات، ولا حتى بأهداف ووسائل عمله، وإنما فرض نفسه على أنه الحزب الأكثر شعبية والاكثر راديكالية، وعليه فإن حزب الشعب صار واجهة للحركة الوطنية، وتحمل على عاتقه مسؤولية الكفاح وتطلعات الشعب الجزائري[2].

ومن هنا نلاحظ أن خط الاصلاح، الذي اتبعه الحزب الشيوعي كان يشكل عقبة أمام شعار الاستقلال والحرية الذي رفعه حزب الشعب الجزائري، لذلك وصفت العلاقة بين الحزبين في مجملها بأنها علاقة صدام وتنافس، انتهت بتراجع الشيوعية في الجزائر، وفقدانها لمكانتها الشعبية، وربما أن كل ذلك نتج عن عدم وضوح برنامجها السياسي، وما إن اندلعت الحرب العالمية الثاني منع الحزب الشيوعي من النشاط داخل الجزائر وقامت الإدارة الفرنسية بحله في الجزائر بداية من 1939م [3].

(1) – خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص: 288.

(2) – أحمد مهساس، المرجع السابق، ص ص: 170-171.

(3) – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 284.

ومما سبق نستنتج أن:

- الحزب الشيوعي الجزائري مرّ بمرحلتين خلال تأسيسه؛ المرحلة الأولى وقد ارتبطت بالإرهاصات الأولى للشيوعية في الجزائر، وذلك من خلال المؤتمر الذي عقده الحزب الشيوعي الفرنسي في مدينة تور سنة 1920م.
- هذا الأخير لذي خرج بتوصيات مفادها انشاء فروع شيوعية في المستعمرات فيما عرف فيما بعد بالفيدراليات، التي تحولت بعد 1935م إلى حزب شيوعي جزائري مستقل نظرياً عن الحزب الشيوعي الفرنسي، وبعضوية جزائرية مسلمة من أمثال عمار أوزقان وبوخرط؛
- وضع الحزب الشيوعي الجزائري برنامجاً تضمن سبع نقاط، دافع من خلالها عن مصالح العامل والفلاح الجزائري، والفرنسي معاً ضد الاقطاعية والمعمرين؛
- أن الحزب الشيوعي لم يكن يطالب بالاستقلال عن فرنسا، أو الانفصال عنها ، وإنما دعا إلى المساواة والاتحاد بين الشعبين، وظهر ذلك من خلال تأييد لمشروع بلوم-فيولت الإصلاحي ونشاطاته خلال المؤتمر الإسلامي؛
- أن علاقة الحزب الشيوعي الجزائري بمختلف اتجاهات الحركة الوطنية لم تكن ثابتة خاصة اتجاه جمعية العلماء وكتلة النواب، إذا ما استثنينا العلاقة التي جمعته بالاستقلاليين فقد تميزت بالصراع على طول الخط؛
- أن الحزب الشيوعي الجزائري ورغم استقلاله عن الحزب الشيوعي الفرنسي إلا أن مصيره ومصير القضية الجزائرية بقي مرتبطاً بالحزب الشيوعي الفرنسي، وظهر ذلك من خلال مواقفه المتقلبة وغير الثابتة خاصة مسألة استقلال الجزائر، وموقفه من الاسلام، وحتى في علاقات الحزب الشيوعي الجزائري بجمعية العلماء المسلمين،

خاتمـــــة

من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها في النقاط التالية:

- أن الحركة الوطنية الجزائرية، قد ارتبطت بفترة الخضوع للاستعمار، حيث ظهرت كأحزاب وتنظيمات نضالية وإصلاحية من أجل الحصول على الحقوق الفردية والحريات الأساسية للشعب الجزائري للوقوف أمام الواقع الاستعماري الذي كان يلقي بأعبائه على هذا المجتمع.
- أن اتجاهات الحركة الوطنية انحصرت خلال هذه الفترة في أربع اتجاهات، هي الاتجاه الليبرالي الاندماجي، الاتجاه الاستقلالي الثوري والاتجاه العربي الاسلامي الإصلاحي وأخيراً الاتجاه العالمي الشيوعي.
- أن الاتجاه الليبرالي الاندماجي مثّلته النخبة الجزائرية المتشبعة بالثقافة الغربية، لذلك فمطلب الادماج لدى أنصار هذا الاتجاه كان هو السبيل الوحيد للتخلص من سيطرة المستوطنين واضطهاد الحكومة.
- لذلك فقد كانت برامجها ومطالبها لا تخرج عن فلك القانون الفرنسي، فقد رأت أن مطلب الاندماج والتجنيس قد يحققان للأهالي الجزائريين المساواة بينهم وبين المستوطنين الفرنسيين حيث أن هذا الاتجاه كان من الاتجاهات التي رحبت بمشروع بلوم–فيوليت.
- ولم يكن يرى أنصار هذا الاتجاه في مطلب الاستقلال أو الانفصال إلا في اطار إتحادية جزائرية لها خصائصها داخل الجمهورية الفرنسية.
- أما الاتجاه الاستقلالي الثوري، فقد مثّله في أول الأمر "الأمير خالد الحسيني، رغم أن الخلاف بين المؤرخين في تحديد اتجاهها لم يزل إلا بعد العثور على العريضة التي تضمنت أهداف ونقاط ثورية إنفصالية واستقلالية، ولكن نتيجة لتعرضه للضغوط الاستعمارية تحول الأمير خالد إلى سياسة أكثر ليناً، وهي المطالبة بالمساواة، أمام القانون الفرنس وإلغاء القوانين الاستثنائية، ودافع عن الشخصية الجزائرية العربية الاسلامية ، الأمر الذي أدى بالإدارة الفرنسية لمواجهته ونفيه. إلى الخارج لكنه واصل نشاطه السياسي في المنفى.
- أن نجم شمال إفريقيا الذي خلف حركة الأمير خالد جاء منذ بدايته بمبادئ استقلالية واضحة ولخصّ ايديولوجيته في ثلاث نقاط، هي: استقلال الجزائر، وانسحاب قوات الاحتلال الفرنسي، وتكوين جيش وطني، ووقف موقف العداء من قضة التجنيس والاندماج، وأنكر مشروع بلوم

فيوليت، وهاجم السلطة الفرنسية في مواقف عدة تعرض للحل على إثرها عدّة مرات، إلى أن تم حله نهائيا 1937م.

- إن حزب الشعب من خلال برنامجه ومبادئه كان يريد تحقيق الاستقلال التام للجزائر. وأن نشاط حزب الشعب ومواقفه تجعلنا نقول أن حزب الشعب كان وطنيا ثوريا تدرج مع مرور الزمن إلى أصالته العربية
- إن الادارة الاستعمارية قد حاربت هذا الاتجاه بأحزابه المختلفة وذلك من خلال اضطهاد أعضائه وملاحقتهم لأن هذا الاتجاه هو الوحيد الذي نادى منذ الوهلة لأولى بالانفصال التام وبناء أسس دولة جزائرية مستقلة تتمتع بسيادتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- أما الاتجاه العربي الاصلاحي الإسلامي، فقد مثّلته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي تميزت من تأسيسها بطابعها الاصلاحي الديني، والثقافي ، والاجتماعي.
- أن نشاط جمعية العلماء لم يقتصر على الجزائر فقط، امتد إلى فرنسا ابتداء من 1936م، وهذا ما أدى بالإدارة الفرنسية إلى أن تشن حملة اضطهاد واسعة بهدف عرقلت نشاط الجمعية.
- أن الاتجاه العالمي مثلهُ الحزب الشيوعي الجزائري ، هذا الحزب الذي نفى عنه كثير من المؤرخين أنه صفة الجزائري، وذلك من خلال برنامجه الذي دافع عن مصالح العامل والفلاح الجزائري والفرنسي ضد البرجوازية، ولم يطالب بالاستقلال عن فرنسا أو الانفصال عنها، وإنما إلى المساواة والاتحاد والتعاون بين الشعبين

وفي الأخير نستطيع القول الحركة الوطنية واتجاهاتها المتعددة وضحت معالم الطريق أمام الشعب الجزائري ووضعته على خط الطريق الذي قاده إلى إشعال ثورة أول نوفمبر 1954م وتحقيق الاستقلال ، هذا الأخير الذي كان غائباً لدى النخبة الجزائرية ، ولم يخرج عن إطار الدفاع عن مصالح العامل و الفلاح الفرنسي و الجزائري معاً لدى الحزب الشيوعي، لكن لا نستطيع إغفاله لدى الاتجاه الاستقلالي الذي كان وطنياً ثورياً بداية من الأمير خالد ونجم شمال إفريقيا و وصولاً إلى حزب الشعب الجزائري ، أما عند الاتجاه الاصلاحي الذي مثلته جمعية العلماء المسلمين ، فقد انحصر بصفة عامة ، في المحافظة على أصالة الجزائر و مقوماتها الشخصية رغم بعض المواقف الانفصالية للجمعية ، إلاّ أنّ مطلب الاستقلال لم يكن مصرح به ضمن برنامجه .

و في الأخير نتمنى أن نكون من خلال هذا العمل المتواضع الذي يحمل بين طيّاته بذور الصواب عن قصد و بذور الخطأ عن غير قصد أن نفيد به كل طالب علم .

الملاحق

الملحق رقم: (01): نص العريضة التي قدمها الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي ويلسون

الملحق رقم: (02): القانون الأساسي الخاص بجمعية العلماء المسلمين الجزائرية

الملحق رقم: (03): التنظيم الهيكلي للنجم وفقاً للنظام الأساسي الصادر عام 1927

الملحق رقم: (04): التنظيمات الإقليمية لحزب الشعب في الجزائر وفرنسا

الملحق رقم: (05): جريدة الإقدام

الملحق رقم: (06): جريدة الأمة

الملحق رقم: (07): جريدة الشعب

الملحق رقم: (08): جريدة البرلمان الجزائري

الملحق رقم: (09): جريدة الشهاب

الملحق رقم: (10): جريدة البصائر

الملحق رقم: (01):نص العريضة التي قدمها الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي ويلسون [1]

شعب ولكن بالعكس لتحرير هذا الشعب من الاضطهاد القديم، إنها جاءت عوض الهيمنة التركية بحكومة لطيفة وعادلة ومتنورة ...".

كنا نتوقع أن نعيش في سلام جنبا إلى جنب وبالمشاركة مع المحتلين الجدد ونحن معتمدين على هذه التصريحات الرسمية والشرعية.

وفيما بعد تبين لنا مع الأسف وعلى حسابنا أن تلك الوعود الجميلة لا وجود لها إلا في الكلمات. وبالفعل وكما كان علينا الحال في زمن الرومان، فإن الفرنسيين بدأوا يطردون بالتدرج المنهزمين ويستولون على السهول الخصبة والمناطق الأكثر ثراء.

إلى يومنا هذا مازالوا يحدثون مراكز جديدة للتعمير بانتزاع أحسن الأراضي التي بقيت بأيدي الأهالي تحت عنوان : " نزع ملكية بسبب الفائدة العمومية". إن أملاك الأوقاف التي كانت تبلغ قيمتها مئات ملايين الفرنكات والتي كانت تستعمل لصيانة المعالم المعمارية الدينية وتقديم المساعدة للفقراء، قد تم الاستيلاء عليها ووزعت بين الأوربيين وهو أمر خطير للغاية علما بأن تلك الأموال كانت موجهة بصفة دقيقة ودينية قد حددها الذين قاموا بذلك العطاء.

وفي هذه الأيام، ورغم قانون عزل الكنائس عن الدولة فإن الأملاك الوقفية القليلة التي بقيت هي مسيرة من طرف الإدارة الفرنسية تحت

غطاء لجنة دينية أعضاؤها قد تم اختيارهم من طرف الإدارة. ولا فائدة في أن نذكر أنهم لا يملكون أية سلطة. وفي تناقض تام مع ديننا، انتهزت الإدارة كل الفرص وخاصة أثناء هذه الحرب لتنظم في مساجدنا ومحلاتنا المقدسة تظاهرات سياسية. وبحضور الجموع المكونة خاصة من الموظفين، تعطى للقراءة نصوص قد حضرت من أجل المناسبة من طرف المسؤولين عن الدين، ويصل هذا التدنيس إلى إشراك الموسيقى العسكرية في هذه التظاهرات المهينة للذهنية الدينية للمسلم.

هذا ما تم فعله بتصريحات الجنرال دوبرمون بتاريخ 5 جويليا 1830 وكذلك قانون 1851. فمدة 89 سنة كان الأهلي يرزح تحت ثقل الضرائب: ضرائب فرنسية وضرائب عربية سابقة للاحتلال والتي تم الإبقاء عليها من طرف الفاتحين الجدد.

عندما نطلع على ميزان المدفوعات والمقبوضات للجزائر، يظهر لنا بوضوح أن الأهالي هم الذين يرزحون تحت حمل الضرائب، وإن توزيع الميزانية لا يأخذ في الاعتبار أي حاجة من حاجاتهم الخاصة. إن العديد من القبائل ليست لها طرق والأغلبية الساحقة من أطفالنا هم بدون مدارس.

فبفضل تضحياتنا، استطعنا أن نحدث جزائر مزدهرة حيث غراسة الكروم تنتشر إلى ما وراء مرأى العين. إن البلاد قد تمّ شقها بالسكك الحديدية والطرق بين القرى التي يسكنها الأوربيين. ليس

يشرفنا أن نقدم لتقديركم السامي وروح العدالة التي تحركك عرضا مقتضبا عن الوضعية الحالية للجزائر الناتجة عن احتلالها من طرف فرنسا منذ 1830.

ففي حرب غير متكافئة ولكنها مع هذا كانت تضاعف شرف آبائنا، حارب الجزائريون مدة سبعة عشر سنة (17)، بطاقة وإصرار لا مثيل لهما لردّ المعتدي وللعيش في استقلال. إن مصير السلاح لم يكن مع الأسف لصالحهم.

منذ تسعة وثمانين سنة (89) ونحن تحت الهيمنة الفرنسية، فإن الفقر لا يتوقف عن الارتفاع عندنا، بينما كان ثراء المنتصرين يتزايد على حسابنا.

إن المعاهدة التي وقعت يوم 5 جويليا 1830 بين الجنرال دوبرمون وداي الجزائر كانت تضمن لنا احترام قوانيننا وعاداتنا وديننا. إن قانون 1851 قد كرّس حقوق الملكية والتمتع التي كانت موجودة زمن الفتح. عندما نزل نابليون الثالث بالجزائر يوم 5 مايو 1865، فإنه ألقى بيانا إلى السكان المسلمين. فقال: "عندما وضعت فرنسا رجلها على التراب الإفريقي منذ خمسة وثلاثين سنة، فإنها لم تأت لتحطيم جنسية

بعيدا عن الجزائر نجد قبائل كاملة في مناطق كثيرة السكان وفقيرة ووعرة وليس لها مسالك للاتصال. إن تجمعات سكانية هامة مازالت مجردة من كل شيء. نستخرج فيها المياه كما كان ذلك في وقت سيدنا إبراهيم أي في جلود أتياس من خزانات مائية أو من آبار بدون أي وقاية. وهكذا فإن حصة الشريحة الأكثر عددا هي الأضعف والثقل الضريبي هو الأقوى.

في نظام جمهوري، إن أغلبية السكان تسيرها قوانين خاصة يستحي منها المتوحشون أنفسهم. والشيء الذي هو خاصٌ، هو أن بعض هذه القوانين التي تؤسس لهذه المحاكم الاستثنائية (محاكم قمعية ومجلس جنائي) يعود تاريخها إلى 29 مارس و30 ديسمبر 1902. إننا نرى هاهنا نموذجا للسير التراجعي نحوَ الحريات.

وحتى لا يعتبر كلامنا مبالغا فيه، نرفق بهذه الشكاية كتيبين كتبهما فرنسيان من الجزائر. فرانسوا مارتنير وهو محام لدى غرفة الاستئناف في الجزائر العاصمة وشارل ميشيل مستشار عام وشيخ بلدية تبسة. إنهما تبرزان شناعة نظم هذه القوانين.

وهناك مثال آخر لتبيين خرق حرمة الكلمة المعطاة، وهو: قبل سنة 1912، كان الجنود الأهالي يجندون بالتطوع مقابل بعض المزايا المهداة تعويضا للجهود المبذولة. بدأت هذه المزايا تحذف شيئا فشيئا وقد تم التوصل سنة 1912 إلى التجنيد الإجباري الذي كان في البداية جزئيا (10 % من مجموع

(1) – الأمير خالد، المصدر السابق، ص ص 35-40.

الشريحة العمرية المعنية) ثم كاملة وذلك رغم احتجاجات الأهالي القوية. فقد طبقت علينا ضريبة الدم وذلك يخرق أبسط مبادئ العدالة. بعد التفقير والاستعباد والإهانة بواسطة قانون الأقوى، لم نكن أبدا نعتقد أن مثل هذا العبء الخاص بالمواطنين الفرنسيين وحدهم سيأتي يوماً ليثقل كواهلنا.

إن مئات الآلاف من أبنائنا سقطوا في مختلف ميادين المعركة وهم يحاربون شعوبا لم يستهدفوا لا حياتهم ولا أملاكهم. إن الأرامل واليتامى والمعطوبين في هذه الحرب لهم منح أو تعويضات أضعف حتى من الفرنسيين الجدد. كثير من المجروحين العاجزين عن العمل يأتون لتضخيم صفوف المساكين الذين يملأون المدن والأرياف.

فقد يسهل على الملاحظ المتجرد أن يرى بأم عينه فقر الأهالي الكبير. ففي الجزائر العاصمة نفسها ترى مئات الأطفال من الجنسين يلبسون الرث من اللباس وأعظامهم تكاد تبرز من تحت اللحم وهم يجرّون فقرهم في الأنهج ويتسولون طالبين الحسنة العمومية.

أمام هذه الوقائع المؤسفة، تبقى الحكومة العامة في الجزائر في حالة لا مبالاة مطبقة. باسم العنر الخداع الذي بمقتضاه لا ينبغي المساس بالحريات، فإن الأخلاق تدهورت تماما وصارت المشروبات الكحولية توزع بكثرة على الأهالي في المقاهي. وبما أننا مغلوبون، فإننا تحملنا كل هذه المصائب على أمل أن تأتينا أيام أحسن من هذه.

إن التصريح الرسمي التالي: "لا يمكن أن يفرض على أيّ شعب أن يعيش تحت السيادة التي يرفضها (يطلقها)". علما بأنكم قمتم به في مايو 1917 في رسالتكم إلى روسيا، فإن هذا يسمح لنا أن نأمل أن تلك الأيام الحسنة قد جاءت في نهاية الأمر. ولكن تحت الوصاية القاسية للإدارة الجزائرية وصل الأهالي إلى درجة من الاستعباد أنهم صاروا غير قادرين على اللوم: إن الخوف من قمع وحشي ولا يرحم أغلق كل الأفواه.

رغم كل هذا فإننا نأتي باسم مواطنينا لنستعطف المشاعر النبيلة لرئيس أمريكا الحرة: نطلب إرسال ممثلين نختارهم نحن بكل حرية ليقرروا مصيرنا في المستقبل تحت إشراف عصبة الأمم. إن شروطكم الأربعة عشر (14) من أجل سلم عالمي، سيدي الرئيس، قد قبلها الحلفاء والقوات المركزية، ولهذا ينبغي أن تكون أساسا لانعتاق كل الشعوب الصغيرة المضطهدة دون تمييز لا في الجنس ولا في الدين.

إنكم تمثلون باسم العالم أجمع أكرم حامل للواء الحق والعدالة. ولم تدخلوا في هذه الحرب الضخمة إلا لنشر هذه المبادئ إلى كل الشعوب. وفيما يخصنا لنا ثقة وهّاجة في كلمتكم المقدسة. وقد كتبت هذه الشكوى لتضيء دينكم وتلفت انتباهكم إلى وضعيتنا وهي وضعية المنبوذين.

وتقبلوا، سيدي الرئيس، ما نؤكده لك من أسمى الاعتبارات.

الملحق رقم: (02): القانون الأساسي الخاص بجمعية العلماء المسلمين الجزائرية [1]

أسس جمعية العلماء وأصولها ومطالبها

(أولاً): القانون الأساسي

القسم الأول: الجمعية

الفصل الأول: تأسست في عاصمة الجزائر جمعية إرشادية تهذيبية تحت اسم «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» مركزها الاجتماعي بنادي الترقي بطحاء الحكومة عدد 9 بمدينة الجزائر.

الفصل الثاني: هذه الجمعية مؤسسة حسب نظام وقواعد الجمعيات المبينة بالقانون الفرنسي المؤرخ بفرة جويلية سنة 1901م.

الفصل الثالث: لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية.

القسم الثاني: غاية الجمعية

الفصل الرابع: القصد من هذه الجمعية هومحاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري بها العمل.

الفصل الخامس: تتدرج الجمعية للوصول إلى غايتها بكل ما تراه صالحاً نافعاً لها غير مخالف للقوانين المعمول بها، ومنها أنها تقوم بجولات في القطر في الأوقات المناسبة.

الفصل السادس: للجمعية أن تؤسس شعبها في القطر، وأن تفتح نوادي ومكاتب حرة للتعليم الابتدائي.

القسم الثالث: أعضاء الجمعية

الفصل السابع: أعضاء الجمعية على ثلاثة أقسام:
مؤيدون وقيمة اشتراكهم عشرون فرنكاً.
عاملون وقيمة اشتراكهم عشرة فرنكات.

104

مساعدون وقيمة اشتراكهم خمسة فرنكات.

الفصل الثامن: يتألف المجلس الإداري من الأعضاء العاملين فقط.

الفصل التاسع: الأعضاء العاملون فقط هم الذين ينتخبون كل سنة أعضاء المجلس الإداري المتألف من رئيس ونائب له، وكاتب عام ونائب له، وأمين مال ونائب له، ومراقب، وأحد عشر عضواً مستشاراً.

الفصل العاشر: للجمعية أن تنشئ بمركزها بالجزائر مكتباً يكون على رأسه مدير مكلف بإدارة شؤونها ومصالحها.

الفصل الحادي عشر: وللجمعية أيضاً أن تحدث مكاتب عمالية في كل من العمالات الثلاث، وعلى رأس كل مكتب منها كاتب مكلف بإدارة شؤون الجمعية، وهذه المكاتب كلها تكون مرتبطة أتم الارتباط بالمكتب المركزي.

الفصل الثاني عشر: الأعضاء العاملون هم الذين يصح أن يطلق عليهم لقب عالم بالقطر الجزائري، بدون تفريق بين الذين تعلموا ونالوا الإجازات بالمدارس الرسمية الجزائرية، والذين تعلّموا بالمعاهد العلمية الإسلامية الأخرى.

الفصل الثالث عشر: الأعضاء المؤيدون والأعضاء المساعدون يشملون كل من راق له مشروع الجمعية من غير الطبقة المبيّنة بالفصل المتقدم، وأراد أن يساعدها بماله وأعماله على نشر دعوتها الإصلاحية.

القسم الرابع: مالية الجمعية

الفصل الرابع عشر: مالية الجمعية تتألف من معلوم اشتراكات الأعضاء بكافة أنواعهم المبينة في الفصول المتقدمة.

الفصل الخامس عشر: للجمعية أن تلتمس وتقبل من الحكام المحليين إعانات مالية (ولكن هذا لم يعمل به في تاريخ الجمعية).

الفصل السادس عشر: مبلغ الاشتراكات والإعانات يقيده أمين المال ويسلم فيه وصلاً.

الفصل السابع عشر: مال الجمعية يوضع باسمها في أحد البنوك المحلية، ولا يبقى أمين المال منه تحت يده أكثر من خمسمائة فرنك.

الفصل الثامن عشر: لا يجوز إخراج شيء من المال بقصد صرفه إلا بأمر كتابي ممضي من الرئيس والكاتب العام وأمين المال، وذلك تنفيذاً لما يقرّره المجلس الإداري.

الفصل التاسع عشر: يصرف مال الجمعية فيما تقتضيه مصلحتها وبموجب الوصول إلى غايتها المبيّنة بالفصل الرابع من هذا القانون الأساسي.

105

القسم الخامس: الاجتماعات الإدارية والعامة

الفصل العشرون: المجلس الإداري يجتمع في الأوقات التي يراها مناسبة، ويجب أن تكون جلساته كلها مسجّلة في دفتر محاضر الجلسات، وكل قرار يقرره المجلس ولا يكون مسجلاً بالدفتر المعد لذلك يعتبر لغواً لا عمل عليه، ويجب أن يمضي المحضر رئيس الجلسة وكاتبها.

الفصل الحادي والعشرون: ينعقد الاجتماع العام لسائر الأعضاء مرة في السنة، وينعقد هذا الاجتماع بمدينة الجزائر إثر استدعاء من الرئيس، وزيادة على هذا الاجتماع السنوي يجوز عقد اجتماع آخر في أثناء السنة في الزمان والمكان اللذين يعينهما الرئيس، وبعد أن يتفاوض أعضاء الجمعية في أثناء الاجتماع العمومي العادي في برنامج الجمعية، وتعرض عليهم أعمال الجمعية في السنة السابقة، تنعقد جلسة ثانية يحضرها الأعضاء العاملون والمؤيدون والمساعدون، ويعلمون بحالة الجمعية الأدبية والمالية، ثم يباشر الأعضاء العاملون فقط انتخاب الهيئة الإدارية.

الفصل الثاني والعشرون: إذا شجر خلاف بين عضوين أو أكثر من أعضاء الجمعية أو تغيرت سيرة أحد الأعضاء بما تراه الجمعية ماساً بحياتها، فللمجلس الإدارة أن يعين لجنة بحث وتحكيم تشمل خمسة من الأعضاء العاملين، وخمسة من الأعضاء المؤيدين، وهذه اللجنة تعرض نتيجة بحثها وما تراه في القضية على المجلس الإداري، وهذا الأخير يطبق العقوبات والأحكام المنصوص عليها في اللائحة الداخلية التي ستوضع للجمعية.

الفصل الثالث والعشرون: لا ينظر في طلب متعلق بحل الجمعية إلا إذا كان صادراً من ثلث الأعضاء على الأقل، ولا يعمل به ولا ينفّذ إلا إذا صادق عليه أربعة أخماس الأعضاء العاملين، وإذا انحلت الجمعية - لا قدّر الله - يسلم أثاثها وما لها إلى جمعية خيرية إسلامية يعينها المجلس الإداري.

106

(1) – خير الدين، المصدر السابق، ص ص 104-107.

الملحق رقم: (03): التنظيم الهيكلي للنجم وفقاً للنظام الأساسي الصادر عام 1927 [1]

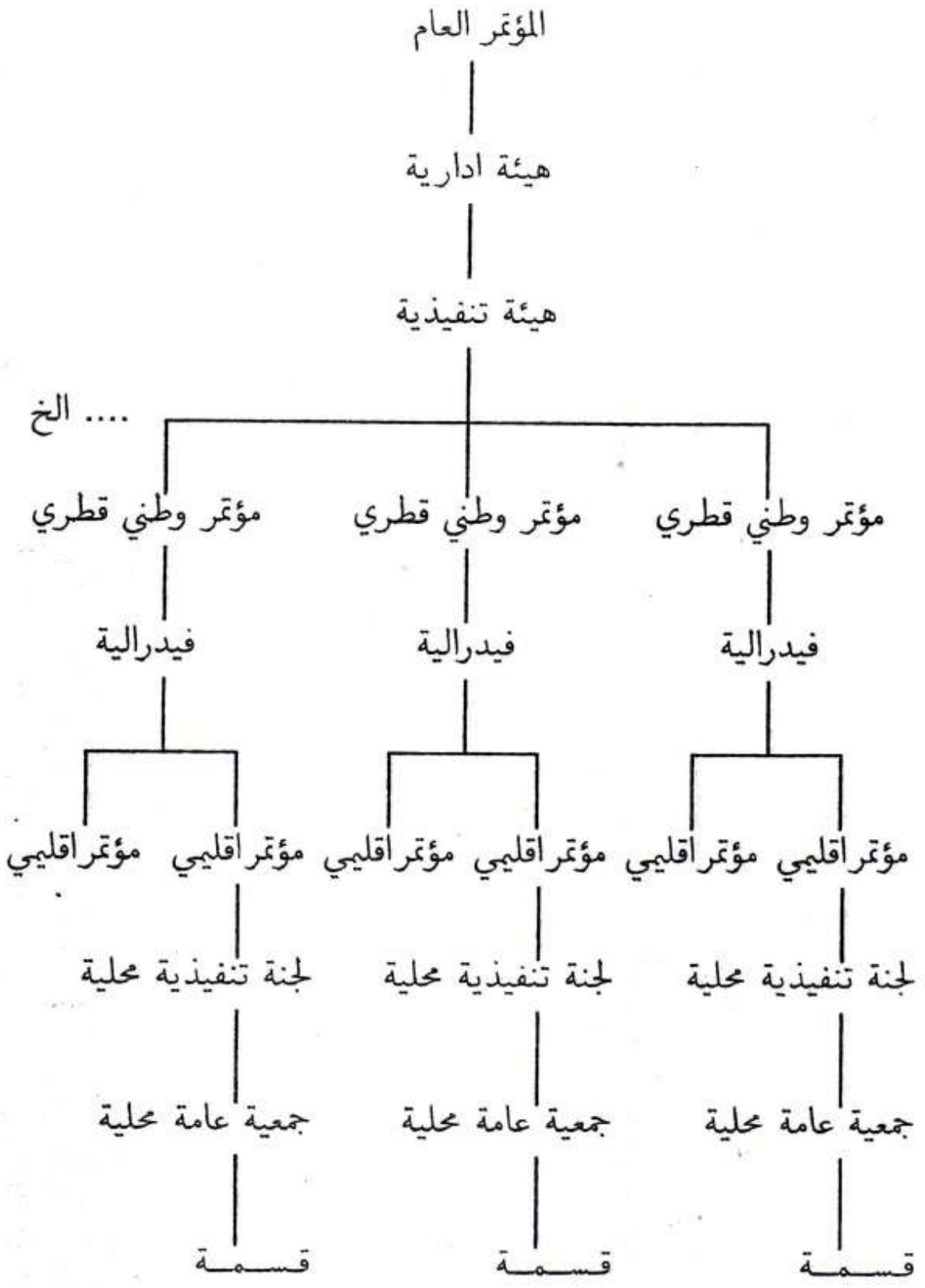

(1) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 147.

الملحق رقم: (04): التنظيمات الإقليمية لحزب الشعب في الجزائر وفرنسا [1]

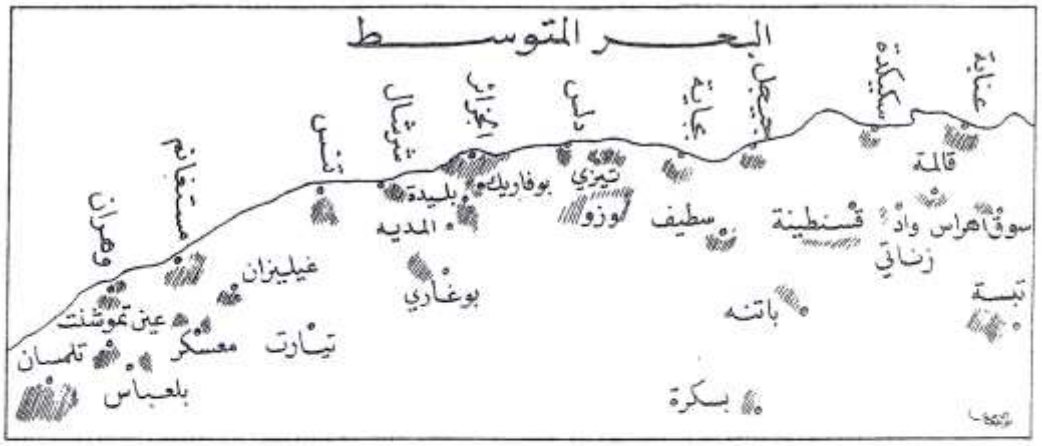

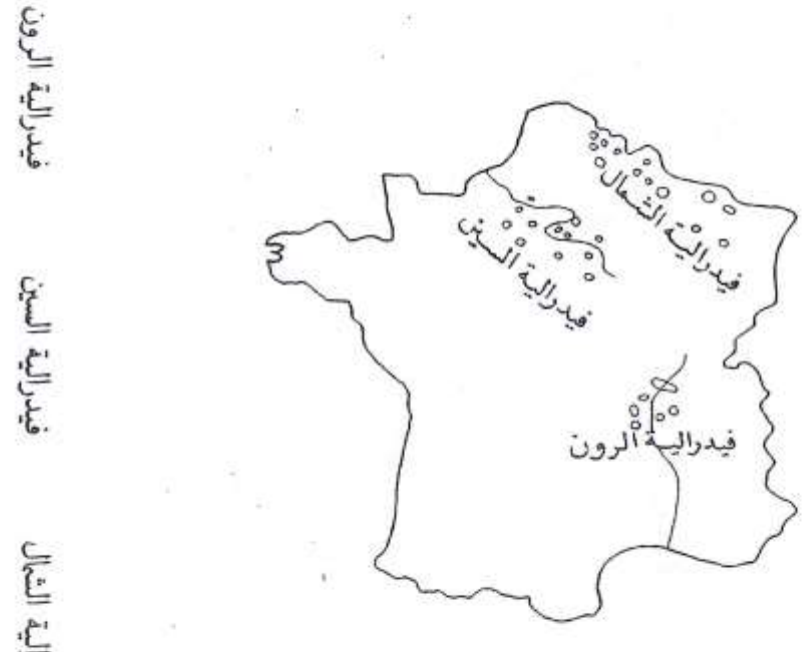

فيدرالية الرون

فيدرالية السين

فيدرالية الشمال

قسمات فيدرالية السين (باريس وضواحيها)		قسمات فيدرالية الرون	قسمات فيدعرالية الشمال	
- نانتير	- كور بنوا	- سانت اتيان	- فالانسان	- فيلاروبت
- بيزونس	- بيتو	- كليرمون فيران	- دونان	- كنوتانج
- ارجنتاي	- بولوني بيلانكور	- فيللاربان	- هوت ڤون	- بيتز
- سانت دنيز	- ايسي لي موليتو	- اولان	- ريفين	- اولنوى
- لافارين	- مون روج	- سان فون	- فياي	- بلان ميسرون
- ازنيير	- مونتراي	- فينيسيه	- شارل فيل	- جيفي
- كليشي	- لافارين	- مونبليزير	- سيدان	
- لوفالوابيريه			- لونعوي	

(1) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص 275 - 276.

الملحق رقم: (05): جريدة الإقدام [1]

DE L'AFRIQUE FRANÇAISE

الإقدام

جريدة تونسية أسست للدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا

LE TITRE ARABE DE L'« ERREUR NORD-AFRICAIN »

Traduction : L'« Action française », journal mensuel fondé pour la défense des Musulmans du Nord de l'Afrique

(1) – أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 318.

الملحق رقم: (06):جريدة الأمة [1]

EL-OUMA

ORGANE NATIONAL DE DÉFENSE DES INTÉRÊTS DES MUSULMANS ALGÉRIENS, TUNISIENS ET MAROCAINS

جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق شمال إفريقيا الشمالية

Nous prions nos abonnés, qui ne reçoivent pas régulièrement leur journal, de nous en informer à la Rédaction

Un Congrès Eucharistique va se tenir dans Alger, ville de l'Islam, pendant que le décret du 8 mars bâillonne la langue arabe

N'est-ce pas là une provocation ?

Le P.P.A. en deuil

Au Peuple Musulman d'Algérie !

Kehal Azeckl est mort au champ d'honneur pour l'Algérie

La radio-diffusion et les rivalités impérialistes franco-italiennes

107

EL OUMA

Organe National de Défense des Intérêts Algériens, Marocains et Tunisiens

جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق شمال إفريقيا الشمالية

ABONNEMENTS { Afrique du Nord et France / Autres pays.

Des milliers de pétitions sont signées pour la libération de Messali

Des meetings monstres sont organisés contre les condamnations, arrestations et contre les rafles dans les cafés algériens

Plus que jamais groupez-vous autour de votre journal !

La répression s'aggrave !

LA RÉPRESSION CONTINUE...

De nouvelles ignominies

EN FRANCE

EN ALGÉRIE

CONTRE CETTE UNITÉ DANS L'OPPRESSION, MUSULMANS, L'UNITÉ DANS L'ACTION !

- EL OUMA -

106

(1) – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص ص 106-107.

الملحق رقم: (07): جريدة الشعب [1]

الشعب

لسان الحركة الوطنية بالجزائر المسلمة العربية

صرخة الشعب

محكمة الشعب

مبدؤنا في طريق الجهاد

اعتقال الزعيم مصالي الحاج

كاد المريب ان يقول خذوني

الاستعمار يقلب الحقائق ! ضربني وبكى..

(1) – محمد قناش، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 180.

الملحق رقم: (08):جريدة البرلمان الجزائري [1]

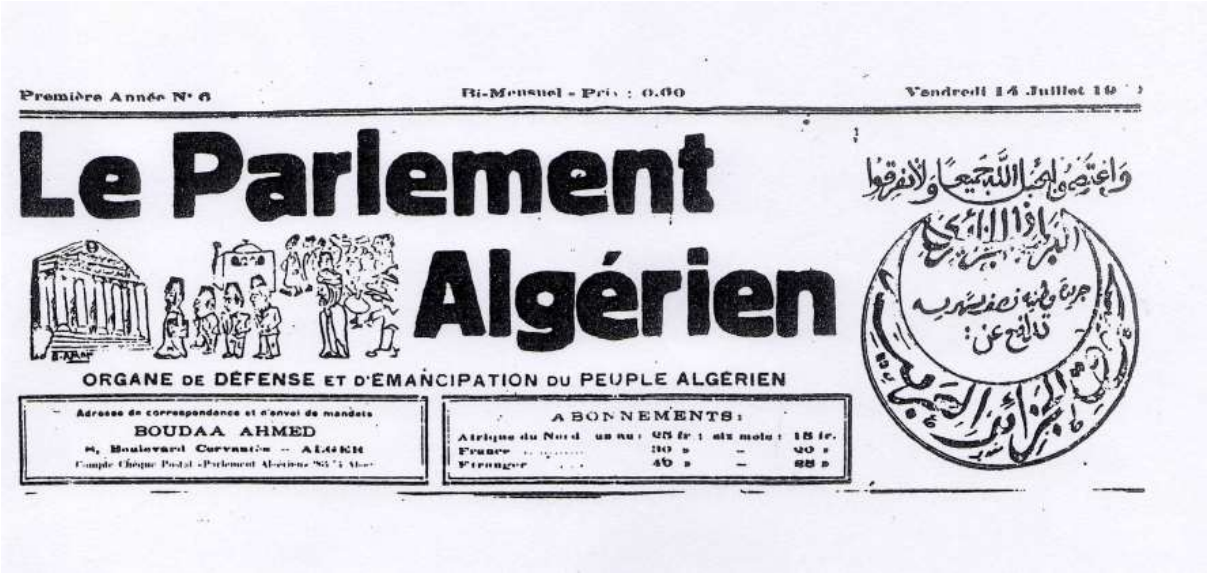

Première Année N° 6 — Bi-Mensuel - Prix : 0.60 — Vendredi 14 Juillet 19

Le Parlement Algérien

ORGANE DE DÉFENSE ET D'ÉMANCIPATION DU PEUPLE ALGÉRIEN

Adresse de correspondance et d'envoi de mandats
BOUDAA AHMED
4, Boulevard Cervantès — ALGER
Compte Chèque Postal «Parlement Algérien» 95 71 Alger

ABONNEMENTS :

Afrique du Nord	un an : 25 fr.	six mois :	15 fr.
France	30 »	—	20 »
Etranger	45 »	—	28 »

(1) – محمد قناش، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 181.

الملحق رقم: (09): جريدة الشهاب [1]

الجزء العاشر ج: 10 م: 9 المجلد التاسع

قل هذه سبيلي: أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين

أنشئت سنة ١٣٤٣

أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن

قسنطينة غرة جمادى الاولى ١٣٥٢ه سبتمبر ١٩٣٣م

خطاب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

الاستاذ عبد الحميد بن باديس الذي القاه في الاجتماع العام

- (...) ايها الاخوان — اننا نعمل في النهار الضاحي والليل المقمر لمبدإ لا يقل عنهما وضوحا واستنارة بوسائل لا تقل وضوحا واستنارة كذلك فلا نعجب لمن يعارض ويكائد ويباري ولكننا نعجب لا نفسنا ولكم اذا اقمنا لتلك المعارضات والمكائد وزنا او شغلنا بها حيزا من نفوسنا او اضعنا فيها حصة من اوقاتنا وان ادنى ما يغنمه المبطل ان يضيع الوقت على المحق — وانني اوصيكم ونفسي في هذا المقام بان يكون في حقكم شاغل لكم عن باطل المبطلين فاذا قام حقكم واستوى قضيتم على المبطلين وباطلهم واننا نشهد الله والمنصفين من الامة على اننا ماضون في بيان الحق وان مبدأنا الاصلاحي التهذيبي قد ملك علينا حواسنا واوقاتنا . فاذا بدر منا في بعض الاوقات كلام على باطل المبطلين فليس ذلك عن قصد له وحفل به ولكن لانه صادمنا وتوقف إثبات حقنا على نفيه

وما حيلة من يسلك سبيلا فتعترضه الصخور حتى لا يجد عنها محيدا — ان الضرورة تقضي عليه ان يجهد في نزعها واماطتها ثم لا يكون جهده في ذلك الا كتمهيده في السير ...

(1) – محمد حمزة، المرجع السابق، ص 103.

الملحق رقم: (10):جريدة البصائر [1]

السنة الأولى عدد ١ — ثمن النسخة ٥ سانتيما — N° 1

البصائر

الجزائر يوم الجمعة ٦ شوال سنة ١٣٥٢ — صدر يوم الجمعة من كل اسبوع — الاثنين ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

المراسلات
باسم مدير البصائر و رئيس تحريرها
الطيب العقبي
بـ(نادي الترقي)
رقم ٩ بطحاء المكنة (الجزائر)
صاحب الامتياز
الشيخ محمد خير الدين
Tayeb El-Okbi

الاشتراكات
من سنة ١٥ ف
من نصف سنة ١٥ ف
ثلاثة ١٥ ف

«El-Bassaïr»
Journal Religieux
9, Place du Gouvernement
ALGER
GERANT
KHEIRADDINE Mohamed

لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ولي المؤمنين، وقاصم الظالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، إمام المتقين، وقدوة المخلصين العاملين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين وتابع التابعين لهم بإحسان، وعلينا معهم الى يوم الدين.

وبعد فقد أمر الله رجالا وبعد عدة سنوات أشهر في خطتنا، وتعهد الكرة في اصدار جريدتنا جريدة (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) وإسمان عالم فقد صدرت ادارة المحكومة عليها لنا باصدارها وتحملنا منها على الآلام بذلك، حيث رأت الواجب وحدت تلك القيود وتلك الشروط التي أحكم صنعها دعاة الفتنة وحالت حيوال دماثها يد المقربين (وما النصر الا من عند الله العزيز الحكيم ليقطع طرفا من الذين كفروا او يكبتهم فينقلبوا خائبين).

اما خطتنا التي ننتسب عليها فهي تلك الخطة الواضحة والبينة التي جرائد جمعية العلماء السابقة. ولكنني لا نذهب بالقارئ بعيدا او نجاء على معلوم غير معلوم نقول له هذا الكلمة الفلانية التي حررها لنا رئيس الجمعية في العدد الأول من جريدة «الشريعة» الغالية قال فيها ما يشفي الغليل ويروي الغليل حيث يقول:

«وبعد فما يشفي علينا القائمون؟ يطلبون علينا تأسيس جمعية دينية اسلامية ليتبين غير قرضا على تهذيب الشعب وتزيينه ورفع مستواه الى القدر الذي يليق بسمعة فرنسا.

وهل تعتدا بعدالة فرنسا وحرية الامة الفرنسية ودمقراطيتها؟

— انست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وانست جريدة «الشهاب» الغالية واسسنا اليوم جريدتنا جريدة «الشريعة الغراء» ونسخر ان شاء الله — مقتدانا وعمل من التقريب عليها والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل.

عبد الحميد بن باديس

الخطة الاولى التي ننتسب عليها هي تلك الخطة الواضحة والبينة التي جرائد جمعية العلماء السابقة. ولكنني لا نذهب بالقارئ بعيدا او نجاء على معلوم غير معلوم نقول له هذا الكلمة الفلانية التي حررها لنا رئيس الجمعية في العدد الأول من جريدة «الشريعة» الغالية قال فيها ما يشفي الغليل ويروي الغليل حيث يقول:

«وبعد فما يشفي علينا القائمون؟ يطلبون علينا تأسيس جمعية دينية اسلامية ليتبين غير قرضا على تهذيب الشعب وتزيينه ورفع مستواه الى القدر الذي يليق بسمعة فرنسا.

وهل تعتدا بعدالة فرنسا وحرية الامة الفرنسية ودمقراطيتها؟

— انست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وانست جريدة «الشهاب» الغالية واسسنا اليوم جريدتنا جريدة «الشريعة الغراء» ونسخر ان شاء الله — مقتدانا وعمل من التقريب عليها والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل.

عبد الحميد بن باديس

(1) – محمد حمزة، المرجع السابق، ص 106.

ببليوغرافيا البحث

ببليوغرافيا البحث

القرآن الكريم

1) المصادر والمراجع العربية والمعربة:

أولا: المصادر

1. الإبراهيمي محمد البشير، **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج1، ج4، (1952-1954)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
2. الإبراهيمي محمد البشير، **سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد بمركزها العام نادي الترقي بالجزائر**، دار الكتب، المطبوعات الجميلة، الجزائر، ب ط.
3. أوزقان عمار ، **الجهاد الأفضل**، (**كلمة حق عند سلطان جائر**)، تعريب ميشال سطوق، سهيلة بينوشو، علي عراب، دار القصبة، الجزائر، 2005.
4. خالد الأمير ، **رسالة إلى الرئيس ويلسون ونصوص أخرى**، ترجمة محمد المعراجي، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
5. خير الدين محمد ، **مذكرات**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ب ط،ج1 ،ج2.
6. عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة فيصل الأحمر، دار المسك، الجزائر، ب ط.
7. بن العقون، عبد الرحمن بن ابراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر** (1920-1936)، ط3، منشورات السائحي، الجزائر،1431هـ/2010م.
8. قنانش محمد، المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945، منشورات دحلب، الجزائر، ب ط،
9. قنانش محمد، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
10. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009.
11. المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009.
12. هشماوي مصطفى، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، ب ط

13. الورتلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، للطباعة، الجزائر، 2007م
14. **مذكرات مصالي الحاج** (1898-1938)، ترجمة محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية ، الجزائر، 2007
15. من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تقديم عبد الرحمان شيبان، دار المعرفة، الجزائر،م2008.

ثانيا المراجع:

1. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية** 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.
2. بورنان سعيد ، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر** (1830-1962) رواد الكفاح السياسي والإصلاحي، ج2، ط2، دار هومة، الجزائر، 2004م.
3. بوصفصاف عبد الكريم ، **جمعية العلماء المسلمين دورها في تطوير الحركة لوطنية** (1931م-1945م)، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2009م.
4. بوصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين الجزائرية وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى،** دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، ط2، دار مداد، قسنطينة، الجزائر، 2009،
5. بوعزيز يحي ، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه** (1912-1948)، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2009م.
6. بوعزيز يحي ، **الايديولوجيات السياسية ، للحركة الوطنية الجزائر،** من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، علم المعرفة للنشر، الجزائر، 2009م.
7. بوعزيز يحي ، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية،** من 1830 إلى 1954م، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
8. حميدة عبد القادر ، **فرحات عباس رجل جمهورية،** دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

9. خليف عبد الوهاب ، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**،ط1 ، دار طليطلة، ط1، 1429هـ/2008م.

10. زوزو عبد الحميد ، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين** (1914-1939م)، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب عبد الحميد ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

11. سطورا بنيامين ، **مصالي الحاج** 1988-1974، رائد الحركة الوطنية، ترجمة صادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.

12. سعد الله أبو القاسم ، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،ج2، 1996م.

13. سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، 1900-1930، ج2 / ج3، دار الرائد، الجزائر، 2009.

14. شريط أمين ، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية** (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

15. صاري أحمد ، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، تقديم أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر،2004م.

16. صاري جيلالي ، **بروز النخبة المثقفة الجزائرية** (1850-1950)، ترجمة عمر المعراجي، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر، الرويبة، الجزائر، 2008م.

17. عبد النور خيثر ، وآخرون، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية** (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، د ط.

18. عسلي بسام ، **جهاد الشعب الجزائري (الأمير خالد الهاشمي الجزائري)**، دار النفائس، دار الرائد، الجزائر، 1431هـ/2010م.

19. عسلي بسام ، **جهاد الشعب الجزائري (المقاومة والتحرر)** دار العوة والكرامة للكتاب، الجزائر، ج2، ب ط.

20. عمامرة تركي رابح ، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر**، ط5، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 1422هـ/2001م.

21. عمامرة تركي رابح ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ورؤساؤها الثلاث** (1931م-1956م)، المؤسسة الوطنية للكتب للفنون المطبعية، الجزائر، 1425هـ/2004م.

22. قداش محفوظ ، أمير خالد، **وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان مطبعة الجامعية، الجزائر، ب ط.

23. قداش محفوظ ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** (1919-1939)، ترجمة أحمد بن البار، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2011.

24. قنانش محمد ، محفوظ قداش، **نجم الشمال الإفريقي** (1926-1937) وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

25. محمد الميلي، **إبن باديس وعروبة الجزائر**، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1980م.

26. محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصر للنشر والتوزيع، الجزائر، دون ت ط.

27. مهساس أحمد ، **الحركة الثورية في الجزائر** (1914-1945)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

28. ميلي محمد، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، دار هومة، الجزائر، 2009م.

29. يوسف مناصرية ، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين** 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.

2) الصحف والدوريات

1. الإبراهيم مياسي، إرهاصات الحركة الوطنية، مجلة المصادر، العدد06، محرم 1423هـة مارس 2002م.

2. الإبراهيمي البشير ، في الشمال الافريقي (ما هو برنامج فيوليت) مجلة الشهاب، م13، ج3، قسنطينة، ماي 1937م.

3. الإبراهيمي البشير، مطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين – حقوق الأمة الجزائرية التي تطالبها من الأمة الفرانسوية – مجلة الشهاب، م12، ج5، قسنطينة، جويلية 1936م.

4. أحاديث جمعية العلماء وحوادثها – اجتماع في نادي التهذيب وأداء صلاة العيد- جريدة البصائر العدد 93 قسنطينة، 31 ديسمبر 1937م.

5. انعقاد المؤتمر العالمي الثاني في باريس وتمثيل جمعية العلماء المسلمين، جريدة البصائر، العدد، 127، قسنطينة، 19 أوت، 1985م.

6. بلقاسم العربي ،كلمة عن جمعية العلماء وانتخاب هيئتها الادارية ، جريدة البصائر، العدد 135، قسنطينة، 14 أكتوبر 1938م.

7. عبد الحميد بن باديس، العامة المتعلمة، مجلة الشهاب، م6، ج11، ديسمبر 1930م

8. خير الدين محمد ، التعليم العربي الاسلامي بالجزائر ومحاولة القضاء عليه، جريدة البصائر، العدد 115، قسنطينة 20 ماي 1938م.

9. عبد النور ناجي ، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، عدد107، دمشق، سوريا ،2007م.

10. عقبي الطيب ، المغالات معرض أداء وأفكار (أجوبة حكيمة)، مجلة الشهاب، م11 ج5، قسنطينة، أوت 1935م.

11. ميلي مبارك محمد ، التجنس وفتوى جمعية العلماء في شأنه، مجلة البصائر، العدد 100 قسنطينة، بـ 08 فيفري 1938م.

12. ورتلاني الفضيل ، المؤتمر الدولي للكتاب الأحرار، جريدة البصائر، العدد 114، قسنطينة، 20 ماي 1938م.

13. ورتلاني الفضيل ، جمعية التهذيب بباريس ترفع بالاحتجاج ضد ما يحاك للدين والعربية، جريدة البصائر، العدد 114، قسنطينة، 20 ماي 1938م.

14. ورتلاني الفضيل، في المؤتمر الدولي للكتاب الأحرار، جريدة البصائر، العدد 100، قسنطينة، 18 فيفري 1938م.

3) الرسائل الجامعية:

1. بركات أنيسة، **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ب ط.
2. بلحاج ناصر ، **موقف الجزائريين ن التجنيد الإجباري** (1912-1916)، مذكرة ماجستير، جامعة بوزريعة، 2004-2005م.
3. بورنان سعيد ، **نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا** (1936م-1954م) رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2008م-2009م.
4. تركي رابح عمامرة ، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر**، ط5، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 1422هـ/2001م.
5. حمزة محمد، **مواقف ابن باديس السياسية من خلال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين** 1931م-1940م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة ، الجزائر، 2000م-2001م.
6. دويدة نفيسة ، **تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس** (1927-1955)، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2005م.
7. طالبي عمار ، **آثار الإمام عبد الحميد إبن باديس**، ج4، دار اليقظة العربية، دمشق،1968م.
8. عبد الحفيظ بو عبد الله ، **فرحات عباس بين الإدماج و الوطنية** (1919-1962)، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2005-2006.
9. معزة أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري (جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والوطني)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج1.
10. معزة عز الدين ، **فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال** 1899-1985، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2005م.

4) الكتب باللغة الأجنبية:

1. Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie contemporaine (1930-1988) éditions CASBAH, Alger, 2004.
2. Charles-Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine Editions**, Dahlab, Alger, 2010.
3. Ferhat Abbas, **la nuit coloniale**, Préface de Abdelaziz Bouteflika, Edition ANEP, Rouiba Alger, 2009.
4. MAHFOUD KADDACHE, **L'Algérie des Algériens, (Histoire de l'Algérie 1830-1954)**, Edition Rochi Noire, Alger, 1998.
5. Messali Hadj, **Les Mémoires de Messali Hadj (1898-1938)**. préface de Abdelaziz Bouteflika, Edition ANEP, Rouiba, Alger, 2009
6. Mohamed Cherif, Oueld El-Hocine, De la résistance à la guerre D'indépendance (1830-1962) Edition Casbah, Alger
7. Mohamed TEGUIA, **L'Algérie en Guerre**, Office des publications universitaires; Alger; 2007.

فهـــرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

قائمة المختصرات

مقدمة: **01**

مدخل: **08**

الفصل الأول

الاتجاه الليبرالي الاندماجي

المبحث الأول: ميلاد الاتحادية وتطورها (1919–1938م) : **20**

المطلب الأول: اتحادية الجزائر للمنتخبين الأهالي وبرنامجها: **20**

الفرع الأول: تأسيسها: **20**

الفرع الثاني: برنامج اتحادية الجزائر للمنتخبين الأهالي لسنة 1929م: **22**

المطلب الثاني: اتحادية النواب المسلمين الجزائرية القسنطينية: **24**

المطلب الثالث: الاتحاد الشعبي الجزائري ونشاطه: **28**

المبحث الثاني: نشاط الاندماجيين من خلال مشروع بلوم–فيوليت والمؤتمر الاسلامي الجزائري الأول والثاني: **31**

المطلب الأول: فيدرالية المنتخبين ومشروع بلوم فيوليت: **31**

المطلب الثاني: فيدرالية المنتخبين والمؤتمر الإسلامي الجزائري: **33**

المبحث الثالث: علاقة الاتجاه الاندماجي باتجاهات الحركة الوطنية (الاتجاه الاصلاحي والاتجاه الاستقلالي نموذجا): **36**

المطلب الأول: علاقة جماعة النخبة والنواب بجمعية العلماء: **36**

المطلب الثاني: علاقة جماعة النخبة بالاتجاه الاستقلالي: **39**

الفصل الثاني

الاتجاه الثوري الاستقلالي

المبحث الأول: حركة "الأمير خالد" 1919–1925م: 45
المطلب الأول: مراحل النضال السياسي لحركة الأمير خالد: 46
الفرع الأول: المرحلة الأولى (1919–1921م): 46
الفرع الثاني: المرحلة الثانية (من جانفي 1922– أفريل 1923م) : 50
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة: (من 1924 إلى 1936م): 52
المطلب الثاني: وسائل نضال حركة الأمير خالد: 54

المبحث الثاني: نجم شمال إفريقيا: 56
المطلب الأول: تأسيس النجم وسائل عمله: 56
الفرع الأول: تأسيس النجم: 56
الفرع الثاني: وسائل عمل النجم: 61
المطلب الثاني: هيكلة وبرنامج عمله: 63
الفرع الأول: التنظيم الهيكلي للنجم: 63
الفرع الثاني: برنامج عمل النجم وأهدافه: 65
المطلب الثالث: النشاط السياسي للنجم داخل فرنسا وفي الجزائر: 68
الفرع الأول: في فرنسا: 68
الفرع الثاني: في الجزائر: 71

المبحث الثالث: حزب الشعب الجزائري: 73
المطلب الأول: تأسيس حزب الشعب الجزائري ووسائل نضاله: 73
الفرع الأول: تأسيس الحزب (11مارس 1937م) : 73
الفرع الثاني: وسائل نضاله: 74
المطلب الثاني: هيكلة الحزب وبرنامج عمله: 77
الفرع الأول: التنظيم الهيكلي: 77

الفرع الثاني: برنامج عمله:..... 79
المطلب الثالث: نشاط حزب الشعب الجزائري:..... 81
الفرع الأول: في المجال التنظيمي:..... 81
الفرع الثاني: في المجال السياسي:..... 82

المبحث الرابع: موقف الإدارة الفرنسية من نشاط الاتجاه الاستقلالي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين:..... 84

الفصل الثالث

الاتجاه الاصلاحي (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

المبحث الأول: ميلاد جمعية العلماء المسلمين وأهدافها ومبادئها ووسائلها:..... 92
المطلب الأول: ميلاد جمعية العلماء المسلمين وأهدافها:..... 92
الفرع الأول: ميلاد جمعية العلماء المسلمين:..... 92
الفرع الثاني: أهدافها:..... 96
المطلب الثاني: مبادئها ووسائل نضالها:..... 98
الفرع الأول: مبادئها:..... 98
الفرع الثاني: وسائل نضال الجمعية:..... 98

المبحث الثاني: نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931–1939م):..... 102
المطلب الأول: نشاط جمعية العلماء في الجزائر:..... 102
الفرع الأول: جمعية العلماء ونشاطها الثقافي والتعليمي والديني:..... 102
الفرع الثاني: جمعية العلماء والنشاط السياسي:..... 105
المطلب الثاني: نشاط العلماء في فرنسا:..... 112
الفرع الأول: مقاومة مظالم الاستعمار:..... 112
الفرع الثاني: المشاركة في نشاطات المنظمات والندوات الدولية:..... 114

المبحث الثالث: علاقة جمعية العلماء باتجاهات الحركة الوطنية (الاتجاه الاستقلالي والحزب الشيوعي أنموذجاً): **116**

المطلب الأول: علاقة جمعية العلماء بالاتجاه الاستقلالي: **116**

المطلب الثاني: جمعية العلماء والحزب الشيوعي الجزائري: **119**

المبحث الرابع: موقف الادارة الفرنسية من جمعية العلماء ونشاطها خلال هذه الفترة: **121**

الفصل الرابع

الاتجاه العالمي الشيوعي (الحزب الشيوعي الجزائري)

المبحث الأول: تأسيس الحزب الشيوعي ومراحل تطوره: **127**

المطلب الأول: المرحلة الاولى امتدت من 1919 إلى 1935م: **127**

المطلب الثاني: المرحلة الثانية 1936-1939م: **132**

المبحث الثاني: برنامج عمل الحزب الشيوعي الجزائري وموقفه من الاستقلال والاسلام: **134**

المطلب الأول: برنامجه: **134**

المطلب الثاني: الحزب الشيوعي وموقفه من الاستقلال والاسلام: **138**

المبحث الثالث: النشاط السياسي للحزب الشيوعي الجزائري من خلال مواقفه في المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم-فيولت ومشاركته في الانتخابات المحلية: **142**

المبحث الرابع: علاقته باتجاهات الحركة الوطنية ما بين 1935م-1939م: **146**

خاتمة: **150**

الملاحق: **153**

ببليوغرافيا البحث: **165**

فهرس المحتويات: **173**

Abstract

The Directions of the Algerian National Movement during the two World Wars (1919 - 1939)

This study investigates a very important topic concerned the contemporary history of Algeria, it appears during the 1920's and 1930's. Some overlapping local and exterior factors have contributed to its appearance; the Algerian National Movement which referred back to the period of French colonization. Such movement performed as groups of political parties and striving reformist organizations to get the individual rights and the essential liberties of Algerian people.

The Algerian National Movement is encompassed in four directions: the Integral Liberal Direction, the Revolutionary Independent Direction, the Arabic Islamic Reformist Direction, and the International Communist Party.

First, the Integral Liberal Direction presented by the Algerian Elite which is well saturated by the Occident culture. For this reason was the integration the unique claim in order to get rid of the domination and the persecution of the government. The programs and the demands of the Liberal Direction were in the same mold of the French law. The elite considered that integration and nationalism may fulfill equality between the Algerian people and the French settlers. This direction was among the ones which welcomed the Plome Violeet project. The supporters of the liberal trend have not considered the independence claim only under the frame of an Algerian union owns its character inside the French Republic.

Second, the Revolutionary Independent Direction presented by Elamir Khaled Elhoussaini. Although historians have not agreed about delimiting its direction only after finding the petition which included revolutionary, separable and independent goals, but Elamir Khaled softened his policy after a lot of oppression and persecution calling only for equality and cancelling the exceptional laws. He has defended the Algerian Arabic Islamic personality, the matter that led the French Office to exile him abroad where he continued his political activity.

The North African Star succeeded Elamir Khaled. It calls for clearly independent principles. It summarizes its ideology in three points: the independence of Algeria, the retreat of French forces, and forming a national army. The North African Star refuses the nationalism

and integration issues. It denied the Plome Violeet project. It assailed the French rule in many occasions that is why it has been unfastened in 1937. After that, the Algerian People Party calls for the independence of Algeria. It could be noted that the Algerian People Party was a patriot national revolutionary party. The French rule has fought this direction, all its different parties, persecuting their members because it was the only movement, which from the beginning, calls for the whole separation and constructing the principles of Algerian independent nation which has its own political, economic, social and cultural sovereignty.

Third, the Arabic Islamic Reformist Direction presented by the Algerian Muslim Association experts. It is characterized by its religious, cultural and social issues. Its activity has been extended abroad, it has reached France in 1937 what makes the French Office persecuted and oppressed its members.

Fourth, the International Direction presented by the Algerian Communist Party. Historians have not considered the latter as a typically Algerian party because its program has defended the rights of both the Algerian and the French worker and farmer against Bourgeoisie. The party did not called for independence or separation, but it called for equality and union between the two people.

In brief, the different directions of the Algerian National Movement has clarified the vision for the Algerians, it contributed to the revolution of the November 1st, 1954 and independence. This claim was absent in the petition of the Elite. In addition, the Algerian Communist Party called only for defending the rights of the Algerian and the French worker and farmer together. The reformist direction called for preserving the Arabic character and personality of Algeria, though it called for separable views, but the independence claim was not clearly stated. The independence claim was clearly stated only in the petition of the independent direction.